نيكولا بو
كاترين غراسياي

حاكمة قرطاج

الاستيلاء على تونس



R&MR editions
La Découverte

حاكمة قرطاج

الاستيلاء على تونس

وزارة الثقافة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد مجاهد

اسم الـكـتــاب : **حاكمة قرطاج**

الاستيلاء على تونس

تــــألـــــيف : **نيكولا بو - كاترين غراسياى**

تصميم الغلاف : **هدى فرتونة - صالح بن عمر**

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب 235 - الرقم البريدى 11794 - رمسيس

www.gebo.gov.eg

email: info@gebo.gov.eg

نيكولا بو - كاترين قراساي

حاكمة قرطاج

الاستيلاء على تونس

ترجمة

عمر بن ضو - كمال البجاوي - إبراهيم بن صالح

التيجاني القماطي - رضا بن سعيد - منصف اليانقي

جميل بن محمد - الأزهر بنرحومة - فاطمة معاوي

مراجعة وتحرير

كمال البجاوي - عمر بن ضو - إبراهيم بن صالح

دار محمد علي الحامي

R&MR éditions

الهيئة المصرية العامة للكتاب

دار محمد علي للنشر : ISBN 978-9973-33-314-8

نهج محمد الشعبوني - 3027 صفاقس

Tél: (00216) 74 407 440 - Fax: (00216) 74 407 441

edition.medali@tunet.tn

www.edition-medali.com

ر م ر للنشر: ISBN 978-9973-08-607-5

نهج الكويت – 1002 تونس 21

Tél: (00216) 71 844 700 - Fax : (00216)71 842 667

raissi.raouf@planet.tn

Editions La Découverte ; ISBN 978-2-7071-5262-6

تصميم وإعداد الغلاف : هدى فرتونة – صالح بن عمر

طبع بتونس - أفريل 2011

المطبعة : المغاربية للطباعة – تونس

الإيداع القانوني الثلاثي الثاني 2011

طبع بالقاهرة - يوليو 2012

المطبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإيداع القانوني 2012/13828

ISBN 978-997-448-003-4

تصدير

"حاكمة قرطاج" هو واحد من الكتب التي كان عزيزا الحصول عليها في لغتها فضلا عن الظفر بها في اللّغة العربية . وهو كتاب في سيرة ليلى الطرابلسي زوجة زين العابدين بن علي الرئيس الذي ثار عليه الشعب التونسي حتى أسقطه ونظامه في الرّابع عشر من جانفي سنة 2011. والكتاب في الحقّ لا يعدو العينة البسيطة لسياسة السلب والنهب التي ما انفكّت عصابات بن علي والطرابلسي والماطري وأشياعهم ينتهجونها بكلّ وحشية، فامتصّوا دماء شعب مسالم ولكن كم هو ذكيّ فطن لدسائس ساسته ومكائدهم، شعب متسامح ولكن كم هو أبيّ أنوف يأبى الضّيم ولا يسكت على الهوان فعنده ما عاش ذليل ولا مات كريم.

لقد علّق المؤرّخون أقلامهم ووضعوا صحائفهم بين أيديهم وظلّوا ينتظرون ما عساه يمليه عليهم شباب الثورة فكانوا أن أملوا آيات العزّة والكرامة والحرّية. إذّاك أعلن النّاشران (دار محمد علي للنشر ومؤسسة ر.م.ر) عن نيّتهما في نقل هذا الكتاب من الفرنسيّة إلى العربية، فهبّ لفيف واسع من المثقفين يعبّرون عن رغبتهم في إنجاز هذا العمل إدراكا منهم أنّ ترجمة الكتاب مساهمة متواضعة في إسناد كلّ جهد يُبذل في سبيل تعرية أصول الاستبداد وفي الارتقاء بوعي القارئ العربي .

لذلك لا غرابة أن يجد القارئ قائمة طويلة نسبياً بأسماء المترجمين والمراجعين، إذ لم يجد النّاشران بدّا من تلبية رغبة كلّ من كان مستعدّا للترجمة مع وعد صادق بإشراك مثقفين آخرين في نقل كتب أخرى سترى النور في الإبّان.

على أنّ كثرة المترجمين لا تُعزى إلى ما سبق تسطيره فقط وإنّما يعود أيضا إلى قصر المدّة التي اشترطها الناشران عليهم إذ الجمهور العريض من القرّاء في شوق كبير إلى الظفر بالكتاب وهم ما زالوا في أتون الثورة يهزّهم حماس الانتصار على الطاغية وحرصهم على ملاحقته وأتباعه واسترداد ما تمّ نهبه من خيرات البلاد للاستئثار بها دون الشعب الذي شقي من أجلها.سيكتشف جمهور القرّاء من خلال هذا الكتاب أنّ الشعب التونسي قد صبر طويلا وأنّ ثورته على الظلم والاستبداد واغتصاب الحقوق والجشع وكل مظاهر الأنانية والطمع كانت في إبّانها دليله فيها العلم والإيمان ضد الجهل والتجبّر والطغيان .

وكم كان يودّ المترجمون لو أنهم أُسعفوا بمزيد من الوقت لإغناء النص ببعض الإفادات التاريخية والاجتماعية التي قد يكون شباب اليوم في حاجة إلى معرفتها من قبيل محاولة الانقلاب على بورقيبة في 1962 أو الوحدة التونسية الليبية في 1974 أو انتفاضة 1978 أو ثورة الخبز 1983 أو التعريف ببعض الأعلام ممّن كانوا قرائن تشبيه في بعض سياقات القول.

نرجو أن تتحقّق في طبعة ثانية هذه التكملات التي أشرنا إليها والتي لا شكّ سنستفيد فيها من ملاحظات القرّاء أيّما استفادة.

وكلّ ثورة والشعب التونسي بخير

المترجمون

مقدّمـــة

ليلى الطرابلسي تسطو على كلّ شيء

أراد الحبيب بورقيبة خلال السّنوات الثّلاثين التي قضاها في الحكم أن تكون المرأة التونسيّة التّجسيد الفعليّ للحداثة. فقد أصدر "المجاهد الأكبر" مجلّة الأحوال الشخصيّة يهزّه حماس الانتصار الّذي كان حقّقه على المستعمر سنة 1956. وكان هدف مؤسّس تونس المستقلّة جعل قانون الأسرة متماشيا مع المبادئ الكونيّة الّتي تشبّع بها أثناء دراسته بباريس، لكنّ هذه المبادرة "النّسويّة" كان لها أيضا بُعْد آخر يندرج في نطاق سياسة ترمي إلى إخضاع الدّينيّ للسّياسيّ وإلى تهميش علماء الدّين والإعراض عن المحاكم الشّرعيّة وإلغاء جامعة "الزيتونة" الإسلاميّة الكبرى رمز تخريج النّخب القديمة.

كانت هذه المبادرة التّأسيسيّة حمّالة ثورة حقيقيّة: فقد ألغت تعدّد الزّوجات، والوصاية على المرأة بتمكينها من حقّها في تزويج نفسها، والزّواج بالإكراه بالنّسبة إلى النّساء كما شرّعت من جهة أخرى الطّلاق العدليّ وحرّية الموافقة على زوج المستقبل والتبنّي. ففي بلاد الياسمين تدرس التّونسيّات فعلا ويعملن ويحببن ويطلّقن ويسافرن بحريّة وهي حريّة قلّما بلغتها المرأة في تاريخ العالميْن العربيّ والإسلاميّ. إنّ النّساء في تونس اليوم يشكّلن ربع الفئة النّشيطة في المجتمع وخير مثال على ذلك أنّهنّ يمثّلن ثلث فئة المحامين وثلثي الصّيادلة.

واصل بورقيبة إنجاز مشروعه خلال السّنوات الّتي تلت الاستقلال فأصدر قانون التّنظيم العائليّ سنة 1962 وقانون الحقّ في الإجهاض سنة 1965 مُسْتبقا بذلك قانون سيمون فايل (Simone veil) في فرنسا بعشر سنوات. وكان تأويله للقرآن دائما تحرّريّا ومنفتحا: فقد أقدم المجاهد الأكبر وهو يأخذ ألباب الجماهير بعينيْه الزّرقاويْن في استمتاع ماكر على شُرب كأس من عصير البرتقال في قلب شهر رمضان وذلك في ساحة القصبة بتونس... وعلى الرّغم من ذلك لم يستطع بورقيبة بلوغ غايته من هذا المشروع فقد اضطرّ مؤسّس تونس الحديثة إلى تقديم بعض التّنازلات لفئات المجتمع الأشدّ محافظة وتبعا لذلك أُبقي على المهر وإنْ حدّدت له قيمة رمزيّة (دينار واحد) بل صار نظام بورقيبة أكثر رشدا وبصفة خاصة مع ميلاد التيّارات الإسلاميّة. كان الخطر السّياسيّ متأتيّا في ذلك العهد من اليسار الماركسيّ لذلك قدّمت السّلطة التّونسيّة تنازلات للأصوليّين مثلما سيحدث ذلك في ما بعد بالمغرب في عهد الحسن الثّاني وبالجزائر في عهد الشّاذلي بن جديد فقد أعلن الحبيب بورقيبة في المؤتمر السّادس للاتّحاد النسائيّ التّونسيّ سنة 1976 يقول "ليس من الضّروريّ أن تمارس المرأة أعمالا بمقابل خارج بيتها".

إنّ ما سهّل هذه التراجعات هو أنّ القرارات التي كان يتّخذها بورقيبة لم تكن مسبوقة بحوار حقيقيّ في المجتمع التّونسيّ بل كانت بمثابة مِنّة من "الأمير" لشعبه. "فالانتصار للمرأة في النّظام البورقيبيّ - كما تقول صوفية بسيّس- كان مقيّدا منذ البداية بضوابط

رسمها لنفسه وكان احترام الضّوابط الأبويّة عاملا مهمّا في كبح جماح رغبة حقيقية في التّحديث"[1].

مكانة المرأة أو الخصوصيّة التّونسيّة

استطاع الإرث البورقيبيّ في مسألة المرأة أن يستمرّ حتى بعد اختفاء صاحبه من السّاحة السّياسيّة. وقد كان لخليفة المجاهد الأكبر الجنرال زين العابدين بن علي الذّكاء التّكتيكيّ الّذي جعله لا يضع هذه الخصوصيّة التّونسيّة في مجال المرأة موضع سؤال. ففي عهده الّذي ابتدأ سنة 1987 "بانقلاب طبيّ" تمّت بمقتضاه إزاحة بورقيبة بحجّة مرضه وطول شيخوخته شهدت مكانة المرأة تحسّنا بل لعلّها ازدادت تعزيزا. وتُواصل صوفية بسيّس قولها في هذا الصدد:"منذ 1993 صيغ خطاب تسويقيّ يروّج لخصوصيّة تونسيّة مدارها السّياسة المتّبعة في مجال المرأة".[2] ففي 9 فيفري 1994، لمّا كان القمع الدّمويّ يسلّط على الحركة الإسلاميّة بضراوة شديدة وحين كانت منظّمة العفو الدّولية تندّد بسياسة التّعذيب الوحشيّ المتّبع في السّجون التّونسيّة والذي قد يكون أسفرعن مقتل قرابة الأربعين معتقلا، كان يُنظّم في باريس يومُ للمرأة التّونسيّة تحت شعار: تونس، حداثة مسؤولة".

ولئن كان من المؤكّد أنّ بن علي "وغد مديريّة الأمن" . على حدّ تعبير الكاتب جيل بيرّو Gilles Perrault[3]. لم يُعرف البتّة باحترامه لحقوق الإنسان أو الشّفافيّة الاقتصاديّة أو إنشاء تعدّديّة سياسيّة وهذا

---

[1] صوفيه بسيس – النّسوية الدّستورية في تونس.كليو رقم 9 – 1999

[2] المصدر نفسه.

[3] جيل بيرو، توطئة لنيكولا بو وجون تيكوا "صديقنا بن علي.الوجه الآخر للمعجزة الاقتصاديّة"– لاديكوفارت –باريس، 1999

أقلّ ما يمكن قوله فيه، فإنّ الجنرال الّذي كان يتحكّم في مصير البلاد جعل من منزلة المرأة درعا يتحصّن به ضدّ الانتقادات الّتي قد يوجّهها له أصدقاؤه وحلفاؤه الغربيّون إذ أكّد عزمه على عدم المساس بحقوق المرأة منذ خطابه الأوّل. ففي سنة 1993 أُجريت مجموعة من التّحسينات على مجلّة الأحوال الشّخصيّة لعلّ أهمّها إلغاء واجب الطّاعة المسلّط على الزّوجة. وعلى الرّغم من ذلك فإنّ ما يمكن ملاحظته بخصوص نظام بن علي أنّه أظهر نوعا من الخشية أو الحذر من اقتحام هذا المجال المحفوف بالمزالق لذلك لم يتمّ الخوض في مسألة الإرث ولا أمكن تحقيق المساواة بين الزّوجين في مسألة السّلطة الأبويّة حتى بعد التّنقيحات التي أُدخلت على مجلّة الأحوال الشخصيّة سنة 1993.

كيف يمكن للأوروبيّين أن يؤاخذوا رئيس دولة يطالب بوضعيّة متميّزة للمرأة التّونسيّة؟ أليس الأهم في نظرهم مقاومة ارتداء الحجاب مثلما يفعله بن علي في تونس بدلا من ملاحقته في ما يمارسه من تعذيب وفساد وتعسف؟ ومن بين الحجج التي تبيّن وجاهة الموقف الذي اتّخذته النّخب السّياسيّة الفرنسيّة ما ذكره دنيس جمبار Denis Jeambar مدير مجلة الاكسبراس Express في نوفمبر 2001 ملخّصا هذا الموقف الرّسميّ في مقولته اللاّفتة المثيرة: "ما من سبيل لديْنا إلاّ اختيار بن علي ضديدا لبن لادن".

على أن التّوجّه الرّامي إلى إشراك المرأة في تسيير دواليب الدولة الذي تمّ توظيفه سياسيّا سيكون من الآن فصاعدا إطارا أمثل لبروز شخصيّات نسائيّة قويّة وطموحة. فقد تبوّأت عدّة نساء. ومازلن. مكانة

متميّزة في السّاحة السّياسيّة التّونسيّة وكان لهنّ دور حاسم في صلب السّلطة. هكذا اضطلعت زوجتا الرّئيسيْن الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي اللّذيْن تعاقبا على رأس الدّولة منذ 1957 بدور مركزيّ في معاضدة زوجيْهما، ومازالت الثّانية منهما تقوم بهذا الدّور إلى حدّ الآن [قبل ثورة 14- 01- 2011]. فقد كانت وسيلة بن عمّار رفيقة بورقيبة طوال37 سنة شبيهة في سلوكها بإيفا بيرون (Eva Peron)، أمّا ليلى الطرابلسي الزوجة الشرعية للجنرال بن علي منذ 1992 فهي إلى إلينا تشاوسيسكو أقرب بل لعلّها كانت أردأ منها. وهذا الحضور السّياسيّ البارز للنّساء التّونسيّات لا مثيل له في البلدان المغاربيّة ولا في إفريقيا و سائر البلدان العربية.

فهل مارست هؤلاء النسوة التونسيات فعلا السلطة السياسيّة؟ أم كنّ مجرّد ذرائع لتوطيد دعائم سلطة تبدو مواقفها في نهاية الأمر غامضة في خصوص مسألة المرأة؟ بل الأدهى،ألم يكنّ في الحقيقة مرتهنات يُراد بواسطتهن إضفاء شرعيّة على نظام أوتوقراطيّ مثلما عبّرت عن ذلك الجمعيّة التّونسيّة للنّساء الدّيمقراطيّات؟ هذا هو الجدل الّذي ينوي الكتاب إثارته لفحص شخصيّة ليلى الطرابلسي زوجة بن علي ومسيرتها وأهدافها فحصا دقيقا.

وفي هذا السّياق لا يفوتنا أن نذكّر أنّ النساء أيضا هنّ اللاّئي يقفن في طليعة المناوئين للنّظام التّونسيّ، ولنا في كلّ من السيّدتيْن راضية النصراوي محامية المناضلين الأكثر شراسة في معاداة النّظام والخصم اللّدود في مواجهته وسهام بن سدرين مناضلة حقوق الإنسان خير مثال على ذلك وإن كانتا تمثّلان رمزيْن بارزيْن لمعارضة كانت

منقسمة على نفسها ومتردّدة وعاجزة عن التصدّي للمضايقات المتواصلة من السّلطة. لقد صمدت راضية النصراوي على الرّغم من اجتياح مكتبها وانتشار البوليس أمام منزلها يُروّع أطفالها وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى سهام بن سدرين فلم ينجح السّجن ولا المعاكسات ولا الرّقابة إلى النّيل من قوّة إرادتها وصلابة مواقفها إذ كانت لا تتورّع من توجيه انتقاداتها إلى الجميع.

من وسيلة بن عمّار إلى ليلى الطرابلسي

إنّه لا سبيل إلى المقارنة بين شخصيّة وسيلة بن عمّار وشخصيّة ليلى الطرابلسي ولا بين مسار هذه ومسار تلك فلا ريب أنّ وسيلة قادرة على حبك الدّسائس وحريصة على خدمة مصالح عائلتها الماليّة إلا أنها كانت سندا لبورقيبة ونصيرا له ولا تعيش إلاّ من خلال المعارك التي كان يخوضها. وخلافا لذلك فإنّ ليلى الطرابلسي تطمع اليوم في أن تكون شريكا حقيقيّا في السّلطة رغم ما تبديه من إذعان لزوجها: أفلم تصبح عائلتها الحزب الأقوى في البلاد؟ أو لم يتحوّل القصر الذّي احتلّت فيه المقام الأوّل إلى مكان يستقطب كلّ شؤون الدّولة؟

أخذت ليلى وأقاربها يستولون على الاقتصاد شيئا فشيئا كما سنوضّح ذلك في هذا المؤَلّف. وطرائقهم الفجّة تعيد إلى الأذهان ما كانت تقوم به حكومة الأب "إيبو" Père Ubu ولا تمتّ بصلة إلى ما يمكن أن تقوم به أيّ سلطة عصريّة. فقد حدث تحوّل غريب في تونس مذ تمّ الإعداد للانتخابات الرّئاسيّة الجديدة المزمع إجراؤها في 25 أكتوبر2009 والمنتظر سلفا أن يفوز فيها زين العابدين بن علي بنسبة

مرتفعة على غرار نتائج الانتخابات السّوفياتيّة (في 2004 كان قد اعيد انتخابه بنسبة 94.49 % من الأصوات). وقد أقرّت ليلى العزم على أن تضطلع بدور حاسم حقا. إن لم يكن الدّور الأوّل. في خلافة زوجها الّذي أنهكه المرض وأوهنه التّقدّم في السنّ مثلما حصل لبورقيبة في آخر أيّام حكمه.

لم يكن من السّهل استقصاء السّيرة الذّاتية لسيّدة تونس الأولى في بلد أُلْجِمت فيه الصّحافة وشَحّت فيه البحوث الجامعيّة المتّصلة بهذا الشّأن فقد وجب على مؤلّفي هذا الكتاب تمييز الأخبار التي تفرزها الصّراعات داخل القصر من أخبار الفساد التي تتناقلها ألسنة فئة من المهجّرين المقيمين في المنفى. كانت السبيل التي اتّبعنا محفوفة بالمصاعب إذ كان عسيرا علينا أن نفرّق بين ما يتّصل بالحياة العامّة والحياة الخاصّة في صلب السّلطة لذلك وجب علينا توخّي الحذر مخافة أن يتحوّل الفضول المشروع إلى ضرب من التّلصّص غير البريء.

فبعد أن سألنا عددا من الشّهود من بينهم أقارب قدامى ومقرّبون لليلى الطرابلسي وعائلتها أمكن لنا الخروج بصورة وإن غير دقيقة عن شخصية سيّدة تونس الأولى. فسيرتها الذّاتيّة لم تكن بالتّأكيد سيرة طيّبة إذ طوّعت هذه السيّدةُ الطّموحة القدر مستعملة كلّ الأسلحة الّتي بحوزتها لكن لا شيء رغم ذلك يدفعنا إلى أن نأخذ كلّ ما يُروّج في الأنتيرنيت من فضائح مأخذ صدق.

لقد كانت ليلى مزدوجة الشّخصيّة، فهي ترأس في الآن نفسه الزّمرة التي كوّنتها واستطاعت أن تظلّ طويلا وفيّة لزوجها ومدافعة

عن قضاياه. إنّها شخصيّة تجسّم التّناقض الّذي يعيشه مجتمع مُمزّق بين الوفاء لتقاليده والانخراط في الحداثة. ورغم ذلك فصورة المرأة المتحرّرة والمستقلّة الّتي كانت تجسّدها ليلى صدمت لفيفا واسعا من هذا الشّعب الذي حاز قدرا وافيا من التّربية والتّعليم وكان مشدودا غالبا إلى القيم الدّينيّة التقليديّة.

زمرة لم تتحوّل بعد إلى مافيا

ليست المواهب الّتي سخّرتها ليلى الطرابلسي لبسط نفوذها هو تحديدا ما سنعالجه في هذا المؤلّف. فما هو مزعج ومثير يكمن في غير هذا الجانب. إنّ قوّة التّأثير الّتي كسبتها من القوى المتصارعة بالقصر بصبر وذكاء لا يرقى إليهما شكّ قد استخدمتهما بمعيّة عائلتها لنهب تونس. إنّ زمرة ليلى الطرابلسي هي نتاج سيّء وتكريس سافر للتّداخل بين عالم الأعمال وعالم السّياسة والغوغائيّة الّتي أرسى دعائمها الجنرال بن علي منذ 1987 بواسطة التّهديد بالتّصفية الجسديّة وتطويع العدالة واستغلال اسم الدولة لتحقيق المنافع. نحن إزاء حالة من السّطو الوحشيّ على الملك العُموميّ تمارسه بطانَة من البيروقراطيّين والسياسيّين ورجال البوليس والعسكريّين وأصحاب الأعمال والمُرتشين الذين يدينون بالولاء جميعا للسيّدة الأولى.

لهذا فإنّ عائلة الطرابلسيّة لم تعد مجرّد زمرة بسيطة لكنّها لم تتحوّل بعد إلى عصابة شبيهة بعصابة المافيا. فعملاؤهم يهدّدون خصومهم وكلّ من يريد منافستهم في إبرام الصّفقات واقتسام الغنائم ويزجّون بهم في السّجون أحيانا أو يعتدون عليهم بالضّرب

المبرح في ركن خفيّ وقد يصل الأمر أحيانا إلى اغتيالهم أو اختطافهم او إجبارهم على الاختفاء.

ولكي تتمكّن ليلى وأقاربها من ممارسة أعمالهم المشينة فإنّهم كانوا يحتمون بالدّولة فيوظّفون بعض أصحاب الشهادات العليا والخبراء الأكفاء ممّن يحذقون أساليب التّعامل مع صندوق النّقد الدّوليّ ويُدركون جيّدا اشتراطات الاتّحاد الأوروبيّ. إنّ التّوافق الّذي نشأ تدريجيّا بين ليلى وزوجها جعل الرّئيس بن علي يستأثر بمفاتيح الجهاز الأمنيّ والملفّات الدّبلوماسيّة الكبرى وحسم الخلاف في القضايا المهمّة. وقد ظلّت تونس في نظر الحكومات الأجنبيّة والخبراء الدوليّين تمثّل قطب استقرار في المغرب العربي مقارنة بجارتيْها ليبيا والجزائر رغم ما أتته زُمر الفساد من تجاوزات. ولعلّ ما يبرّر هذا الموقف ما تتّسم به الأوضاع في هذين البلدين من ضيق أفق وعدم استقرار وخصوصا منهما الجزائر الّتي لم تتخلّص بعد من مخلّفات الحرب الأهليّة الّتي وقعت في التّسعينيّات. وممّا يدعم هذه الصّورة الإيجابيّة لتونس ارتباطها الوثيق بأوروبا الذي تمّ تأكيده منذ 1995 باتفاق للتّبادل الحرّ يُبرم لأوّل مرّة مع بلد من جنوب المتوسّط. وكيف لا يُدلّلُ بلدٌ يبادل ثلاثة أرباع تجارته مع أوروبا ويقبل برفع حواجزه الجمركيّة والخضوع لمقرّرات صندوق النّقد الدوليّ المجحفة؟ في الواقع لا يمكن للحكومة الفرنسيّة أن تظفر بجار متوسّطيّ وعربيّ أفضل من تونس، وهذا ما يفسّر التّسامح الغريب الذي يُعامل به "صديقنا بن علي"[1] من قبل اليسار واليمين حتى ولو كان بعضهم يعبّرون في محيطهم

---

[1] اعتمادا على الكتاب المذكور سابقا لنيكولا بو وجون بيار تيكوا والذي نقتطع منه بعض المعلومات عن الفترة 1987-1999

الضيّق عن حقيقة موقفهم منه وهذا ما نستشّفه من تصريح أفادنا به صحفيّان نقلا عن هيبار فيدرين (Hubert Védrine) وزير الخارجية في حكومة ليونيل جوسبان (Lionel Jospin) قال فيه:" إنّ بن علي ليس إلا بوليسا ، بل بوليسا أحمق."

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنّ ديبلوماسيّة الرّئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) لم تَحِد قيْد أنملة عمّا رسمه سلفه جاك شيراك Jacques Chirac الّذي أثنى على "المعجزة التّونسيّة" أيّما ثناء. فلا سبيل أن تندّد ديبلوماسيّة ساركوزي بتصرفات نظام بن علي الخرقاء حتّى وإن كانت تلك التصرّفات تلحق ضررا بالمصالح الفرنسيّة كما سنرى ذلك في ملفّ معهد باستور بتونس حيث لم يتدخّل الفرنسيّون لحماية مؤسّسة فرنكفونيّة مشهورة. والأمر نفسه يتكرّر في قضيّة يخت على ملك صيرفيّ فرنسيّ تمّت سرقته من قبل عماد ابن شقيق الرّئيسة المفضّل إذ استطاع هذا السّارق الإفلات في صائفة 2009 من تتبّعه عدليّا في فرنسا بخدعة قانونيّة .

" ألا زيدوا ثراء!"

لم يعد مهمّا في نظر الطبقة السّياسيّة الفرنسيّة ألاّ يستند نظام الرئيس بن علي إلى أيّ مشروع سياسيّ واضح الخطّة والمعالم أو أن يُحدث نوعا من الفراغ السياسيّ العميق مهيّئا بذلك أخصب تربة لنموّ الأفكار الأصوليّة. ففي ظلّ تدهور القيم الّذي يميّز تونس اليوم [قبل الثورة]، أصبح تحقيق الكسب اليسير والبذخ الفاحش . الذي تمثّله ليلى وعائلتها . ضالّة كلّ التّونسيّين ومرجعهم القيميّ الوحيد

في حياتهم. وهذا يعيد إلى الأذهان ما قاله "قيزو" (Guizot) عندما خاطب البورجوازيّة الفرنسيّة في ظلّ مَلَكِيَّةِ جويلية قائلا: "ألا زيدوا ثراء!". وقد أصابت لوثة زمرة الطرابلسيّة بسرعة الطبقات الوسطى المحرومة والمفقّرة فاتّبعت نسقها السريع في الإثراء وانساقت في سباق محموم نحو الاستهلاك والاقتراض.

في الصّيف، يتردّد أبناء الذّوات من سكّان العاصمة على"كاليبسو" الملهى اللّيليّ المفضّل لدى ابن الأخ العزيز عماد سارق اليخوت. ففي أوت 2009 ألهب منسّق الأغاني المشهور دافيد قيتّا (David Guetta) هذا الفضاء وجعل الشّبيبة اليافعة تهتزّ رقصا ولم يتقاض لقاء ذلك غير مبلغ زهيد قدره 35000 أورو[1]، وفي المقابل كانت الفودكا والشّمبانيا تُسكب بغزارة يمينا وشمالا وكان معلوم الطاولة الواحدة في كاليبسو الذي يتّسع لـ2000 مقعد، يتراوح بين 1500 و4000 أورو! في حين لم يكن يتعدّى مرتّب أيّ نادل في هذا المحلّ الفاخر الـ 200 أورو.. .ومنذ سنوات خلت كاد مراد شقيق ليلى يقضي نحبه بسبب إفراطه في تناول المخدّرات في محلّ الضياع هذا حيث الجنس والمخدّرات وابتزاز الأموال.

إنّ عالم الطرابلسية ذو شبه كبير بعالم برلوسكوني (Berlesconi) الّذي أدّى "زيارة صداقة وعمل" إلى تونس في 18 أوت 2009 تلبية لدعوة وجّهها إليه بن علي [وليس ذلك بغريب] فالطّيور على أمثالها تقع.

---

[1] إمانويل مارول: "ليالي الجنون مع دافيد قيتا" – جريدة لو باريسيان 7 أوت 2009

وعلى امتداد صائفة 2009 ذاتها قضى عبد الرّحيم الزواري وزير النّقل وأحد أقارب ليلى إجازته بسردينيا رفقة صديقة له في نزل على ضفاف "كوستا أزميرالدا" حيث يصطاف أصدقاء الوزير الأوّل الايطاليّ. والمعلوم أنّ الإقامة في جناح من هذه المنشأة "المتواضعة" كُلفتها 2575 أورو في اللّيلة الواحدة.

في نهاية حكم بدت وشيكة ويخيّم عليها البؤس والكآبة بسبب مرض بن علي كانت ليلى وزمرتها يحتفظون فعلا بعدّة أوراق رابحة أوّلها أنّ الرئيسة وهي في الثّالثة والخمسين من عمرها لا تزال في صحّة جيدة. أضف إلى ذلك أنّها تعرف بدقّة خبايا السّلطة منذ سنة1987، ولها أتباع يدينون لها بالولاء في جميع الأوساط ومأجورون ينفّذون أوامرها فضلا عمّا تلقاه دوما من مؤازرة في وسطها العائلي. فقد وفّرت زمرة الطرابلسي أموالا طائلة لشراء ذمم المتردّدين. كما أمكن لبعض هؤلاء مثل ابن الأخ المفضّل عماد أن يربطوا علاقات بالأوغاد الّذين يملكون القدرة على ترويع أشدّ المناهضين. وآخر الأوراق التي نذكرها أنّ ليلى اصطنعت حلفاء استراتيجيّين عن طريق الزّيجات الّتي رغبت فيها وخطّطت لها.

عديدة هي العوامل الّتي تشجّع ليلى على تحقيق رغبتها في اعتلاء سدّة الحكم في قرطاج يوم يختفي زوجها بصفة فجئيّة. وإذا ما تحقق هذا الأمر فإنّ تونس ستنتقل من دكتاتوريّة بن علي النّاعمة إلى جمهوريّة تحكمها عصابة من المفسدين كما عبّر عن ذلك الصّحفيّ

توفيق بن بريك[1] في مرارة. ففي ظلّ حكم الرئيس الحاليّ الّذي تكوّن في المدرسة البورقيبيّة وتقلّب في عديد المناصب العسكريّة والديبلوماسيّة والوزاريّة لا تزال البلاد التونسيّة تعرف كيف تحترم بعض النّواميس الشكليّة. فحتّى وإن كانت هذه الديكتاتوريّة تضطهد معارضيها اضطهادا لا هوادة فيه فإنّ المرء مازال يجد بعض الاحترام للقوانين السّائدة ومازال يجد دولة تسهر أيضا على حفظ التوازنات، فالسّياسة التّونسيّة في نهاية الأمر تقرأ حسابا للضّغوط الخارجيّة وتسعى إلى إرضاء حلفائها الغربيّين. كلّ هذه المحاذير سيضرب بها أعوان ليلى الطرابلسي عرض الحائط إن قُيّض لهم الاستيلاء على السلطة نهائيا وحلّت قوانين هذه العصابة محلّ كلّ القوانين الأخرى. فهل يأتي يوم نتحسّر فيه على "الزمن الغابر" للجنرال بن علي؟

[1] توفيق بن بريك دكتاتورية شديدة النعومة يوميّات تونسية1991–2000 .لا ديكوفارت. باريس 2000

الفصل الأول

نساء ذوات شأن في السلطة

لقد تابع التّونسيون في ظلّ حكم بن علي سيناريو شريط يعرض قصّة زوجين كانا في غاية الجشع والصلف والغطرسة على شاكلة ما يُعرض في المسلسلات المصريّة بعد أن كانت قلوبهم قد خفقت خلال السّنوات الأولى من الاستقلال للاقتران الأسطوريّ بين وسيلة وبورقيبة. شاءت القصّة أن تكون البداية بنظرة متملّية[1] حين التقت وسيلة في الثّاني عشر من أفريل 1943 في بيت أحد أقاربها بمُحامٍ شابّ غادر لتوّه السجن بعد اعتقال دام خمس سنوات بسبب نضاله المستميت من أجل استقلال تونس. وقد كتب بورقيبة عن هذا اللقاء في مذكّراته قائلا: "كنت أحسست فجأة بصدمة قويّة، إنّه الحبّ من نظرة واحدة. ما الّذي كان بوسعي أن أفعله لمعالجة ما يطرأ من قضايا مصيريّة والحال أنّي كنت أسيرَ شَغَفٍ لا يُقاوَم ؟ فقد ظللت ممزّقا حقّاً".[2]

كانت وسيلة حسناء وكانت متزوّجة وأُمًّا لطفل ومناضلة في الاتّحاد الإسلاميّ للنّساء في تونس وهو جمعيّة "تناضل من أجل توجيه الفتاة التونسيّة نحو المعرفة والأخلاق" و"الرّفع من مستواها الثقافيّ والاجتماعيّ والمدنيّ". لقد كانت هذه الجمعيّة في ذلك العهد صوت الحركة الوطنيّة في الوسط النّسائيّ بإشراف السيّدة بشيرة بن مراد

---

[1] انظر العمل الرائع لصدري الخياري "من وسيلة إلى ليلى السيدات الأوليات والسلطة في تونس" السياسة الإفريقية رقم 95 أكتوبر 2(X)4 ص 55– 70

[2] الحبيب بورقيبة _حياتي وأفكاري معركتي الرئاسية في الإعلام تونس 1977 صفحة 211 (نقلا عن صدري الخياري .loc.cit)

ابنة الشيخ الفقيه المعروف ممّا يعني أنّ تحرير المرأة في فجر الاستقلال لم يقم على مناهضة الإسلام بعكس ما حصل في بلد مثل تركيا مع أتاتورك.

شَرعية الحبّ والقِيم المُشتركة

لقد أضحت بداية قصّة الحبّ هذه من الأساطير المؤسّسة للجمهوريّة التّونسيّة. فقد بعث قائد الحركة الوطنيّة العديد من الرّسائل إلى وسيلة من منفاه في جزيرة جالطا بعرض طبرقة، كتب في واحدة منها إلى حبيبته في جانفي 1954 يقول: "أستهلّ هذه الرّسالة الأولى بقلب خافق وحلق جافّ لرقّة الإحساس الّذي يغمرني. هي الرّسالة الأولى بعد صمت طويل وفراق أطول جعلني أكابد ألما مُبرّحا لن تقدر الكلمات على الإفصاح عنه إطلاقا. كيف استطعتُ أن أعيش ستّة أشهر دونك؟ تلك هي المعجزة"[1]... رجوتني تمزيق رسائلك!(...) فأنا لا أملك الشّجاعة على ذلك لأنّ "خربشاتك" الصّغيرة تُسعدني سعادة بالغة، فمن فرط حبّي لها لست أجد نفسي قادرا على التخلّص منها وحتّى ولو كُتِب لها أن تُنشر يوم نرحل عن هذا العالم فلن يجد فيها من يطّلع عليها غير التّعبير عن حُبّ صادق خالص طاهر لن يُقلل من قيمتنا في ذاكرة النّاس ولا في أعين إخواننا في الوطن لأنّ هذا الحبّ الرّائع لم يحلْ دوننا والقيام بواجبنا تُجاه عائلتينا ووطننا وهذا هو المُهمُّ".[2]

---

[1] المصدر نفسه ص 334

[2] نفس المصدر

"نعم حتّى ولو كُتب لها أن تُنشر يوم نرحل عن هذا العالم" هذا ما كتب بورقيبة..."

فمؤسّس تونس الحديثة كان يتمنّى بكلّ ما في قلبه من لواعج العشق أن يسجّل التّاريخُ حبّه لوسيلة، لذلك لم يَتَوانَ عن حثّها على الطّلاق من زوجها الأوّل حتّى تحقّق ذلك فتسنّى له الزّواج منها في 1962 أي بعد تسعة عشر عاما من تعرّفه إليها. وقد فارق هو الآخر ماتيلدا (Matilda) حبيبة شبابه الّتي كان قد تزوّجها عام 1926 عندما كان طالبا في باريس. لقد اقترن اسما بورقيبة ووسيلة "بالأمّة التّونسيّة" طيلة السّبع والثلاثين سنة الّتي عاشا فيها قصّة حبّهما فهو الحاكمُ وهي مُلهِمتُه.

كانت وسيلة تعمل في الخفاء فتتبنّى القضايا التي يناضل من أجلها هذا الرّجل العظيم وتحاول مساعدته على تجسيدها في أرض الواقع. إنّها الوحيدة الّتي كانت قادرة على الوقوف في وجه المجاهد الأكبر وعلى طمأنته وإخماد غضبه الذي كان يُعرف عنه خاصّة بعد أن أصبح يعيش تحت هاجس الوسواس المرضيّ منذ إصابته بأزمة قلبيّة في 1967. كلّ رجال الدّولة يعرفون هذه المرأة ويستلطفونها، فالقذّافي مثلا يدعوها "ماما" أما الرئيس الجزائريّ الشاذلي بن جديد فكان يميل إليها ميلا خاصّا. ومجمل القول "إنّ وسيلة ظلّت شديدة الارتباط بالتّقاليد التونسيّة في غير تعصّب أو انغلاق مثلما عبّر عن ذلك الكاتب والباحث صدري خياري والذي يضيف قائلا: "لا أحد يُنكر أنّها كانت امرأة جميلة رغم أنها كانت بدينة ومتهدّلة الأجفان ولم يكن ذلك ليزعجها. يُذكّرك كلّ ما كانت عليه من وقار وأناقة

ومهابة بالبورجوازية التّونسيّة البلديّة التقليدية. إنّها امرأة متحرّرة دون شكّ لكنّها لم تنس يوما أنها زوجة الرّئيس."[1] يُقال في تونس أحيانا إنّ وسيلة "كانت رَجل الحكومة الوحيد" حتّى أنّها كانت تُدعى "الماجدة".

وسيلة «سُلطة مُضادّة حقيقيّة»

لقد أثّرت تحالفات وسيلة وتقلّباتها كثيرا في المشهد السّياسيّ إلى غاية طلاقها من بورقيبة سنة 1986. فقد بدت بُعيد الاستقلال قادرة على الدّفاع عن زعماء المنظّمة النّقابيّة وعلى عقد التّحالفات فيما بعد لمناهضة التوجّه الاشتراكيّ الّذي كان يتزعّمه وزير الماليّة أحمد بن صالح خلال الفترة الممتدّة من 1961 حتّى 1969. كما أنّها فرضت مرشَّحَها محمّد مزالي ضدّ محمد الصيّاح رجل المرحلة في ذلك الوقت بعد أن أصيب الوزير الأول الهادي نويرة بجلطة سنة 1981. ولكنّها سرعان ما انقلبت عليه فجأة سنة 1982 حيث أصبح محمّد مزالي الّذي كان المرشّح شرعا لخلافة رئيس الدّولة مستهدفا من الرّئيسة. فبذلت وسيلة ما في وسعها لمراجعة الدّستور قصد إلغاء الانتقال الآليّ للسّلطة إلى الوزير الأوّل. وفجأة قفزت هذه المرأة الرّصينة إلى واجهة الأحداث دون أن تخشى غضب بورقيبة. فقد "صرّحت لمجلة «جون أفريك» بقولها: الدستور في صيغته الحالية ينصّ على انتقال السلطة بصفة آليّة وهذا الأمر قد يرفضه الشّعب. فالشّعب التّونسيّ يحترم بورقيبة لكنه لا يقبل انتقالا حقيقيّا للسّلطة دون استمرار المشروع البورقيبيّ وهذا الاستمرار لا يضمنه إلا رئيس

---

[1] صدري خياري ."من وسيلة إلى ليلى السيدات الأول والسلطة في تونس" . loc.cit

منتخب بصفة ديموقراطية..."[1] وتعلق جون أفريك على ذلك بالقول: "إنّ وسيلة تمثّل سلطة مضادّة حقيقيّة وهي وحدها التي تجسّد المعارضة المؤثرة في [نظام الحكم] بتونس وهي كذلك صاحبة الحلّ والعقد".

والأكيد أنّ وسيلة قد تجاوزت يومها الحدّ. مثلما يروي ذلك الوزير السّابق الباجي قايد السّبسي. فاقتنصت سعيدة ساسي ابنة أخت بورقيبة الفرصة لتوجه الطّعنة القاتلة إلى وسيلة وأسرعت إلى خالها تطلعه على الحوار الّذي أجرته جون أفريك معها. حينئذ هرع بورقيبة إلى مصحّة التّوفيق بتونس حيث كانت زوجته تتلقّى العلاج. دافعت وسيلة عن نفسها قائلة: "لقد سبق أن أطلعتك على هذا النّص" فردّ بورقيبة حانقا : "كلاّ كلاّ، لقد تخطّيت الحدود هذه المرّة ولن أغفر لكِ ذلك".[2]

واستمرّ الصّراع داخل القصر إذ استأنف محمد مزالي الهجوم وعزل الطّاهر بلخوجة أحد أتباع وسيلة وكان آنذاك يشغل خطّة وزير للإعلام. وما هي إلاّ أشهر قليلة حتّى اندلعت انتفاضة الخبز في ديسمبر 1983 الّتي زعزعت النّظام، حينها انتهز محمّد مزالي الفرصة ليثخن جراح وسيلة فأقال صفيّا ثانيا مخلصا لها هو إدريس قيقة وزير الدّاخليّة الّذي وُجّهت إليه تهمة التّخاذل في مواجهة الاضطرابات. في هذا الظرف بالذّات عاد الجنرال بن علي إلى تونس

---

[1] جون أفريك 28 فيفري1982 أشهرا بعد ذلك صرّح الحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد العام التونسيّ للشغل للصحيفة نفسها التي صرّحت لها السيّدة الأولى "أنا مع تغيير الدستور بصفة تسمح لجميع المترشّحين الذين يرغبون في الترشّح القيام بذلك بصفة حرّة" (جون أفريك 11 أوت 1982).

[2] الباجي قائد السبسي " بورقيبة الطيّبون والأشرار". دار الجنوب تونس 2009

بعد إبعاده إلى بولونيا ليشغل خطة سفير هناك وعُيّن إثر عودته مديرا للأمن في أكتوبر 1985 ولم يتخلّ عن هذا المنصب حتّى بعد تسميته وزيرا للداخليّة في أفريل 1986 وكانت بذلك بداية مسيرته المهنيّة الّتي أقامها على ملاحقة أتباع وسيلة.

لقد فقدت الرّئيسة ثقة زوجها في نهاية هذا الصّراع وفضّلت مغادرة البلاد لتواصل العلاج بالولايات المتّحدة. وفي 11 أوت 1986 اتّصل بها بورقيبة هاتفيّا وهي بواشنطن قائلا: "أنت طالق." فكان انسحابها من السّاحة السّياسيّة العامل الذي سيعجّل بسقوط رئيس الدولة. وحلّت سعيدة ساسي خصم وسيلة وابنة أخت بورقيبة بقصر قرطاج فنَخَرَ الدّودُ الثّمار: لقد أمست سعيدة ساسي وهي في الخامسة والستّين مولاة للجنرال بن علي.

سعيدة ساسي من بورقيبة إلى بن علي

من جديد، وأثناء هذه النّهاية الّتي طالت لنظام حكم بورقيبة نجد امرأة تُمسك بأطراف اللّعبة. فقد جعلت سعيدة ساسي من نفسها راعية بورقيبة بعد انسحاب وسيلة وصارت ترعاه "وكأنّه وليدها" كما تزعم، بحيث لا أحد يُمكنه الوصول إلى الرّئيس المُسنّ المُنهك المريض دون المرور بها. كان التّونسيّون يلقّبون هذه المرأة التي لا أصل لها ولا فصل "الذّيبة" أو"الشّلاكة"[المداس]. كانت سعيدة "الذّيبة" أو"الشلاكة" عصارة المرأة الخبيثة التي تَحبك المؤامرات ودسّاسة لا يُؤمَن جانبُها فضلا عن كونها العين اليقظة في رعاية المجاهد الأكبر والسّاهرة عليه في أيّامه الأخيرة.

في تلك الفترة، كانت المهمّة الوحيدة الجديدة بالاهتمام في نظر وزير الدّاخلية الجنرال بن علي الّذي كان يُسْتَقْبَلُ يوميّا في قصر قرطاج هي الظّفر بثقة بورقيبة وطمأنته. فقد كان بسبب مرضه وشيخوخته وشدة تأثّره لإلقاء الحجارة على موكبه عند انتفاضة الخبز يزعجه كلّ شيء: اضطرابات الإسلاميين التي كانت جدّية وتحرّكات المنظّمة النّقابيّة الوحيدة (الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل) والصّعود القويّ لرابطة حقوق الإنسان. كان أقلّ خبر سيّء يدفع به إلى غضب عارم وهو ما نصحه الأطباء بتجنّبه حفاظا على صحّته.

كان بن علي يسهر على ألاّ ينقص حليفته الحاليّة سعيدة ساسي أيّ شيء. كان محمّد شكري الوالي القديم واليد الضّارية لبن علي يصاحبها في كل إقامة لها في باريس ليسلّمها ظرفا مليئا بالدولارات. وكانت سعيدة في نهاية هذا العهد تتغنّى بكرم الجنرال بن علي وطيبته وتثني عليه عند خالها مردّدة على سمع بورقيبة المغتمّ: "هو ذا الرّجل القويّ الّذي لن يضعف أبدا" حتى صار رئيس الدّولة عندما يغادر قصر قرطاج في سيّارته المرسديس السّوداء ليقوم بجولة سريعة في المدينة لم يكن يرافقه فيها غير شخصين هما ابنة أخته ووزير الداخليّة.

بعد مدّة وجيزة عُزل محمّد مزالي في السّابع من جويلية 1986، قطع الحدود نحو الجزائر راضيا بمصيره فأصبح بذلك باب الوُلوج إلى قصر قرطاج مفتوحا على مصراعيه لزين العابدين بن علي وحليفته سعيدة ساسي. ومن الطبيعيّ أن تشغف الصّحافة الفرنسيّة بهذه المرأة كما شغفت بوسيلة بالأمس وكما ستشغف بليلى لاحقا.

ففي السّادس من ديسمبر 1986 قدّمتها كرستين كلار (Christine Clerc) على صفحات "لو فيغارو"(Le Figaro) باعتبارها "راعية للمجاهد الأكبر". تقول سعيدة ساسي: "لا أنزعج منه لحظة واحدة. بيننا اتّفاق ضمنيّ وتطابق في الخواطر. كنّا في ما مضى نلعب معا، فكان يَحملني على ظهره وكذلك كنت أفعل". هذه نسويّة الدّولة الوضيعة على الطريقة التّونسيّة. فوداعا (للمادّة الشخمة)[كناية عن العقل عند بورقيبة] ومرحبا بالحاضنة.

في رسالة مفتوحة إلى الرّئيس بورقيبة نشرت في 1987: تهجّم محمد مزالي على القهرمانة سعيدة ساسي قائلا يفضح طبيعة هذه العجوز وطموحها إلى تحقيق التفوّق: "إنّ مُجرّد وجودها يذكّرك بجدل أبطال مسرح كورناي فهي أميّة ومبتذلة" ويضيف مزالي موجّها كلامه إلى شيخ قرطاج: "هذه المرأة الطّرطور الوقحة لا تفوّت فرصة لتثير السّخرية منك وهي تنعتك بوليدها".

تسارعت الأحداث طيلة سنة 1987 إذ اندلع صراع ليّ الذّراع بين الإسلاميّين (حركة الاتّجاه الإسلاميّ) والنّظام. ففي التّاسع من مارس تمّ إيقاف زعيم الأصوليّين راشد الغنّوشي وسِيق إلى جناح من وزارة الداخليّة. كان يسمع صياح رفاقه يُعذّبون ليلا نهارا دون أن يَمسّه أحد بأذى لأنّ بن علي الّذي كان يعدّ نفسه للوصول إلى السّلطة لا يريد أن يفسد على نفسه المستقبل". ففي 5 ماي سُمّي بن علي وزيرَ دولة، سمّاه بورقيبة الّذي فقد أعصابه وصار يعاني من ارتفاع في الضّغط. فقد انفجرت خلال الصّائفة قنابل مصنوعة محلّيا في أربعة فنادق بجهة المنستير مسقط رأس رئيس الدّولة. وهكذا صار

بورقيبة مَثَلُه مَثَلُ الملك "لير" لم يَبق منه إلاّ ظلّه: ففي 2 أكتوبر عيّن رئيس الدّولة بن علي وزيرا أوّل وبعد شهر من ذلك سدّد بن علي الطعنة القاتلة إلى مَنْ أعطاه كلّ شيء ومَن يَدِين له بكلّ شيء. ففي صبيحة 7 نوفمبر خُلع بورقيبة رسميّا بدعوى المرض وتدهور حالته الصحيّة[1].

في ذاك الصّباح نهض الرّئيس الهَرِمُ ككلّ يوم على السّاعة الرابعة صباحا فأدرك أنّه حُبس في قصره وفهم أن انقلابا حدث. أمّا ابنة أخته سعيدة فتظاهرت بأنّها ستستطلع الأخبار وقالت زاعمة: "أعتقد أنّ الإسلاميّين هم الّذين قاموا بهذا الانقلاب". فجأة، أُعلن بيان بن علي على موجات الإذاعة: "إنّ شعبنا جدير بحياة سياسيّة متطوّرة تتأسّس على التعدديّة الحزبيّة وتعدّد المنظّمات الشّعبيّة". بقي بورقيبة هادئا جدّا وتوجّه إلى ابنة أخته بهذه العبارات: "إنّه صديقك الّذي فعلها" مسكينة سعيدة ساسي الّتي تخلّى عنها بن علي بعد أن صار رئيسا.

ليلى أيقونة الحداثة

في بداية عهد الزين بالرئاسة في 1988 راعى خليفة بورقيبة مشاعر المتديّنين فقد حاول في تلك الفترة استمالة قسم من الإسلاميّين فأمر برفع الأذان في التلفزيون في أوقاته الخمسة واقتبل في قصر قرطاج زعيم الإسلاميين راشد الغنّوشي بعيْد الإفراج عنه وإذّاك استعادت الهويّة العربيّة الإسلاميّة ألقها على النّحو الذي يرتضيه الإسلاميّون. ولكن رغم التقاليد التي تمّ إرساؤها في عهد بورقيبة فإنّ

---

[1] طيلة الليلة الفاصلة بين بين6 و7 نوفمبر استدعى محمد شكري المدعي العام للجمهورية التونسية الهاشمي الزّمّال كي يمضي محضر خلع بورقيبة، سيجازى شكري بعد ذلك جزاء وفاقا لقاء أعماله الدنيئة لما صار بن علي رئيسا، باعه بنك الجنوب مقر تونس الجوية بثمن بخس.

حفلات الاستقبال الرّسميّة طغى عليها حضور الرّجال من السّاسة "لم يعد تحسين وضعيّة المرأة من بين أولويّات بن علي - كما كتبت صوفية بسّيس - وبضغط من النّخبة اللّيبيراليّة التي سيعوّل عليها لدعم نظام لا يزال حينها هشّا اكتفى في 1988 بالإعلان على رؤوس الملأ التزامه بمجلّة الأحوال الشّخصيّة. آنذاك شهدت الحملة الانتخابيّة لسنة 1989 مرشّحين من حزب السّلطة يتظاهرون بالأصولية لجلب أصوات النّاخبين الّذين يستهويهم الخطاب الإسلاميّ"[1].

خلال هذه الانتخابات أيضا حصلت القائمات المستقلّة ذات الأغلبيّة الإسلاميّة رسميّا على 17% من الأصوات وبلغت هذه النّسبة حسب المعلومات المتوفّرة لدينا حوالي 30% تقريبا. فجأة انقلبت السّلطة على الحركة الإسلاميّة الّتي كان بن علي قد تودّد إليها. وحلّ الخطاب حول المراة محلّ الخطاب الآخر. ففي 1992 حين اندلعت الحرب الأهليّة عند الجار القويّ الجزائر قرّرت السّلطات العسكريّة استئصال الإسلاميّين. وفي سياق مدنيّ فتح بن علي باب انتصار الدّولة للمراة على غرار سلفه. وفي 13 أوت 1992 وبمناسبة عيد المرأة قطع مع التردّد الّذي ساد بداية عهده وأعلن "ردّ الاعتبار للمرأة والاعتراف بمكتسباتها وتكريس حقوقها في إطار القيم الدينيّة والمدنيّة الّتي يفتخر شعبنا بالالتزام بها"[2].

---

[1] صوفيه بسيس "النسوية الدستورية في تونس"مذكور
[2] نفس المصدر

جعلت الدّعاية الرّسمية من ليلى الّتي نراها دائما إلى جانب زوجها منذ زواجهما رمزا للحداثة.إذ تعتبر زوجة رئيس الدّولة تجسيدا للمرأة العربيّة الجديدة وبات شكلُ ظهورها يعتمد على المظهر الخارجيّ في المقام الأوّل "فهي ذات جمال عصريّ، عظيمة، مستقيمة، وقاسية، تقريبا كما يوضح ذلك صدري الخياري: "لم تكن ليلى نحيفة جدّا كما يحبّ الغرب ولم تكن بدينة، بل كانت هيفاء"[1] كانت ترتدي أحسن ما ينتج المصمّمون في باريس ولندن وكانت تقضي عطلها في فضاءات الموضة من قبيل "سان تروبيز" أو دبي.

المرأة التّونسيّة حاضرة في كل "طبخة"

تندرج أنشطة سيّدة تونس الأولى وخطبها في مختلف سجلّات الدّعاية الرّسميّة وعلى النّحو الذي تقتضيه كلّ قواعد الدّعاية: مكانة المرأة، حداثة، عروبة منفتحة على العولمة، تنمية المجتمع المدنيّ والبعد الاجتماعيّ الخيريّ. وترأس ليلى في الآن نفسه منظّمة المرأة العربيّة ومركز المرأة العربيّة للتّنمية والبحث والنّدوات الوطنيّة للاتّحاد الوطنيّ للمرأة التونسيّة والمؤتمر العالميّ للنّساء رئيسات المؤسّسات وجمعيّة بسمة للنّهوض بتشغيل المعوّقين. إنّه جرد حقيقيّ على طريقة بريفار (Prévert) فيه كلّ شيء ولا شيء.

وعندما تريد ليلى الإدلاء بحديث إلى مجلّة فرنسيّة فإنها تختار المجلّة الشّهريّة "أرابيز" Arabis الّتي تتكتّم على الأسرار تكتّما شديدا كما فعلت ذلك في سبتمبر 2006، ولعلّها إن هي أدلت بتصريح لا

---

[1] صدري الخياري "من وسيلة إلى ليلى السيدات الأول والسلطة في تونس". loc.cit

تحسن الخوض إلاّ في موضوع مثل "تطبيق مجلّة الأحوال الشّخصيّة" و"دور النّساء في تونس"، أي في ما هو كلاسيكيّ مألوف! وإليكم ما يؤكّد ذلك: تقول ليلى في شيء من الاعتداد بالنفس "دور المرأة أساسيّ في كلّ عمليّة تغيير أو إصلاح" أو تقول: "تمثّل المرأة طرفا مهمّا في تثبيت دعائم الدّيمقراطيّة" وتضيف في مرّة ثالثة تقول "دخلت تونس مرحلة إصلاحات كانت فيها المرأة في قلب المعمعة" وتقول أخيرا "ينبغي ألاّ ننسى أبدا أنّ التقدّم يمرّ أيضا عبر المرأة". في هذا الحوار الذي يُعدّ حدثا والذي ورد في ثلاث صفحات، تواترت عبارات "مرأة" و"مرأة تونسيّة" و"مرأة عربيّة" ثمان وثلاثين مرّة. بعد خطاب من هذا القبيل فإنّ كلّ من لا يؤمن بصدق الزّوج الرئاسيّ التّونسيّ في ما التزما به في مسألة المرأة سيكون سيّئ النيّة لا محالة...

أحْيت ليلى في 2007 الذّكرى العشرين لاعتلاء زوجها سُدَّةَ الحكم في إطار نَدوة حول "النّظام الجمهوريّ ودور المرأة في تثبيت قيم المواطنة وتعزيز المسار التّنمويّ" جاء فيها: "تمثّل المرأة التّونسيّة علامة برّاقة لحداثة مجتمعنا ودعامة ثابتة لهويّته الأصيلة وحصنا مكينا يحمي قيمنا ومبادئنا الحضاريّة العريقة ودرعا منيعة في مواجهة التطرّف والتعصّب والانغلاق على النّفس." ياله من نَفَسٍ! وكان على ليلى الطرابلسي أن تبعث في 11 نوفمبر 2008 بأبي ظبي لجنة "المرأة العربيّة للقانون الدوليّ الإنسانيّ" قصد دعم "الجهود الدّولية والإقليميّة والوطنيّة التي تبذل في سبيل حماية الثّقافة وصيانة القانون الدّوليّ الإنسانيّ واحترامهما والعمل على نشرهما من أجل مصلحة المرأة". حقّا إنّها لعديدة هي المفاهيم الجوفاء التي ما تنفكّ ليلى تردّدها وكأنّها تردّد لازمة من لوازم إحدى الأغاني.

ففي 2009 تعدّدت مع ليلى الحوارات الرّسميّة في الصّحافة التّونسيّة من ذلك أنّها صرّحت من جديد لصحيفة "لابراس" (La Presse) الحكوميّة في الرّابع والعشرين من ماي من هذه السّنة بأفكارها حول مكانة المرأة وردّدت بالمناسبة عبارة "مرأة" إلى حدّ إرهاق القرّاء وكرّرت الصيغُ الجاهزةُ حرفيا ما كانت أفضت به هذه المرأة في تدخّلاتها السّابقة. فتونس – وقد فهمنا هذا من قبل وعرفناه– " بلد رائد في مجال تحرير المرأة."وبعد شهر واحد من هذا التّصريح وفي الحادي والعشرين من شهر جوان تحديدا خصّصت صحيفة "لابريس لسيّدة تونس الأولى ليلى بن علي أولى صفحاتها يتصدّرها عنوان مثير للغاية يقول: "تعزيز مشاركة المرأة في حداثة المجتمعات العربية".

ماعدا ذلك فمسيرة ليلى ظلّت طيّ الكتمان. فحتّى السّيرة الذاتيّة الرسميّة لبن علي لم يرد بها غير جملة واحدة خصّصت لزوجته تقول: "الرّئيس زين العابدين بن علي متزوّج وأب لخمسة أطفال. وزوجته السيّدة ليلى بن علي امرأة كثيرة النّشاط في عدّة منظّمات خيريّة تونسيّة ودوليّة تعمل لفائدة قضايا المرأة والأسرة والطّفولة". ودون هذا فلا شيء غير صورة نرى فيها الاثنين يضعان بطاقات التّصويت بصندوق الاقتراع يوم الانتخابات.

شخصيّة مُخادعة

ها نحن في صلب اللّعبة المزدوجة لليلى الطرابلسي، في الواجهة الأماميّة التزام رسميّ بقضايا المرأة لا ريب فيه، أمّا في الواجهة الخلفيّة فألاعيب الحريم الّتي تبدع فيها أيّما إبداع. تلعب الرّئيسة بمهارة فائقة على الواجهتين لعبا رائعا في بلد يعدّ الأكثر تشبّعا

بثقافة الغرب والأكثر تعلّقا بروح الشّرق في جنوب المتوسّط. مزيج مذهل [من ثقافتين] يرحل بالمرء في خيالات وأوهام عن المرأة التّونسية زوجة ومحظية تحسن خلط الأوراق.

والأمر البديهيّ أنّ الفضل في ما حقّقته ليلى من ارتقاء سريع لا يعود إلى الدّراسة إذ هي لم تتابعها [أو لم تستكملها] ولا إلى المهن المتواضعة الّتي مارستها وإنما الحقّ أنّها عوّلت فيه على مؤهّلات وقدرات أخرى كانت تتحلّى بها من قبيل الصّبر والحدس والمناورة والسرّية ودسّ الدسائس والفتنة والغواية وحتى التبرّك بالأولياء الصّالحين الذين طالما تردّدت عليهم بمساعدة أمّها "الحاجّة نانا" المتوفاة في 2008. فقد انقطعت البنت مثلها في ذلك مثل أمّها إلى الشّعوذة والسّحر والطلاسم والتعاويذ حتى تملّكها المكر واستبدّ بها الدّهاء فاستولت في الخفاء شيئا فشيئا على مفاتيح التّأثير لتستولي بها غدا على مقاليد الحكم. نسجت ليلى بصبر متناه روابط متينة وعقدت أحلافا أساسها المال والقرابة وكانت زمرة عائلة الطرابلسي التي تتكوّن من أحد عشر أخ وأخت تمثّل مركز هذه الأحلاف.

ولا تتحلّى ليلى بهذه الخصال التي عدّدنا وحسب وإنّما هي إلى ذلك خاطبة موهوبة وقهرمانة محنّكة. فالرئيسة خبيرة في فنّ بناء سيناريوهات الزّواج وأعظم نجاح لها في هذا المجال حتّى اليوم[قبل الثورة] هو اقتران ابنتها نسرين في 2004 بوريث عائلة الماطري ممثل البورجوازيّة التّونسيّة الرّاقية (انظر الفصل السّابع). أمّا الحلم الذي راودها بتزويج إحدى بنات إخوتها من الأمير"مكتوم "الرجل الأوّل في إمارة دبي فإنها لم تفلح في تحقيقه إذ كان الرجل قد تزوّج أخت

ملك الأردن، وأخيرا سعت إلى تطليق أخيها المبجّل بلحسن من زوجته الأولى ليتزوّج بنت الهادي الجيلاني الكبرى ولعلّ حرصها على مصاهرة رئيس منظّمة أصحاب الأعمال يعود إلى تعيين هذا الرجل عضوا في مجلس المستشارين وإلى احتمال تولّيه رئاسة المجلس غداة الانتخابات الرئاسيّة والتّشريعيّة لدورة أكتوبر2009 (انظر الفصل الرابع) وبذلك المنصب يمكنه أن يتولّى مقاليد الحكم إذا اختفى بن علي فجأة. وفي إطار هذه الفرضيّة ستظلّ ليلى تدير العمليّة السياسيّة من وراء الستار كما تودّ لها أن تكون وستصبح سيّدة اللّعبة السّياسيّة.

المؤكّد أنّ أضواء المسرح السياسيّ بدأت تسلّط على الرّئيسة شيئا فشيئا من ذلك أنّها خلال الانتخابات الرئاسيّة 1999 ختمت وهي في ثوب أحمر حملة زوجها الانتخابيّة أمام نساء المجتمع الرّاقي اللّاتي كنّ جميعهن يحطن رقابهنّ بمناديل حمراء[1]. وإلى وقت قريب عندما بدا أنّ صحّة بن علي أخذت في التدهور دعت الرئيسة مستشاريها المقرّبين وزير الخارجية عبد الوهّاب عبد الله والسّكرتير العام للرّئاسة عبد العزيز بن ضياء لإبلاغهما الرسالة التّالية: "تعرفان مثلي أنّ الرئيس يمرّ بفترة إرهاق عصبيّ بسبب تفانيه في خدمة البلاد لذلك أطلب منكما مراعاة ذلك بتفادي إثقال كاهله بأخبار أو ملفّات قد تزيد في تعكير حالته. يمكنكما في كلّ الحالات وفي كلّ المواضيع مراجعتي أنا أوّلا وسأعرف كيف أعرض عليه الأمور."

منذ ذلك الحين لم تعد ليلى تتردّد في الكشف عن شبكات نفوذها وقنوات تأثيرها إذ كانت تعقد اجتماعات شبه يوميّة في القاعة الزّرقاء

---

[1] جريدة الليبيراسيون 23-24 أكتوبر1999

من قصر قرطاج مع "وزرائها" وأقاربها. كما أصبحت منذ ذلك الوقت تدير ناديا للنّساء يقع ما بين المرسى وسيدي بوسعيد وهما ضاحيتان راقيتان في تونس العاصمة، هذا النّادي كانت ترتاده وزيرات و"مناضلات" من التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ الحزب الحاكم وحتى المقرّبون من الزمرة العائلية .كثرة كاثرة من الناس الباذخين!

بدت ليلى الطرابلسي والمرض ينخر بن علي كأنّها "هذه المرأة ذات الأفخاخ والأحابيل الّتي لا تتحقّق مطامحها إلا بفضل ما ينتاب زوجها من وهن "كما يصف ذلك صدري الخياري. ولو قلنا إنّ ليلى كانت تتحيّن فرصة تطوّر المضاعفات المرضيّة للرئيس كي تركّز سلطتها؟ لا نظنّ فكرة مثل هذه تخطر ببال أيّ تونسي، ولكن مع ذلك يعدّ مثل هذا الأمر فشلا ذريعا بالنّسبة إلى رئيس أوتوقراطيّ كان يظنّ أنّه يحسن التحكّم في توظيف المنزع النّسويّ صلب الدولة. وعلى كلّ حال تعتبر هذه النهاية خاتمة بائسة لحكم في بلد طالما ناصر تحرّر المرأة رغم كلّ شيء.

عودة المكبوت؟

تجتمع على ليلى الطرابلسي أكثر من سواها كلّ مخاوف المجتمع وكراهيّته. تتوارى هذه الكراهيّة وتلك المخاوف وراء الشّائعات وتتستّر بغطاء النوادر المضحكة نظرا لعدم إمكانيّة التّصريح بها في الصّحافة وعن طريق وسائل الإعلام التي كانت مكمّمة. هناك نادرة رائجة في تونس تلخّص هذا الوضع على أحسن وجه: "أوقفت الشّرطة الزّين وليلى عندما كانا يتبادلان القُبل بشراهة في حديقة عموميّة وقُدّما للمحاكمة فحكم عليهما تباعا ب100و200 دينار

خطيّة لمسّهما بالأخلاق الحميدة وعندما كان زين العابدين بن علي يستعدّ لدفع الـ100دينار المطلوبة تراجع فجأة واحتجّ على رئيس المحكمة: "هذا ليس عدلا لماذا تدفع ليلى ضعف الخطيّة؟" فردّ القاضي: "بسبب تكرار الفعلة".

لصدري الخياري الباحث والجامعيّ أطروحة مهمّة في هذا الموضوع يقول فيها: "في الحقيقة للنّكات والشّائعات والشتائم التي يكيلها البعض لليلى عدّة وظائف من أهمّها أنّها تساعد على ثلب النّظام في مجمله لكنّ ليلى مع ذلك تعدّ التجسيد الفعلي للشرّ في نظرهم. فمن خلالها كانت المرأة هي المستهدفة أي جميع النساء.[1]

تنحدر ليلى من وسط شعبيّ يعاني من نقص في التّربية. يسخر منها البعض لافتقارها إلى الرشاقة والتّهذيب ولم يسلم زوجها هو الآخر من الهزء والتهكّم بسبب شعره المصبوغ وكثرة ما كان يعلوه من الدّهون. - يقول صدري الخياري: "يُعتبر الزّين وليلى حديثيْ العهد بالثّروة إذ حقّقا ارتقاء اجتماعيا سريعا سرعة لا تتناسب ومنبتهما الاجتماعيّ الشعبيّ، وهذا النّوع من التنقّص المرتبط بالأصل الاجتماعيّ إن هو إلاّ تعبير عن نزعة نخبويّة في صلب قسم من الطبقات الوسطى التونسيّة".

وفضلا عن كون ليلى تشتغل وتعاشر المتنفّذين وتتخيّر عشّاقها فإنّها لم تجد حرجا في طلب الطلاق[أيضا]. وعديدة هي الخصال التي تُنسب إلى ليلى والتي لا تنقل لنا بحسب المخيال الجنسيّ التّونسيّ صورة عن المرأة سيّدة نفسها والمتحكّمة في مصيرها وإنّما تنقل لنا

---

[1] مقابلة الكاتبين مع صدري الخياري.

صورة المرأة المنحلّة أخلاقيّا. هذا الخطاب يتواتر دونما تحرّج في أوساط البورجوازيّة التقليديّة ولدى بعض المعارضين على حدّ سواء. فلِمَ انتشرت هذه الصّورة السّلبيّة عن ليلى وبكلّ هذه السّهولة؟ أفلا يكون ذلك من قبيل أخذ الرّجال المرأة كبش فداء في مثل هذا السّياق وتحلّ النعجة محلّ الكبش؟ مرّة أخرى يقدّم صدري الخياري في هذا الصّدد هذا التّأويل المفيد في غير حرص على تبرئة ساحة ليلى وأقاربها من دناءاتهم ومفاسدهم فيقول: "هذه الصّورة السّلبيّة التي عُرفت بها ليلى سواء انطبقت عليها أم لم تنطبق تدلّ بحقّ على أنّ العامل المحدّد في رواجها هو المخيال الجنسانيّ، فليلى متّهمة عند الرّجال بأنّها تغزو مملكتهم أي السّلطة والمال بل الأنكى أنّها تجتاحها بمعيّة كلّ أفراد عائلتها."

من المؤكّد أنّه يجب قطع عنق الصّورة المثاليّة للفارس الأبيض حامي حمى المرأة الّذي كان يسمّى زين العابدين بن علي. لا سبيل للاعتقاد في الأفكار المهترئة الرّسميّة الّتي حوّلت زوجته إلى كاهنة للحداثة إلاّ أن سيّدة تونس الأولى ليست بالسّاحرة الشرّيرة كما يصوّرها متّهموها وأعداؤها الألدّاء. ففي هذا الوضع المأسوي الذّي كانت البلاد تمرّ به لا يمكن أن تُنسب إليها كلّ الموبقات إذ أنّ الجنرال بن علي هو الّذي شوّه صورة البلاد منذ اثنتين وعشرين سنة.

الفصل الثّاني

صعود مدوّ

من هي ليلى الطّرابلسي؟ هل هي البنت السّهلة المنال أم هي المُومس القديمة كما يصفها البورجوازيّون التّونسيّون دون تردّد أم هي تلك المرأة العاهرة القادمة من وسط متواضع والمستعدّة لبعض التنازلات الأخلاقيّة كي تنجح؟ أم هي تلك المرأة المستقلّة والطّموحة الّتي منحتها علاقاتها الغراميّة فرصة الصّعود السّريع في السلّم الاجتماعيّ؟ ليس من الهيّن مثلما رأينا ذلك إعادة كتابة سيرتها طالما التبست الإشاعة بالوقائع. وحتّى نجنّب أنفسنا التدخّل في الموضوع نقول إنّه ثمّة في تونس على الرّغم من صعوبة تصوّر ذلك امرأتان تدعيان ليلى الطرابلسي وهو ما يجهله الكثيرون.

سرّ "اللّيليين"

بما أنّ لقب "طرابلسي" لقب منتشر انتشارا واسعا في البلاد التّونسيّة، ليس من الغريب أن يكون هناك من يحمل نفس هذا الاسم. لكنّ المفاجأة المُذهلة هي هذه: كانت اللّيليان في الثمانينيات (1980) تتردّدان على نفس الأماكن وتُشاهَدان في أوساط متشابهة من قبيل قاعات الحلاقة ومقصورات وزارة الدّاخليّة. وكان مساراهما متوازيين ومصيراهما متقاطعين. لذلك نشأ الاختلاف والتداخل اللّذان سيزيدان الحياة السّريّة لزوجة الجنرال بن علي تعكيرا.

فليلى الطرابلسي الثّانية بدأت مسيرتها المهنيّة بتألّق أكبر من السيّدة الأولى أي ليلى الحاليّة. وفي بداية الثمانينيّات، كانت هذه

المرأة المُغربية تشتغل بقاعة حلاقة "دنّا" DONNA في طريق سكّرة. كانت كل سيّدات المجتمع الرّاقي يتردّدن على هذا المكان. فهل ساعد ذلك ليلى الثانية على إقامة علاقات في صلب السّلطة؟ وهل بدأت العمل هناك لفائدة وزارة الدّاخليّة؟ في كلّ الأحوال سوف تضطلع هذه المرأة بدور في المخابرات السرّية شبيه بدور الراقصة الهنديّة (ماتا ـ هاري) بفضل ما كانت تتّصف به من مفاتن تقرّها مصادر موثوق بها وتمكّنت بفضلها من ولوج الأوساط الليبيّة.

في تلك الفترة كان للعقيد القذّافي سمعة سيّئة جدّا في تونس. كانت ليبيا تُخيف القادة التّونسيّين نظرا إلى قوّتها البتروليّة والحماس الحربيّ لقائدها خاصّة بعد أحداث 27 جانفي 1980 عندما حاول أربعون تونسيّا مدرّبون في ليبيا السّيطرة على قفصة في جنوب البلاد. مُنِيَ هذا الهجوم بالفشل لكن تمّ إصدار أحكام بالإعدام على العديد منهم. وبناء على ذلك كان النّظام البورقيبي حريصا على مراقبة الجار الّذي كان يهدّده وذلك بمساعدة المخابرات الفرنسيّة.

كان اللّيبيون ومازالوا يعتقدون أنّ النّساء اللاّئي "حرّرهنّ" بورقيبة نساء منحلاّت أخلاقيّا. وكانت تونس في مخيّلة البعض منهم موطن غواية مثل لبنان بالنّسبة إلى الخليجيين. تفطّن البوليس التّونسيّ إلى هذه الجاذبيّة التي يمارسها بلد المغربيات، فكانوا غالبا ما يرسلون جاسوسات جميلات إلى رفاق القذّافي. وتذهب بعض الألسن الخبيثة إلى حدّ الزعم أنّ ليلى الطرابلسي الثانية كانت في البداية تعمل لفائدة النّظام اللّيبي قبل أن تعيدها أجهزة المخابرات إلى تونس، هذا

الافتراض ممكن: فقد ولدت هذه المرأة في ليبيا وتملك جوازيْ سفر ولقب طرابلسي يعني "أصيل طرابلس".

وعلى أيّ حال كانت لليلى هذه منافذها الخاصّة إلى وزارة الدّاخليّة حيث تعرّفت في تلك السّنوات إلى كبار البوليس التونسيّ ومن بينهم الجنرال بن علي. بل أصبحت بهذه العلاقات في أواخر الثمانينات عشيقة محمد علي المحجوبي الملقّب بالشّاذلي الحامّي من قبل الدائرة الأولى لأصدقائه، هذا الموظّف السّامي سيكون المدير الأوّل لأمن الرئيس بن علي ثمّ كاتب الدّولة للأمن لكنّ الشاذلي وليلى الثانية كانا مزعجين بعض الإزعاج. ففي ذلك الوقت لم تتزوج رئيسة المستقبل (أي ليلى الأولى) ببن علي رسميًا بل كانت عشيقته وحسب. فكيف لها أن تتحمّل وجود هذه المرأة التي تحمل نفس اسمها والّتي تذكّرها بصورتها كزوجة غير شّرعيّة؟ وكيف ستتحمّل هذه المرآة التي تعكس ماضيها المشوّه؟ ألحّ الرّئيس بن علي على الشّاذلي الحامي كي يقطع كلّ صلة له بعشيقته لكنّه رفض ذلك فتدهورت العلاقة بينهما.

في سنة 1990 تمّ إيقاف كاتب الدّولة وحبيبته وسجنا بتهمة "التجسّس لفائدة إسرائيل". ولقد ألحّ محمّد علي القنزوعي أحدُ اتباع الرّئيسة والذي خلف الشاذلي الحامي في كتابة الدولة للأمن على المخابرات الفرنسيّة أن تختلق للحامي بأي طريقة الأدلّة على تعاونه مع الإسرائليين. وتثبت المذكّرات المشهورة للجنرال فيليب روندو المستشار الخاصّ للوزراء الذين تداولوا على وزارة الدّفاع بفرنسا أنّ لقاءات قد حصلت فعلا مع القنزوعي في ذلك الوقت. يقول

الجنرال فيليب روندو (Philippe Rondot) لأحد مخبريه التّونسيين: "لا أستطيع أن أفعل شيئا من أجله، قصّة الجوسسة لفائدة إسرائيل قصّة مختلقة".

بعد سنتين من هذه الواقعة خرج الشّاذلي الحامّي من السّجن فدعاه بن علي إلى قصر قرطاج وقال له "أنا آسف، غلّطوني". إلاّ أنّ ليلى الثانية اختفت تماما، ولم يعد أحد في تونس يعلم من أمرها شيئا. وأصبحت هذه القصّة الحزينة لليلى الثّانية موضوعا محظورا.

من وكالة الأسفار إلى الكتابة في إدارة

ولدت زوجة المستقبل للجنرال بن علي سنة 1957 في عائلة متواضعة كثيرة العدد ونشأت في خزندار قرب باردو بتونس العاصمة. ويذكر البعض الآخر أنّ عائلة الطرابلسي عاشت في الحفصيّة أحد الأحياء الفقيرة في المدينة العتيقة. كان والدها يبيع الفواكه الجافّة وكانت والدتها تُعنى بتربية أبنائها الأحد عشر. حصلت ليلى على المؤهّل المهنيّ ثمّ التحقت بمدرسة الحلاقة بشارع مدريد أماّ عن خطواتها الأولى في عالم المهنة والعلاقات فكانت في قاعة (عند وفاء) للحلاقة بساحة برشلونة. في 1975 تعرّفت ليلى وهي في الثّامنة عشرة من عمرها إلى شخص اسمه خليل معاوية صاحب شركة أفيس AVIS الكائنة بطريق المطار. جُنّت بحبّ هذا الرجل فتزوّجته ثمّ طُلّقت منه بعد 3 سنوات. كانت تشتكي قائلة: "يقضي زوجي معظم وقته في الصّيد ولا يُعيرني أيّ اهتمام".

وبعد ذلك عملت ليلى في وكالة أسفار "أسفار2000" لصاحبها عمران العموري الّذي كان يملك أيضا نزل الحمائم les colombes

بضواحي تونس. كانت الوكالة توجد في قلب العاصمة في بناية مركزيّة بها مركز تجاريّ قريب من سفارة فرنسا. اكتشفت ليلى عالم رجال الأعمال، وسافرت قليلا وتفتّحت على العالم الرّحب. كانت امرأة مستقلّة تتنقل على سيّارة من نوع "R5" كثيرة التّجوال وكانت صويحباتها يقلن متحدّثات عنها في ودّ إنّها مستعدّة دائما للمشاركة في أيّ حفل أو الذهاب إلى البحر ما جعلها تُدعى في الأوساط الشعبيّة بـ "ليلى دجين" نظرا لولعها بهذا المشروب الكحوليّ. وبصفة عامة كانت ليلى دائمة التحفّظ على أسرارها الغراميّة.

كانت أحيانا في أوقات فراغها تقوم ببعض الأعمال التجاريّة المريبة بين باريس وروما. وهو نشاط كان يساعدها على مجابهة مصاريف آخر الشّهر وإظهار تميّزها أمام صديقاتها ذوات الدّخل المحدود. لكنّ ذلك لم يدم طويلا إذ تمّ إيقافها متلبّسة في يوم من الأيّام وسُحب منها جواز سفرها فاتّصلت بشخصيّة متنفّذة يُدعى الطّاهر المقراني احد مؤسّسي وزارة الدّاخليّة أيّام الاستقلال فتدخّل هذا الرجل لفائدتها وربّما تمّ استقبالها في هذه المناسبة من قبل بن علي مدير الأمن (من ديسمبر 1977 إلى أفريل1980) وقد أكّد ذلك كثير من الشّهود. على كلّ حال هذا اللّقاء لم يتكرّر. في جانفي 1980 ستكون احداث قفصة مصيريّة بالنّسبة إلى مدير الأمن الّذي وقع اتّهامه باللاّمبالاة. فتمّ إبعاده إلى بولونيا ليشغل خطّة سفير.

أمّا اللقاء الّذي سيقلب حياة ليلى الطّرابلسي بصفة فعليّة فهو ذلك الّذي كان مع فريد مختار هذا الرّجل المثقّف المولع بالفنّ ورئيس النّادي الإفريقي لكرة القدم المنافس للترجّي الرّياضيّ

التّونسيّ. كان هذا المصنّع يدير الشّركة التونسيّة لصناعة الحليب "ستيل stil "وهي شركة حكوميّة كبيرة وكان صهرا لمحمّد مزالي الوزير الأوّل آنذاك. بفضل فريد مختار تمّ تعيين ليلى سكرتيرة بـ"باتيمات" وكانت هذه المؤسّسة واحدة من بين عدّة فروع تابعة للشركة التّونسيّة للبنك وهذا البنك كان يرأسه عمُّ فريد مختار السيد حسّان بلخوجة أحد المقرّبين من بورقيبة وأوّل سفير لتونس في باريس قبل أن يصبح وزيرا ثمّ صيرفيّا. ووجدت ليلى نفسها بعيدة عن عالم الحلاقة ووكالة الأسفار وبصحبة فريد مختار بدأت تكتشف الطّبقة الرّاقية في المجتمع التّونسيّ.

حالة رعب في تونس

دامت علاقة ليلى بفريد مختار ثلاث أو أربع سنوات قرّر إثرها فريد وضع حدّ لهذه العلاقة. وفي 1984 عاد الجنرال بن علي من "منفاه" ببولونيا. والتقى بليلى مجددا فشُغف بها شغفا حتى صارت تقاسمه حياته في فيلاّ فخمة تقع على طريق سُكرَة. قطعت ليلى بذلك كلّ نشاط وأضحت تعيش في ظلّ بن علي الّذي عيّنه الوزير الأول محمّد مزالي وزيرا للدّاخليّة. ومنذ تلك اللّحظة أصبح يحدوهما نفس الطموح وهو الوصول إلى قصر قرطاج فقال الزين لليلى ذات يوم قبل أن يفارقها بسبب موعد مهمّ "لا تتعجّلي الأمر، سنحلّ بقصر قرطاج قريبا".

نحن الآن في زمن بدأت فيه العلاقات تتوتّر في محيط مزالي بين الزمر المتنافسة: تضمّ الزمرة الأولى زوجة مزالي وصهره فريد مختار وبعض الوزراء و يُدير الزمرة الثّانية مستشار مزالي ووزير الوظيفة

العموميّة المازري شقير أصيل المنستير مثل بورقيبة. وممّن كان يؤيّد المازري شقير نذكر وزير الداخلية والإخوة كمال ورؤوف وصلاح الدّين لطيّف الأقارب الأكثر وفاء لبن علي. وهؤلاء الأقارب لم يبخلوا على الرئيس يوما بدعمهم وتأييدهم. وقد كان لكمال اللطيف الذي يُعتبر الأكثر تسيّسا من غيره دور رئيسي في بناء مسيرة بن علي السياسيّة فإليه يرجع الفضل في عودته من المنفى سنة 1984 بحكم علاقاته الوطيدة مع المازري شقير.

وبعودة بن علي شعر فريد مختار أنّ وجوده أصبح مهدّدا ولقد كان محقّا في ذلك. فهل يعود الأمر إلى انتمائه إلى زمرة معارضة أم إلى علاقته القديمة بليلى أم لهذين السببين معا؟ وفي كلّ الحالات كان بن علي بصدد إعداد ملفّ يتّهم فيه فريد مختار بالرشوة. وقد تعكّر الجوّ. ففي ماي 1986 نُظّم اجتماع للحزب الاشتراكي الدّستوريّ في رأس الجبل قرب بنزرت فقرّر فريد مختار الحضور وفي السّاعة الثّالثة صباحا تلقّى محمد مزالي مكالمة هاتفيّة في منزله من قِبل بن علي نفسه يعلمه فيها قائلا: "سيّدي الوزير الأوّل تعرّض صهركم إلى حادث مرور خَطِرٍ بطريق بنزرت وقد أُدخل المستشفى". وبعد ساعتين من ذلك تلقّى الوزير الأوّل مكالمة ثانية من وزير الدّاخليّة ليعلمه قائلا: "لقد تُوُفّي فريد مختار" وفي اليوم الموالي ذهب محمد مزالي للقاء بورقيبة كعادته كلّ يوم فصارحه بورقيبة بقوله: "رُبَّ ضارّة نافعة، لقد كنّا ننوي إيقاف صهركم لمحاسبته على سوء تصرّفه في شركة ستيل." غير أنّ اليوم لا أحد من المقرّبين من عشيق ليلى السّابق يصدّق حكاية تعرّض فريد مختار إلى حادث مرور، فالوقائع تبين أنّ سائق السيارة التي أقلّت فريد مختار إلى بنزرت لم يكن سائقه

المعتاد بل وأكثر من ذلك أنّ هذا المصاب نُقل إثر الحادث إلى مستشفى مختصّ في الأمراض الصدريّة وهو ما لم يكن يتلاءم وحالته الصحيّة إطلاقا. وعلاوة على كلّ ذلك فإنّ الجنرال بن علي لم يكلّف نفسه أثناء مراسم الدّفن مشقّة تقديم تعازيه إلى زوجة محمد مزالي أخت فريد مختار.

العائلات السّبع الّتي تنهب تونس

في السّنوات التي تلت وصول بن علي إلى الحكم، كان المقرّبون منه يقومون بأعمال مربحة لكن لا أحد كان يدّعي احتكار مجموع المعاملات والعمولات: فالزمر العائليّة كانت تتقاسم الكعكة فيما بينها وكلّ ينال نصيبه.

وكان يوم 7 نوفمبر 1987 يوما مباركا بالنّسبة إلى الإخوة "لطيّف" الثلاثة أصيليّ حمام سوسة مثلهم مثل بن علي فقد أصبح كمال لطيّف منذ ذلك اليوم عبارة عن رئيس ثان يستقبل كلّ صباح أهمّ وزراء الحكومة في مكاتبه بشارع بيروت في قلب العاصمة. كان أخواه يعقدان في ظلّه الصّفقات وكانت عائلة بن علي تتمتّع أيضا ببعض العائدات القارّة. ليس ثمّة أخ أو أخت للرئيس الجديد لم يظفر بامتياز خاصّ بأيّ شكل من الأشكال. وولج الأخ المفضّل منصف بن علي عالم الاتجار في المخدّرات وترك حسب ما يُشاع 4 ملايين دينار ديونا متخلّدة بذمته للبنوك. وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى قيس بن علي ابن الأخ الأكبر فقد كان يحتكر تجارة الكحول بسوسة والسّوق الحرّة التّابعة لمطار المنستير.

وفي هذا السياق نالت البنات الثلاث المنحدرات من الزّواج الأوّل لبن علي من نعيمة الكافي نصيبهنّ [من الكعكة]، فالبنت الكبرى درصاف تزوّجت سليم شيبوب الّذي اعتبر وصول صهره إلى قصر قرطاج هبة من السّماء : لقد صار "النّسيب العزيز"، الّذي كان والده مجرّد كاتب بمحكمة، يحظى بالتبجيل في عمليّة إسناد الأراضي وعقد الصّفقات وبذلك استطاع أن يظفر بصفقات كبرى في قطاع الصّيدلة ويفوز بأراض ممتازة ستسلب منه في ما بعد. يُعرف سليم شيبوب برغباته الّتي لا حدّ لها. فالمسؤولون عن سلسلة الفضاءات الكبرى (أوشون) AUCHAN سيتراجعون عن الانتصاب في تونس بسبب طلباته المجحفة. وفي المقابل سينجح سليم شيبوب في 2001 في إقامة المغازة الكبرى "كارفور" Carrefour على أرض في سكّرة منحتها إيّاه الدّولة بثمن رمزيّ. كما أنّه سيترأس بصفته صهر الرّئيس جمعيّة الترجّي الرّياضي التّونسي من 1989 إلى 2004.

وتزوّجت البنت الثانية سيرين مروان المبروك سنة 1996 فحصل هو على نيابة مرسيدس في تونس ووضعت هي يدها على الأنترنيت علما وأنّ هذا القطاع المراقب كليّا يعتبر قطاعا حسّاسا للغاية إذ كان يوجد مركز تابع لوزارة الداخلية مقرّه صلامبو في أحواز تونس يلتقط أبسط إرسالية ممنوعة. وفاز مروان المبروك وزوجته بسكن وظيفيّ تابع لوزارة الدّاخليّة وهو عبارة عن فيلا فخمة في حيّ راق بالبلفيدير يقيم بها عادة مدير الأمن الوطني.

أمّا البنت الثالثة غزوة التي تزوّجت سليم زرّوق فهي أيضا ستتمتّع ببعض الامتيازات خاصّة لمّا تمّت خَوْصَصَة بعض المؤسّسات العموميّة

(من قبيل الشّركة الوطنيّة لتربية الدّواجن الّتي اشتراها سليم زرّوق في نهاية التسعينيّات بثمن زهيد ثمّ أعاد بيعها بثمن مشطّ).

راج منشور بتونس خِفْيَةً بين سنتي 1997 - 1998 حول "العائلات السّبع الّتي تنهب تونس". ووصفت هذه الوثيقة التي تضمّنت معلومات استقيت من مصادر مطّلعة آليات تعامل الزمر العائليّة المحيطة بن علي وهي زمر تتقاسم في ما بينها الأراضي والصفقات والمصانع. لذلك كانت المجموعة التي تُحصّن الرئيس تعارض كل دخيل جديد عليها وهذا ما يفسّر اعتراض كلّ من كمال اللطيّف وسليم شيبوب اعتراضا تامّا على مشروع زواج بن علي بليلى.

ولكن هيهات فقد تمّ زواجهما في 1992. وبعد ذلك بمدّة، أراد كمال اللطيّف أن يستفزّ الرئيسة الجديدة التي لم تنجب بعد طفلا ذكرا فنظّم حفلا بمناسبة ختان ابنه حضره صفوة القوم وكانت النّتيجة أنّ كثيرا من الشّخصيات الّتي أخطأت وقبلت الدّعوة وهم وزير الصّحة ومدير السّياحة ورئيس تونس الجويّة تمّ الاستغناء عن خدماتهم ووجدوا أنفسهم في حالة بطالة[1]. وهكذا كانت بداية حكم ليلى في قصر قرطاج.

في سنة 1996 تمّ إحراق مقرّات كمال لطيّف الموجودة في المنطقة الصناعيّة بسكّرة من قبل أشخاص ملثّمين ينيف عددهم عن العشرين. ولعلّ ذلك يفسر باشتباه النّظام في كون اللطيف يحتفظ في مكتبه بوثائق مهمة تُدين تجاوزات ليلى. ولم تتمكّن الأبحاث البوليسيّة من معرفة السّبب الأصليّ للحريق حسب الرّواية الرسميّة. ومنذ ذلك

---

[1] لو كانار أنشيني 23سبتمبر 1992

التاريخ لم يُقبل كمال اللطيف في قصر قرطاج يوما وظلّت علاقاته القديمة بالأمريكيين وحدها التي تحميه من أيّ ضرر قد يلحقه من النظام.

شارع للطرابلسيّة

ظلّت زمرة الطرابلسية تحافظ على نوع من السرّية في تعاملاتها خلال السنوات الأربع الّتي تلت زواج ليلى من بن علي في 1992. ومنذ سنة 1996 أصبحت شراهتهم علنيّة وسيقرعون تدريجيّا ناقوس نهاية طموحات كلّ من اللطيف ومبروك وشيبوب. فقد تمكّن في هذه السنة بلحسن الأخ الأكبر والمحبّب لليلى من وضع يده على شركة الطيران التي ستُسمى "كرتاقو آرلاينز" Carthago Airlines وأصبح هو المحرّك للمشاريع الماليّة للعائلة كما سنرى ذلك في الفصل الرّابع.

لقد بدأ عهد استئثار الطربلسيّة بمختلف الأنشطة التجاريّة إذ أنّهم ليسوا من أولئك الذين يتقاسمون الغنائم مع غيرهم فلا قطاع يفلت من قبضتهم ولا صفقة لمؤسسة أجنبيّة لا يكونون طرفا فاعلا فيها، ولا قطعة أرض في موقع مهمّ لم يضعوها نصب أعينهم تقريبا. وفي هذا كلّه لا يُنسى أحد من الزمرة. فبعد بلحسن ها هو أخوه مُنصف يتحوّل من مجرّد مصوّر متجوّل إلى فلاّح كبير بفضل قرض حصل عليه من الشّركة التّونسية للبنك فحقّق بذلك مسيرة مهنيّة متميّزة.

وأمّا ابن منصف الأوّل حسام فقد أنشأ جمعيّة الشّباب الموسيقيّ بقرطاج وقد عُرفت بإخلالها بالتزاماتها. أمّا الابن الثاني معزّ والابن الثالث عماد المفضّل لدى ليلى فقد واجها مشاكل جديّة مع العدالة

الفرنسيّة منذ 2008 بسبب قضيّة اليُخوت المسروقة (انظر الفصل الخامس). كان عماد الطرابلسي صاحب نفوذ مطلق في تونس فبمجرّد مكالمة هاتفيّة يمكن أن يسجن أحد معارضيه أو يطلق سراح مهرّب. لا أحد يجرؤ على الوقوف في وجهه وهو ابن القصر.

أمّا جليلة إحدى أخوات ليلى فقد أصبحت ملكة المشارب من ذلك أنها تمتلك مشرب المدرسة العليا للتجارة بقرطاج ومشرب المدرسة الوطنيّة للهندسة المعماريّة. كما أصبح زوجها الحاجّ الّذي كان يملك محطّة بنزين صاحب مقاولات عقاريّة وقد تمّ تسويغ إحدى عماراته لوزارة النّقل التي أجبرت على دفع معلوم كراء مرتفع.

إنّ الكثير من الصفقات المريبة كان يعقد دون دعم من الرّئيس. كان بن علي في 2002 يحاول المحافظة على ما يمكن أن يُسمّى نظاما، فكان أن جمع في تلك السّنة أهمّ أفراد عائلة الطرابلسي وقال لهم: "إن كنتم تريدون المال فحاولوا أن تفعلوا ذلك طيّ الكتمان على الأقلّ. ابحثوا عن وسطاء لتسرقوا على أيديهم واصطنعوا لأنفسكم شركات وهميّة. بلغة أوضح كونوا محترفين" لكن هذه النّصيحة على ما يبدو لم يُعمل بها قطّ كما سنرى ذلك في الفصول اللاّحقة. كان الرئيس بمثابة الحكم العاجز الّذي يحاول في بعض الأحيان أن يظهر سطوته. من ذلك مثلا في سنة 2006 اشتكى عدد من المصنّعين من المنتوجات المقلّدة المستوردة من الصّين بمباركة من الطرابلسية. وفي مجلس وزاريّ توجّه الرئيس بالخطاب إلى وزير التّجارة والصّناعات التّقليدية المنذر الزنايدي" وقال"لقد سمعت سيّدي الوزير أنّ هناك ناقلات بضائع مهرّبة تأتي من الصين؟ فأجاب الوزير: "ليس لي بها علم فالدّيوانة

مرتبطة بوزارة المالية". إذ ليس من الممكن المجازفة وإثارة غضب السيّدة الرئيسة.

ويعتبر المصير الذي لقيه فؤاد شمّام ابن المليونير المصنّع الكبير في ميدان الملابس نموذجا آخر من هذه التجاوزات. فهو واحد من الوجوه الكبيرة في عالم الأعمال قد أُرغِم على الخروج منفيّا إلى أمريكا بمعيّة زوجته وولديه في 2004.

فمنذ وصول بن علي إلى الحكم استحوذ سليم شيبوب أحد أصهاره على ميدان الملابس القديمة " هذا المجال الّذي كان يسيطر عليه آل شمّام. اتّخذت كلّ الترتيبات لعرقلة وريث هذه العائلة القديمة: توريط أحد شركائه في الفساد، استصدار بطاقات جلب متكرّرة في حقّه، إيقافات تحفظيّة ومقاضاة باطلة ممّا اضطرّ فؤاد شمّام إلى الانزواء في فيلّته الفخمة الّتي كان ابتناها لنفسه في سيدي بو سعيد. وبعد مظلمة شيبوب جاء دور هجومات الطرابلسية إذ سرعان ما رصدت عين ليلى الفيلا الفخمة التّابعة لآل شمام والتي كانت تأمل أن ترى ابنتها نسرين تقيم فيها. اتّصل بشمّام مبعوثون من القصر يعرضون عليه بيع فيلّته لواحدة من "صديقات الرّئيسة" فرفض فابتُلِيَ بمراقبة الضرائب الّتي غرّمته بخطيّة مشطّة تقدّر بمليوني أورو، عندئذ اختار فؤاد شمّام أن يعيش منفيّا بأمريكا بعد أن سوّغ منزله للسّفير العراقيّ تحت حماية السّفارة الأمريكيّة.

كانت لشمام قدرة حقيقيّة على إزعاج النّظام فهو صهر مصطفى الزّعنوني السفير والوزير سابقا والمستشار الحاليّ في منظّمة الأمم المتّحدة، لذلك هدّد بإطلاق حملات ضدّ النّظام التّونسيّ من واشنطن

إذا لم يوضع حدّ لما يواجهه صهره من متاعب. فكانت النتيجة أن توقّف النّظام عن ملاحقته وأن يسقط ما كان عليه من خطايا جبائية.

وقد أخذ بعض الأعيان التّونسيّين الّذين كانوا يرون أنّ الخناق يضيق عليهم من يوم إلى آخر في التحوّل من حالة السّخط إلى المقاومة. وهذا ما جعل أحد الدبلوماسيّين الفرنسيّين - عاش في تونس طويلا وكان يعرف جيّدا ما يدور في القصر- يقول: "في خلافة بن علي الّتي بدأت تلوح في الأفق لا تريد البورجوازية التّونسية حلاّ عائليّا". يعني ذلك أنّها لا تريد حاكمة تدعى ليلى.

الفصل الثالث

تعايش في قصر قرطاج

في ربيع 2009 وصفت مجموعة "التّونسيّون المقموعون" وهي جماعة من الأشخاص لم يكشفوا عن أسمائهم مفاسد نظام الحكم بقرطاج في رسالة من ثلاث صفحات قالت فيها: "تمتلك ليلى بن علي سلطات فعليّة أكثر من سلطات الوزير الأوّل. فبإمكانها تشكيل الحكومة أوحلّها وبإمكانها تعيين وزراء وسفراء ورؤساء مديرين عامّين أو عزلهم من مناصبهم كلّما بدا لها ذلك بل وبإمكانها أيضا ومتى عنّ لها ذلك أن تُغْنِيَ من تشاء أو أن تُفقِرَه، وأن تأمر بسجنه أو بإخلاء سبيله. هذه "السلطات المبالغ فيها" يمكن أن يحظى بها عمليّا جميع افراد الزمرة تقريبا كلّ بحسب موقعه في هرم هذه العصابة الّتي أنشأها بن علي". ويُعدّ المقطع الذي خصّص للحديث عن الأداء المافيوزيّ لنظام بن علي وبصفة خاصّة لعصابات الطرابلسيّة والماطريّة المتحالفة منذ زواج صخر الماطري عام 2004 بنسرين البنت الثّانية لليلى والزّين من المقاطع المثيرة في هذه الرّسالة. فقد كانت هذه الرسالة تتنزلّ ضمن تقليد معروف يتمثّل في بعث رسائل مجهولة المصدر من قبل مقرّبين من السّلطة وتنشر عبر شبكة الأنترنيت. وما أجمل أن ترد رسائل مجهولة المصدر من تونس... فهي في كلّ مرّة، تشيع نَفْحَة من الفرح الممزوج بالمرارة في أوساط المعارضين وأبناء الشّعب الطيّب، أولئك الّذين يتمكّنون دائما من الحصول على المعلومة رغم الرّقابة المفروضة على شبكة الأنترنيت... ويشاع أنّ بن علي المعروف بإدمانه الأنترنيت كان لا يغفل عن أيّ واحدة منها.

وتكشف وثيقة أخرى مجهولة المصدر مزيدا من مظاهر الفساد فقد نشر اقتصاديّون تونسيّون من ذوي المستوى الرفيع في الخفاء نصّ بيان يحمل العنوان التّالي: "**الأداء الاقتصاديّ التّونسيّ: حدوده، تكاليفه وهشاشته**" وذلك في ربيع 2009 لِشَجْبِ المحسوبيّة التي تغلغلت في هياكل النّظام. ويوضّح المؤلّفون "أنّ منطق إعادة التّوزيع، سيكون في خدمة الدّولة قصد تغطية عجزها الدّيمقراطيّ فيضمن لها شيئا من الشّرعيّة. وسيساهم هذا التوظيف السّياسيّ لمنطق إعادة التّوزيع بدوره في تطوير ثقافة الولاء السياسيّ في مقابل امتيازات ومنافع اقتصاديّة ممنوحة."

الزّين وليلى، زوجان شيطانيّان

لقد عبّر هؤلاء الاقتصاديّون في قراءة للوضع تتّسم بالتّشاؤم الكبير قائلين: "إنّ على الدّولة أن تواجه كذلك مشاكل خَطِرة تتّصل بشرعيّتها لأنّ هناك عصابة مافيا جديدة في السّلطة ستستولي عليها وستوظّفها في اتّجاه تحقيق تحرّر اقتصاديّ يجري في غياب حياة سياسيّة ديمقراطيّة وفي غياب كلّ إمكانيّة للاحتجاج على هذا التوجّه أو الطّعن فيه". وفي الواقع، فإنّ النّظام انخرط فعليّا في هذا الاتّجاه المحفوف بالمخاطر. ويبدو أن لا شيء بات قادرا على كبح جماح الثنائيّ الشيطانيّ المؤلّف من زين العابدين وليلى بن علي. فبواسطة القمع البوليسيّ والقانون المنظّم لعمل العصابات والمحسوبيّة والدسائس السياسيّة نجحا في إخضاع الدّولة لسلطانهما وسلطان عصابات المافيا التّابعة لهما وبذلك تمكّنا من إنشاء سلطة تنفيذيّة موازية خفيّة.

دخلت ليلى بن علي السّياسة من الباب العريض بمناسبة "العيد الوطنيّ للمرأة" في 13 أوت 2008 بعد أسابيع من الغياب عن المشهدين الإعلاميّ والسياسيّ التونسيّين وذلك بسبب استيائها من زوجها الّذي كانت تتّهمه بالتخلّي عن مساعدتها على تخليص ابن أخيها عماد الطرابلسي من قبضة العدالة الفرنسيّة لتورّطه في قضيّة سرقة يخوت فاخرة (انظر الفصل 5). لقد اختارت ليلى بحكم مَكْرِها وانتهازيّتها قضيّتين اجتماعيّتين لتتصدّر المسرح السياسيّ الوطنيّ والدوليّ وهما: قضيّة المعوّقين الّتي تديرها عبر جمعيّة "بسمة" وقضيّة المرأة - كما رأينا ذلك – مستغلّة في ذلك وسائل الإعلام التي مافتئت تعيد بثّ خطاباتها في التّلفزة الوطنيّة وتنقل زياراتها لمراكز اجتماعيّة. أمّا الصّحافة التي كانت رهن إشارتها فلم تنقطع تغدق عليها مقالات المديح والثّناء.

ولكن يا لحسرتها، فالسيّدة الأولى لم تعرف نفس "النّجاح" في السّاحة الدوليّة أو حتّى العربيّة. فالمؤكّد أنّها كانت تُدعى بانتظام إلى إلقاء خطابات حول وضعيّة المرأة في المؤتمرات الدّوليّة إلاّ أنّها كانت دائما ما تسقط في شرك ميلها إلى الدسائس والمؤامرات. وهكذا، ارتقت ليلى في مارس 2009 إلى رئاسة منظّمة المرأة العربيّة حتّى سنة2011. وتبعا لهذا عقدت هذه المنظّمة مؤتمرها السنويّ بتونس يومي 25 و26 جوان 2009. ولكن لئن قدمت لَلاّ سلمى زوجة ملك المغرب، إلى تونس للمشاركة في المؤتمر، فإنّ النّجمتين الملكة الأردنيّة رانيا والشّيخة موزة سيّدة قطر الأولى قد قاطعتا الحدث والحال أنّهما مناضلتان ملتزمتان بقضيّة المرأة في العالم العربيّ منذ زمن. والحجّة هي من ناحية أولى سلوك ليلى بن علي المشين مع صديقتها القديمة

سهى عرفات أرملة الزّعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات سنة 2007 وذلك إثر مصادرة ممتلكاتها وحساباتها البنكيّة في تونس لمدّة أشهر عديدة وحرمانها من الجنسيّة التونسيّة (انظر الفصل 6 أسفله). ومن ناحية أخرى، فإنّ السيّدات الأوليات في العالم العربيّ لم يستسغن محاولات ليلى بن علي عقد صلة مشبوهة بين ابنة أختها وبيْن الشّيخ مكتوم في دبي والحال أنّ هذا الرّجل الثريّ متزوّج من أخت ملك الأردن...

عرفت ليلى كذلك خيبات أمل سياسيّة في بلدها نفسه الّذي كانت تطمح إلى قيادته في الظلّ. وحسب الصحفيّة سهام بن سدرين، رئيسة تحرير الموقع الالكترونيّ المعارض "كلمة" (الّذي يخضع باستمرار لرقابة النّظام)، فإنّ ليلى حاولت في سنتي 2004 و2005 أن توجد لنفسها موقعا على الخارطة السيّاسيّة للاضطلاع بدور سياسيّ بارز: "لاحظنا جميعا أنّ من يطلِق عليها التّونسيّون اسم "الرّئيسة" شرعت في إلقاء خطب سياسيّة." كانت الإشاعات تردّد في ذلك الوقت أنّ الرئيس بن علي في حالة صحّية سيّئة. والجدير بالذّكر أنّ ليلى بن علي نالت في أكتوبر 2004 شرف تلاوة الخطاب الختاميّ لمرشّح التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ، أي زوجها، الّذي صفّق لها تصفيقا حارًا. والحقّ أنّ هذا الموقف لم يكن يشاطره فيه نبيل عديل الإطار السّامي في الجهاز الأمنيّ الرّئاسيّ ومُروّع الإسلاميّين. لم يُخف الرجل اشمئزازه من رؤية ليلى في واجهة مشهد التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ، وكأنّنا به كان يتنبّأ لليلى بالحكم في المستقبل. لذلك أطلق صيْحة من القلب عاليا: "لقد انتهى عهد الجمهوريّة!". وبدلا من أن تتوقّف حياة ليلى السياسيّة، فإنّ حياة نبيل عديل المهنيّة في رئاسة الأمن هي الّتي توقّفت: فقد زُجَّ به في السّجن بعضا من الوقت بتهمة

"الفساد". وبالإضافة إلى بعض عصابات الجهاز الأمنيّ المتمرّدة بسبب المعاملة الّتي عُومِل بها نبيل عديل – مثلما كان الحال سنة 1990 بعد سجن الشاذلي الحامي كاتب الدّولة للأمن (انظر أعلاه، الفصل2) – فإنّ مناضلين وإطارات في التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ وقفوا كذلك ضدّ محاولة ليلى تصدّر المشهد السّياسيّ. ولذلك نشر "أعضاء من التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ" رسالة مزعجة جدّا مجهولة المصدر في أفريل 2005 ونزّلوها على شبكة الانترنيت لتترجم حسب رأيهم عن "مشاعر حميميّة وصادقة تتخلّج في صدور الغالبيّة العظمى من مناضليّ التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ الّذين يستنكرون ممارسات الحكومة الرديئة والدنيئة والحقيرة الّتي كرّسها بن علي منذ السّابع من نوفمبر". وهم يَروُون بالتفصيل: "أوّل حركة تمرّد سياسيّ قام بها مناضلون ضدّ قرار استبداديّ صادر عن الزّين وزوجته": "لقد دعّمت هذه الزّوجة إحدى منشّطات جمعيّتها "الخيريّة" بسمة لتصبح كاتبة عامّة للجنة التّنسيق ببن عروس[1] فوقف لها مناضلو الجهة وقفة رجل واحد لرفض هذا التّعيين ووصل بهم الأمر حدّ التحصّن داخل مقرّ اللّجنة تعبيرا عن رفضهم القاطع لمثل هذه الخدعة ولمثل هذه الإهانة لكرامتهم باعتبارهم مناضلين! لذلك تراجع بن علي. فقد كان يخشى العدوى بصفة خاصّة." وهو ما تمّ فعلا، ففي الأشهر الموالية خيّرت ليلى بن علي أن تتراجع وأن تركّز جهودها على قضيّة المرأة بعد سلسلة من الاحتجاجات في سلك الجهاز الأمنيّ وداخل التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ، بل وحتّى في أوساط المعارضة الشّرعيّة للرّئيس. ولكن في الواقع واصلت زوجة

---

[1] لجان التنسيق هي الهياكل المفتاح للتجمع الدستوري الديمقراطي في المستوى الجهوي

الرّئيس اضطلاعها بدور سياسيّ حقيقيّ خاصّة منذ أن ظفرت بمقام "الأمّ" في فيفري 2005 بعد إنجابها الطّفل الذكر الوحيد للزّوج بن علي، المدعوّ محمّد زين العابدين والّذي جُنّ به الرّئيس[1] فكنّاه بـ"الأمير الصّغير".

ليلى صاحبة الحلّ والعقد

هناك حكاية تعبّر أحسن تعبير عن قوّة الأذى الّتي تملكها ليلى: تشهد السّيرة الذاتيّة لمحمد جغام على أنّه رجل يحظى بثقة الرّئيس (فهو مثل الزّين، أصيل حمام سوسة): وهو وزير دفاع سابق، ووزير داخليّة سابق، ومستشار رئاسيّ خاصّ سابق، وقد تعزّزت هذه الثّقة بما اشتهر به الرجل من استقامة ونزاهة. لكنّ ذلك لم يحمه من صواعق ليلى. ففي 2007 رأى محمد جغام أنّه من المفيد أن يُنبّه الرئيس بن علي إلى أنّ عائلة الطرابلسي تفرط في الرّشوة والفساد. فابتُلِي بتبعات صنيعه إذ تسرّبت تنبيهاته إلى ليلى فوجد المسكين نفسه "منفيّا"، سفيرا في روما، ثمّ عُرض عليه المنصب نفسه في بيكين فرفضه مخيّرا نيل حقّه في التقاعد والانخراط في مجال الأعمال.

غير أنّ اختصاص ليلى بن علي يظلّ دائما النّهب الاقتصاديّ الشّرس لصالح أقاربها. ويبدو أنّ العهد الذي كانت تجتمع فيه ليلى بزمرتها في الصالون الأزرق الكائن بالقصر الرّئاسيّ بقرطاج للبحث في الممتلكات العقّاريّة الّتي ينبغي الاستيلاء عليها قد ولّى وانتهى بعد مرور سبعة عشر عاما من زواجها بالزين. "فاليوم، ليلى بن علي تسافر،

---

[1] أثمرت علاقة بن علي بليلى الطرابلسية إضافة إلى محمّد زين العابدين بنتين : نسرين التي ولدت عام 1986 وتزوّجت صخر الماطري عام 2004 وحليمة التي ولدت عام 1992

وتعقد صفقات على الصّعيد الدوليّ وتنصّب أصدقاءها [في المواقع الحسّاسة]. فقد أصدرت أمرا إلى مختلف الإدارات كي تحيطها علما بكلّ مشروع يقع التّفكير في بعثه وتفوق كلفته مليون دينار (وهو ما يعادل 600 000 أورو تقريبا)". هذا ما شدّد عليه سليم بقّة الصحفيّ المعارض اللاّجئ في باريس الّذي أضاف قائلا: "إذا وجدت ليلى صفقة تهمّها من قريب، فإنّها هي التي تحدّد مَنْ مِن أفراد العائلة سيستفيد من هذه الصفقة. وهي التي تقوم بدور الحَكَمِ، والقول الفصل يعود إليها وتدخّلها بين عماد، ابنِ أخيها، وصخر الماطري، صهرها خير مثال على ذلك وبالتّالي فهي تقوم مقام راعية نظام المافيا الذي استقرّ في تونس".

وماذا عن الرّئيس بن علي؟ يُجمع مراقبو القصر على أنّ هذا "البوليس المتميّز" لئن كان يصرف اهتماما كبيرا إلى النّاحية الأمنيّة مع ميل شديد إلى الاطّلاع على التقارير الصّادرة عن مصالح استخباراته حول هذه الشّخصيّة أو تلك، فإنّه إلى ذلك كان يُعير سمعه إلى مستشاريه المشهود لهم بالكفاءة ليكون له رأي في تصريف شؤون البلاد سواء من حيث التوازنات الاقتصاديّة الكبرى أو من حيث المسائل الديبلوماسيّة. ومن ناحية أخرى فإنّ الآراء تتباين في ما يتّصل بدوره السياسيّ. إذ تذكر الثلاثيّة المجهولة المصدر المسمّاة "مناخ مُؤذ في قصر قرطاج" والصّادرة سنة 2006 عن الموقع الالكترونيّ "أخبار تونس" تقول: "والزّين؟ ما الذي صار إليه هذا المسكين في هذا الخضمّ؟ ففي نفس الوقت الذي كان بن ضياء وأعضاء العصابة الّتي تتزعّمها ليلى يُعدّون العُدّة لقبر الرجل كانوا يحيطونه بالرعاية القريبة. فقد كانوا يتحمّلون نوباته ويغضّون الطرف عن تقلّبات مزاجه ويستبقون

رغباته ويشحذون كراهيّته لكلّ الّذين يرغبون في الانتقام منهم ويعزلونه عن كلّ من يخشون قدرته على التّأثير فيه بل ولا يفعل شيئا غير تنفيذ خطط وريثته خلال السويعات القليلة التي تتخلّل العلاج الهرموني المكثف والتي يستردّ فيها بعض أنفاسه. يجري كل هذا من حوله في غفلة منه يغمره الوهم بأنه الرّئيس.

فهل تجاوزت الأحداث صديقنا الزين؟ الأمر ليس كذلك بالنّسبة إلى الصحفيّة سهام بن سدرين، فقد نفت سهام ذلك بشدّة معتبرة أنّ الرّئيس بن علي كان يمسك بزمام الأمور حتّى وإن كانت ليلى تُمضي معظم وقتها في نسج المؤامرات ودسّ الدسائس: "إذا كانت هي تضطلع بدور الحَكَم بين أعضاء زمرتها، فإلى زوجها كانت تحتكم الزمر المختلفة التي تكوّن السلطة. كان يسعى دوما إلى أن ينظر إليه بوصفه مُجِيرا للشّعب لذلك لا يزعجه أن يعتبر الرّأي العامّ ليلى امرأة "شريرة" لكي يبدو هو في صورة من كان ضحيّة زوجته."

عبد العزيز بن ضياء رجل المهمّات السريّة لبن علي

لكي يقي الرئيس بن علي نفسه شرّ مكائد ليلى كان مضطرّا إلى التعويل دائما على واحد من خلصائه الذين لا يطمعون في منصبه فاصطفى لذلك عبد العزيز بن ضياء فعيّنه وزير دولة ومستشارا خاصّا لدى رئيس الجمهوريّة وناطقا رسميّا باسم الرئاسة فقدّم هذا القانونيّ الذكيّ الحاصل على شهادة التّبريز في القانون المدنيّ والذي بدأ مسيرته السياسيّة في ظلّ بورقيبة خدمات لا تُحصى لزين العابدين بن علي فهو من سهر بالفعل على مراجعة الدّستور سنة 2002 لإرساء الدكتاتوريّة بشكل قانونيّ ، دكتاتوريّة لم تقنّن لتزيد في فائض

السلط الواسعة التي كانت موكولة إلى الرّئيس وحسب ولا قُنّنت لتضمن له حصانة مدى الحياة فقط، بل جاءت بصفة خاصّة لتجعل الرئاسة مدى الحياة ممكنة قانونيّا وذلك بإلغاء القانون الّذي يمنع إمكانية ترؤّس الدولة ثلاث دورات متتالية. كما قام بن ضياء نفسه إثر ذلك بسنتين بتنظيم الحملة الانتخابية لترشيح بن علي لخلافة نفسه. وهو أيضا من سيكون وراء صياغة قانون 27 سبتمبر2005 والمصادقة عليه.وهو قانون يمنح "رؤساء الجمهوريّة امتيازات مجحفة بعد انتهائهم من أداء مهامّهم" وينسحب ذلك على عائلاتهم في حالة الوفاة. وقد تمّ التّصويت على هذا القانون الذي وضع على المقاس لحماية ليلى وعائلتها في حالة وفاة الزّين[1] دون رويّة في الوقت الذي كانت فيه الإشاعات المنذرة بالخطر تحوم حول الحالة الصحّيّة للرّئيس.

لقد تمّ الاستنجاد بهذا الرجل ليكون بجانب ليلى باعتباره رجل مهمّات بن علي السرّية والبالغة الحساسيّة، وذلك ليقدّم لها يد المساعدة حين عكفت سنة 2006 على إعداد الأستاذيّة في القانون العام في جامعة تولوز عن طريق المراسلة وهي ذات الفترة التي كانت تبحث فيها ليلى عن اكتساب مؤهّلات وجلب احترام الآخرين لها استعدادا لوصاية محتملة على العرش.وبالإضافة إلى ذلك أوكلت إليه اليوم [قبل14جانفي] مهمّة السّهر على التّكوين السياسيّ لصخر الماطري الصّهر المفضّل عند الرئيس والمتوقّع أن يكون خليفة له.

[1] كمال العبيدي " المنحدر نحو جحيم تونس" لوموند السياسي مارس2006

واعترافا من الزين بالجميل لبن ضياء منح خادمه الوفي خطّة تليق بإخلاصه وأمانته فقبل أن يعيّن عبد العزيز بن ضياء مستشارا خاصّا للرئاسة كان سمّاه وزيرا للدفاع لمدّة خمس سنوات ثمّ أمينا عامّا للتجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ لسنوات طويلة ساعدته على أن يكون ذا سلطة ونفوذ في الحزب/الدولة الأمر الّذي جعل مناوئيه يغمزونه لاقتصاره في تعيين الإطارات على من كان أصيل السّاحل المنطقة التي انحدر منها هو نفسه.

لكن هيهات [فلكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان] وحتّى أرقى المناصب لا بدّ لها من نهاية تصير إليها ففي جوان 2009 نُقل بن ضياء على جناح السرعة إلى مصحّة البحيرة حيث سهر البروفسّور الحبيب ثامر الاختصاصيّ في أمراض القلب على علاجه. لقد سقط الرّجل في قاعة الرياضة وكُسر له ضلعان، غير أنّ الذي كان يبعث على الخوف ليس ما حصل لبن ضياء من كسور بل مبعث الخوف في أنّ ما حصل له ذلك اليوم قد يكون بسبب نوبة قلبيّة لذلك ومنذ هذه السقطة انخفضت وتيرة عمل صانع القرار السياسي لبن علي بصفة ملحوظة.

عبد الوهاب عبد الله: كبير خدم عائلة الطّرابلسي

[وبما أنّ مصائب قوم عند قوم فوائد] فقد أسعدت المصائب التي حلّت ببن ضياء خصما لدودا له على الدوام هو عبد الوهاب عبد اللّه وزير الشّؤون الخارجيّة والرّجل المقرّب من ليلى بن علي والذي كان يعدّ منذ سنة 2009 الرّجل القويّ في قرطاج. فبعد أن كان "قانعا"

بتولّي منصب الوزير الأوّل صار هذا المزران التونسيّ[1] يرى نفسه خيْر خلفٍ لبن علي رغم ما عرفته مسيرته من هزّات أو فترات فراغ.

وبعد تولّيه منصب وزير الإعلام في سبتمبر 1987 تمّ "نفيه" في خطّة سفير بلندن من سنة 1988 إلى سنة 1990 وبقيت أسباب إبعاده غامضة رغم وجود تفسير محتمل يروج بتونس منذ سنوات. ومفاد هذا التفسير أنّ لعبد الوهّاب عبد اللّه علاقة قرابة بسعيدة ساسي ابنة اخت الرّئيس السّابق ومستودع أسراره وأنّه كان يقف وراء العديد من المكائد التّي خدشت نهاية حكم المجاهد الأكبر وشوّهتها. وقد يكون هو من نبّه سنة 1987 زين العابدين بن علي الذّي كان يشغل منصب الوزير الأوّل إلى أنّ الرّئيس الحبيب بورقيبة كان ينوي إقالته في التّاسع من نوفمبر إثر الخصومة الحادّة التّي نشبت بينهما قبل ثلاثة ايّام بسبب اكتشاف الرئيس الشّيخ أنّ زين العابدين غير محرز على شهادة البكالوريا وقد كان أهانه أبغض الإهانات إذ نعته بـ"الجنرال الحمار". وفعلا كان عبد الوهاب عبد الله في تلك الفترة مقرّبا بما فيه الكفاية من الرّئيس الشيّخ ليطّلع على كلّ أسراره وهو الذي لم يعد في أتمّ مداركه الذهنيّة. فعبد الوهاب عبد الله هو من كان يجالس الرّئيس السّابق كلّ يوم في الرّابعة ظهرا ليقرأ له أنباء الصّحف بعد أن أصبح غير قادر على التّركيز. في هذا السياق بالذّات قد يكون زين العابدين بن علي فضّل إبعاد عبد الله عن تونس حماية له ممّن قد يثأر للرّئيس بورقيبة من أوفيائه الخُلّص.

[1] جون مازران : رجل سياسة فرنسي (1602 – 1661)، قاد حربا دامت 30 سنة فرض إثرها على اسبانيا معاهدة البريني.

عندما عاد عبد الوهاب عبد الله إلى قرطاج تولّى منصب الوزير المستشار والنّاطق الرّسميّ باسم رئاسة الجمهوريّة وهما مهمّتان سيشغلهما طوال ثلاث عشرة سنة ستخوّلان له نسج خيوطه على كل أصعدة جهاز الدّولة. لكن ها أنّ التّاريخ يعيد نفسه في نوفمبر 2003 فقد سحبت منه بسرعة مسؤوليّات النّاطق الرّسميّ باسم الحكومة لتوكل إلى عبد العزيز بن ضياء ورغم ذلك بقي عبد الوهاب عبد الله يحتفظ بمكتب بالقصر الرّئاسيّ.

ويذكر سليم بقّة الّذي كان رئيس تحرير المجلّة الشهريّة "الجرأة" يقول: "بلغتنا في تلك الفترة أنباء تتحدّث عن غضب شديد تملّك الرّئيس بن علي من مستشاره عبد الوهّاب عبد اللّه. فقد طلب دانيال بوتون (Daniel Bouton) الرّئيس المدير العامّ للشركة العامّة لقاء الرّئيس بن علي شخصيًا ليبيّن له أنّ البنك الفرنسيّ الّذي كان أعاد شراء الاتّحاد الدّولي للبنوك (UIB) اكتشف أنّ بعض الأرقام كانت مزوّرة قبل عمليّة إعادة الشّراء. وكانت مديرة هذا البنك التّونسيّ (الاتّحاد الدّولي للبنوك) هي علياء عبد اللّه فلم يبلغ زوجها الرئيس بن علي طلب دانيال بوتن.". وعلى الرّغم من هذا الخطأ الفادح فقد عُيِّنَ عبد الوهاب عبد الله في بداية 2005 وزيرا للشؤون الخارجيّة والحال أنّ مؤهّلاته كانت أبعد ما يكون عن الشّؤون الدّبلوماسيّة.

فالرّجل بارع بصفة خاصّة في مجال التّضليل الإعلاميّ ولَجْمِهِ وقد اكتسب هذه القدرات من وظائفه السّابقة. فقد كان أستاذا بالمعهد العالي للصّحافة وعلوم الأخبار وأدار كلاً من الوكالة الرّسميّة للإعلام أي "وكالة تونس إفريقيا للأنباء" ومجموعة الصّحافة "لا

براس". وله حسب تعبير الصّحافيّة سهام بن سدرين: "دهاء فطريّ في تسويق صورة تونس في الخارج ومن ثمّ كان أصل نجاحه فقد كانت الكثير من الشّخصيّات الأجنبيّة تُدلي بتصريحات تمجّد البلاد وتُثني عليها" ومن مظاهر قوّته الأخرى إشرافه على تنظيم القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات تحت راية الأمم المتّحدة خلال شهر نوفمبر 2005. وقد كان من المخجل حقّا انعقادها في بلد مثل تونس البلد الذي تنعدم فيه حرّية التعبير"[1].

لقد تمكّن عبد الوهّاب عبد اللّه وهو الاستراتيجيّ الميكيافلي من التّحالف مبكّرا مع الطّرابلسية إذ طالما كان يخدم مصالحهم في الخفاء. فهو كما يذكر ذلك الصّحافي سليم بقّة "كان في منتصف التسعينيّات كثيرا ما يرافق ليلى الطّرابلسي في زيارات ميدانيّة لممتلكات عقاريّة وأراض كانت تطمع في الاستيلاء عليها بتونس العاصمة وضواحيها." وبعد عشر سنوات توطدت علاقاته مع كامل زمرة الطّرابلسي وصار يُشهر ذلك بكلّ صفاقة الأمر الذّي جعل أفرادا من القصر ينشرون رسالة لاذعة مجهولة المصدر على شبكة الأنترنيت في ربيع 2009 يأخذونه فيها على أنّه لا يعدو أن يكون واحدا من مصاصي الدماء داخل جهاز الدولة الذي صار ينفّذ رغبات المافيا المتحكّمة في السّلطة" يتعلّق الحديث هنا بمستشارين في الرّئاسة وبقلّة من الوزراء الطيّعين وفئة صغيرة من السّفراء المباشرين في عواصم حسّاسة بالإضافة إلى بعض المسؤولين عن مشاريع عموميّة ومؤسّسات

---

[1] تعرّض الصحفيون الأجانب بدورهم إلى عنف السلطات. في نوفمبر 2005 تعرض إلى التعنيف المبعوث الخاص لصحيفة ليبراسيون كريستوف بولتانسكي عندما كان بصدد التحقيق في تعذيب مناظلي حقوق الإنسان.

ماليّة وطنيّة. وطبعا يُعتبر عبد الوهّاب عبد اللّه الشخصيّة النّموذج من بين هذه الشّخصيات فهو خادم الطرابلسية الأوّل ووزير الإعلام والشّؤون الخارجيّة أحيانا. كان عبد الله ينشط بالتعاون مع زوجته علياء قرقب وهي امرأة مزدوجة الصّورة فهي واحدة من زمرة الطرابلسية تؤدّي لهم كلّ أصناف الأدوار وهي في نفس الوقت رئيس مدير عامّ البنك التّونسيّ. على إثر عمليّة سطو لا تُمحى من الذاكرة ولا يمكن أن يعرف لها نظير إلاّ في السّاحة الماليّة التّونسيّة أصبح بلحسن الطّرابلسي اخو ليلى فعلا عضوا بمجلس إدارة البنك التّونسيّ في شهر ماي من عام 2008 مباشرة بعد تسمية علياء عبد الله رئيسا مديرا عامّا لهذا البنك رغم تجربتها الكارثيّة على رأس الاتّحاد الدّولي للبنوك قبل أن يصبح ملكا للبنك الفرنسيّ "المؤسّسة العامّة".

ركائز النّظام: مستشارون في الخفاء وجهاز أمنيّ

لقد اعتمدت السّلطة التنفيذيّة الموازية التي أرساها بن علي وزوجته شيئا فشيئا على عدد مهول من مستشاريّ الرّئاسة ناهز عددهم الأربعين وهو عدد يجعل من تونس بلا شكّ واحدة من البلدان الأكثر اعتمادا على المستشارين باحتساب المتر المربّع الواحد فدُونَ هؤلاء المستشارين ما كان لتونس أن توهم العالم بأنّها تُدار بشكل جيّد. فهم يمثّلون في الواقع حكومة موازية يُقصون الوزراء الحقيقيّين ويجعلون منهم مجرّد صور تعرض في شريط الأنباء الذي يَبُثّ كلّ أربعاء مشاهد لمجلس الوزراء. هم الّذين "يرسلون جداول أعمالهم للوزراء المعنيّين كلّ صباح ويتّخذون القرارات نيابة عن مجلس الوزراء" كما يشير إلى ذلك الصّحفي سليم بقّة ساخرا. أمّا أسماء

هؤلاء المستشارين فهي مثل وجوههم مجهولة بالنّسبة إلى عامّة النّاس. ومن بين أكثرهم هيبة نذكر العقيد (الكولونيل) محسن رحيّم المدير العامّ لنظام التّشريفات الرّئاسيّة واللّواء(الجنرال) علي السّرياطي المستشار ومدير الأمن الرّئاسيّ[1] إضافة إلى طاهر فلّوس الرّفاعي المدير العامّ بوزارة الدّاخليّة والذّي ينعته ثالبوه بـ"الوحش الأسود" وهو باعتباره المسؤول عن التّعاون الدّولي والعلاقات الخارجيّة بوزارة الدّاخليّة كان يهتمّ أساسا بمراقبة معارضي النّظام في الخارج والذّين كثيرا ما كانوا يعبرّون علنا عن كرههم الشّديد له. وينضمّ إلى حلقة مستشاري الرّئيس في 2009 طبيبان ذوا نفوذ أوّلهما الهادي مهنّي وزير الدّاخليّة سابقا والأمين العامّ للتّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي والمؤهّل الأفضل لخلافة المستشار الأعلى عبد العزيز بن ضياء الذّي تراجعت حظوظه بقوّة منذ الأزمة القلبيّة التّي تعرّض إليها، أمّا الثّاني فهو محمّد قدّيش الأخصّائيّ في أمراض القلب والطّبيب الشّخصيّ للرّئيس بن علي ويشغل إضافة إلى ذلك وظائف عدّة فهو عضو اللّجنة المركزيّة للتّجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ ورئيس بلديّة الحمّامات ومستشار لدى رئيس الجمهوريّة دون أن ننسى وظيفته برتبة آمر لواء بالجيش الوطنيّ.

والأكيد أنّه لم يكن بإمكان الرّئيس بن علي ولا زوجته أن يمضيا قدما في السّلطة كلّ هذه السّنوات دون حماية يؤمّنها لهما جهاز أمنيّ

---

[1] علي السرياطي أصيل مدينة القيروان. أشاع الرعب في 2008 في أوساط من يخشون حصول انقلاب على زين العابدين بن علي، عرف ابنه مراد بروزا سريعا في صلب الأمن الوطني الذي أزاح بورقيبة سنة 1987. يلاحظ الكثيرون أن سلك الأمن يعجّ بالمنحدرين من القيروان مما يجعل بعض الألسنة تتداول إمكانية قيام مراد بنفس الدور الذي اضطلع به الحبيب عمّار الذي قاد هذا السلك من 1984 إلى نوفمبر 1987 فكان له الدور الرئيسي في انقلاب 1987.

مهمّته الأساسيّة إفشال محاولات الانقلاب الدّاخليّ على النّظام والسّيطرة الزّجريّة على المجتمع المدنيّ. لقد كان يعتبر بن علي طيلة مسيرته المهنيّة بارعا في استخدام جهازي الأمن والاستخبارات في الأعمال الدّنيئة والنبيلة على السواء. فقد تلقّى فعلا في شبابه تكوينا يقارب العشرين شهرا بالمدرسة العسكريّة العليا للمخابرات والأمن ببلتيمور في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإثر عودته إلى تونس سمّي آمرا لجهاز الأمن العسكريّ ثمّ مديرا مساعدا فمديرا.

وبعد "نفيه" السّياسيّ في خطّة ملحق عسكريّ بسفارة تونس بالمغرب تمّت ترقيته إلى رتبة عقيد ليعود في أواخر سنة 1970 وقد أسندت إليه خطّة مدير الأمن الوطنيّ: هذه التّسمية صنعت منه "بوليسا متميزا" وهي الصّفة الّتي ستترسّخ في وجدانه رغم المَهامّ الدّبلوماسيّة الّتي ستُوكل إليه في بداية الثّمانينات بتعيينه سفيرا ببولونيا. وبالفعل استرجع الجنرال بن علي في 29 جانفي 1984 خطّته على رأس إدارة الأمن الوطنيّ قبل أن تتمّ ترقيته إلى خطّة كاتب دولة ثمّ وزيرا للدّاخليّة سنة 1986 ووزيرا أوّل في أكتوبر 1987.

مازال بن علي حتّى اليوم[قبل 14- 01- 2011] يعتمد أساسا على وزارة الدّاخليّة في تسيير شؤون الدّولة فهي العمود الفقريّ للجهاز الأمنيّ[1]. توظّف هذه "الوزارة العظمى" 145000 شرطيّ لما يربو عن العشرة ملايين تونسيّ بقليل. وتتكوّن أساسا من إدارتين عامّتين هما الشّرطة والأمن الوطنيّ. ويضمّ جهاز الأمن الوطنيّ الدوائر المختصّة

---

[1] هذا لم يمنع بن علي من التوقّي واتخاذ الحيطة. فقد سجن نبيل عبيد الذي كان يخشاه وفرض أن لا يكون فريق الأمن الرئاسي الذي يرافقه في الذهاب هو نفسه الذي يرافقه في الإياب.

مثل إدارة سلامة أمن الدّولة والمخابرات العامّة والمصالح التّقنيّة ضدّ التّجسّس والتّوثيق وإدارة العلاقات الخارجيّة والفرقة المختصّة "الصّقور السّوداء". أمّا الشّرطة فتهتمّ بالشّؤون العاديّة العامّة وتسيير حركة المرور.

ثمّة مجالات أثبت الجهاز الأمني ذو الكفاءات العالية جدارته فيها ولم تعد تحتاج إلى برهان مثلما هو الحال في التجسّس على الانترنيت، هذه الشّبكة التّي ما انفكّ بن علي يعتبرها خطرا حقيقيّا. لذلك لم يتردّد في تكليف 600 خبير في هذا المجال للاضطلاع بخطّة "بوليس الأنترنيت" ومقرّهم إحدى ضواحي العاصمة وتتمثّل مهمّتهم الأساسيّة في رقابة المواقع الالكترونيّة وحجبها. لذلك صرّحت مؤسّسة غير حكوميّة لحماية مراسلين بلا حدود في هذا الصّدد سنة 2005 قائلة: "لقد وضع بن علي وعائلته - التّي تمتلك حصريّا حقّ التّصرّف في استغلال الشّبكة العنكبوتيّة الأنترنيت وتوزيعها - نظاما ناجعا لحجب بعض المواقع فمثلا كلّ منشورات المعارضة التّونسيّة مغلقة وكذلك شأن العديد من المواقع الإخباريّة مثل اليوميّة الفرنسيّة "التّحرير" (ليبيراسيون) Libération. فالسّلطات تسعى إلى إقناع روّاد الأنترنيت بعدم استعمال رسائل الواب التّي تصعب مراقبتها مقارنة بالعناوين الإلكترونيّة التّقليديّة مثل "أوْت لوك " Outlook الخ. هذا إضافة إلى أنّ محاولة الدّخول إلى موقع "ياهو"Yahoo ومراجعة صندوق الرّسائل الإكترونيّة قد يتطلّب بالمراكز العموميّة

للأنترنيت عشرين دقيقة بل وكثيرا ما يُختم البحث بصفحة من نوع: صفحة غير موجودة أو تجاوز مدّة الاتّصال."[1]

التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي: حزب/ دولة في خدمة شخص الزّين

مؤسّسة أخرى من المؤسّسات الّتي حُوّلت وجهتها نحو خدمة الزّوجين بن علي وما يحيط بهما من زمر هو الحزب الحاكم أي التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي[2] رغم أن بدايات هذا الحزب كانت تبشّر بكلّ خير. فقبل انعقاد مؤتمره التّأسيسيّ سنة 1988 نُظّمت انتخابات على المستوى الداخليّ فمكّنت من تجديد 62٪ من الشُّعَب المحلّيّة وما بين 70٪ و80٪ من إطاراته على المستوى الوطنيّ[3] لتعويضهم بشبّان وتكنوقراطيّين أزاحوا السّياسيّين القدامى للحزب الاشتراكيّ الدّستوري. لكن لسوء حظّ الدّيمقراطيّة التّونسيّة لم يدم هذا التّجميل للمشهد السّياسيّ طويلا رغم التفاف الشّعب التّونسيّ حول هذا الحزب الّذي ارتفع عدد مناضليه بنسبة 50٪ ليصبح مليونا ونصف سنة 1987[4] بعد أن كان سنة 1986 يضمّ مليون مناضل.

وما كادت تمضي سنة على تولّي بن علي السّلطة حتّى تشكّلت لجان أحياء ببادرة من وزارة الدّاخليّة والتّجمّع الدّستوري

---

[1] مراسلون بلا حدود، " أبطال مراقبة الانترتيت" www.rsf.org 14 سبتمبر 2005

[2] أسّس سنة 1920 تحت اسم الحزب الحرّ الدستوري أو الحزب الحرّ الدستوري الجديد سنة 1934 بعد انقسام، ثمّ الحزب الاشتراكي الدستوري بعد ثلاثين سنة . ولم تصبح الحركة تحمل اسم التجمّع الدستوري الديمقراطي إلاّ في فيفري 1988 كطريقة لتجسيم لتوجّهات العهد الجديد

[3] سيلين لرون، فيم تصلح الأحزاب التونسيّة ؟ معنى ومعنى مضادّ لـ" تحرّر " سياسيّ : مجلّة العالم الإسلاميّ والبحر الأبيض المتوسّط مارس 2006

[4] نفس المصدر

الدّيمقراطي[1] الغاية منها تأطير المواطنين على المستوى المحلّي. فتمكّن بذلك التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي طيلة إحدى وعشرين سنة من الهيمنة الكلّية على المواطنين متذرّعا بشعارات من نوع "بناء تونس الحديثة" وتحقيق "التّحوّل". وبقيت الآلاف من لجان الأحياء والشعب الأساسيّة تحاصر المواطنين التّونسيّين في الدّاخل والخارج.

ولئن أنجب الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ زمن المجاهد الأكبر إطارات جديرة بهذه الصّفة كانت لهم مساهمات غنيّة في النّقاش السّياسيّ فلست تجد اليوم شيئا من هذا إذ تحوّل التّجمّع إلى قوقعة جوفاء تعاني من الفراغ الإيديولوجي، بل وأصبح التّجمّع الدّستوري الدّيموقراطي عبر السّنوات حزبا/دولة موجّها إلى تأليه شخصيّة الرّئيس بن علي وعلى ضمان نتائج انتخابات رئاسيّة على الطريقة السّوفياتيّة.

ففي التّسعينيّات تركّزت اهتمامات مؤتمراته الكبرى على مواضيع مثل "المثابرة على دعم مسار التّحوّل" سنة 1993 أو "الامتياز ثقافة وفكرا وسلوكا لبلوغ الأحسن" سنة 1998، ثمّ بداية من السنة 2000 صار الأمر مقتصرا على "تكريس الخيارات والتوجّهات التّي يسطّرها بن علي للحاضر والمستقبل".

أمّا "النّجاح" الظّاهر للتجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ لدى عامّة النّاس - وهو الحزب الذّي أصبح سنة 2008 يضمّ 2.2 مليون منخرطا أي ما يقارب ربع السكّان الرّاشدين – فيعود أوّلا وقبل كل

---

[1] نفس المصدر. نشير إلى أنّ بن علي كان يودّ تمويل 3000 لجنة حيّ بفضل اعتمادات (مساعدة أمريكيّة للتنمية) والتي رفضتها هذه الأخيرة إذ أدركت أنّ الأمر يتعلّق بهيكل لمراقبة الشعب.

شيء إلى اعتباره "أفضل مصعد للارتقاء الاجتماعيّ" خاصّة لمن ليست له وساطات كما صرّح بذلك أحد إطارات الحزب في لقاء صحفيّ عقدته المجلّة الأسبوعيّة "جون أفريك" Jeune Afrique سنة 2008. وهي تحقّق عن هذا الحزب/الدّولة[1]. وبوضوح تامّ فإنّ منخرطي التجمع يتمتعُون بامتيازات عدّة يحسدون عليها بدءا باقتحام دوائر السّلطة بالنّسبة إلى الملتزمين ووصولا إلى الحصول على إعانات إنسانيّة توزّعها الشّعب الأساسيّة بالنّسبة إلى المواطنين المُعوزِين.

ويُعتبر التّجمّع ايضا نقطة عبور حتميّة لكلّ من يرغب في أن يكون ذا نفوذ أو شأن بالبلاد. لذلك طبيعيّ أن تحتل"شخصيّات" النظام مواقع في مختلف هياكل القرار في الحزب كما هو الشأن مع كل من عبد العزيز بن ضياء وعبد الوهاب عبد الله إذ هما عضوان بالمكتب السّياسيّ الذّي يديره بن علي، وكما هو الشّأن مع بلحسن الطّرابلسي إذ هو عضو باللّجنة المركزيّة ثاني أعلى هيكل في الحزب بعد المكتب السّياسيّ وهي لجنة مكلّفة رسميًا بالسّهر على تطبيق توجّهات الحزب وسياسته. ولعلّ أوضح مؤشّر على أنّ نقل السّلطة شُرع في الإعداد له بعدُ، تزكية هذه اللّجنة صخر الماطري صهر الرّئيس وزوجته وانتخابه عضوا فيها خلال المؤتمر المنعقد في جويلية 2008 .

---

[1] سمير الغربي.(ت.د.د) رحلة في داخل الحزب/الدولة جون افريك 27 جويلية 2008

الفصل الرابع

بلحسن الطرابلسي نائب ملك تونس

كان بلحسن الطرابلسي إنسانا نكرة قبل أن تتزوّج أخته ليلى زين العابدين بن علي سنة 1992. ومثله مثل الكثير من الشّباب التّونسيّ الّذي كان يجهد في ثمانينات القرن الماضي من أجل الحصول على الباكالوريا راودته فكرة السّفر إلى الجزائر لتلقّي تكوين فاتّفق أن تابع هناك دروس المدرسة الوطنيّة لهندسة البناء بالجزائر العاصمة ثمّ عاد إلى تونس لينشئ في سنة 1986 مؤسّسة صغيرة خاصّة وذلك قبل أن ينطلق في تجارة بعض الموادّ الّتي يصنع منها الإسمنت ولم تكن هذه الأعمال تدرّ عليه كثيرا من الأرباح. غير أنّ الأمر سيتغيّر بالنّسبة إليه بعد بضعة أعوام بشكل مباغت ومذهل.

أصبح اسم بلحسن الطرابلسي بعد سبع عشرة سنة من زواج أخته بالرّئيس مرادفا للحصانة ولكنّ بلحسن كان أيضا أكثر النّاس افتضاحا وسيرته باتت على كلّ لسان. فمن المقهى الشّعبيّ بالقيروان إلى صالونات البورجوازيّة بالمرسى مرورا بالشّعب الدّستوريّة كلّ النّاس يتسقّطون أخباره ويتناقلون همسا ما جدّ من أحاديث اختلاساته أو يتندّرون بأساليبه الدّنيئة ويسخرون من هذا البطر الحديث العهد بالنّعمة.

من حكايات بلحسن الّذي يدعوه بعض المقرّبين على سبيل المزاح احيانا "سيدي خويا"* أنّه لمّا كان ذات يوم ينعم بالحياة فوق يخته

---

* "سيدي خويا" تعني "السيد الأخ"

بالحمّامات اشتهى أن يدخّن سيجارًا فأرسل على جناح السّرعة شريكه الموهوم لإحضار علبة السّيجار الفاخر الّتي نسيها في تونس إلاّ أنّه عاد خائبا وبئس ما فعل! فقد ضُرب المسكين، ضربه بلحسن ضربا مبرّحا...هذه مجرّد عيّنة من تصرّفاته ولا يفوتنا أن نشير إلى ما عرف به هذا المتعجرف من استهتار وصفاقة وصلف وكم كان ذلك يُغيظ حتّى اقرب معاونيه. وفي هذا الصّدد يمكن أن نذكر على سبيل المثال الرّدّ المهين الّذي تلقّاه أحد العاملين بدائرة المحاسبات في مجمّع كارطاقو عندما قدّم إليه فاتورة وطلب تسديدها يومها خاطبه بلحسن بكلام فجّ قائلا: "مَنْ طلب منك التّسديد؟ شرف لك أن تشتغل مع أحد الطرابلسيّة فما بالك إذا كان هذا الطرابلسيّ اسمه بلحسن!..

"سيدي خويا" يتاجر في التراث التّاريخيّ

نظرا إلى التّفاهم الرّائع بين بلحسن وأخته ليلى ونظرا أيضا إلى ما يتميّز به بلحسن دون أشقّائه من خصال فقد كان طبيعيّا أن يصبح قائد الزّمرة وركيزتها الماليّة.

كان هدف زمرة الطرابلسيّة إزاحة كلّ من آل مبروك وآل شيبوب الذين كانوا يتصرّفون طيلة التّسعينيّات تصرّف الأسياد ويبسطون أيديهم بدرجة أقلّ على دنيا المال والأعمال. وقد سبق أن رأينا كيف تمكّنت ليلى من إبعادهم تدريجيّا (انظر الفصل الثّاني). وبتأثير من ليلى ومن شقيقها بلحسن سيصبح شعار نظام بن علي شيئا فشيئا المقولة التّالية: "إنّ السّلطة السّياسيّة تستمدّ شرعيّتها الحقيقيّة من قوّة قاعدتها الاقتصاديّة". وتلك كانت القاعدة الّتي سيعتمدها آل

الطرابلسي وحلفاؤهم ليكونوا على أهبة الاستعداد للسّطو على البلاد بزعامة بلحسن الذي يستظلّ بأخته الحاكمة بأمرها.

كانت الخطّة المرسومة أن تسعى "العائلة" إلى الاستحواذ على عدّة اراض فتعمد في مرحلة أولى إلى الاستيلاء على الأراضي العقاريّة المصنّفة تراثا تاريخيّا تونسيّا، ثمّ يسعى الطرابلسيّة إلى جعلها اراضي صالحة للبناء ويعيدون بيعها بأسعار خياليّة! ولم يرُق الأمر لبعض المسؤولين الحانقين المنتمين إلى التّجمّع الدّستوريّ الدّيموقراطيّ فعبّروا عن استيائهم واستنكروا هذه الأعمال في رسالة مجهولة الهويّة نشروها على الأنترنيت سنة 2005. وقد ورد في جانب اخر من الرّسالة أنّ بلحسن الطرابلسي واثنين من المتواطئين معه (وهما حمّادي الطويل وحكيم هميلة) حازوا قطعة أرض فلاحيّة شاسعة تشرف على مرسى القنطاوي بضواحي مدينة سوسة لتشييد المركّب السكنيّ الفاخر خليج الملائكة بعد أن ضمّوا إليها جزءا كبيرا من غابة حمّام سوسة.

وقد شهدت الصّفقة عدّة أطوار رأينا من المفيد التّوقّف عندها:

ففي الطّور الأوّل كوّن ثلاثتهم شركة بعث عقاريّ وعيّنوا هميلة وكيلا لها ثمّ اشتروا أقساما من الأرض التي تمسح أربعة وثلاثين هكتارا بمبلغ قدره أربعة ملايين دينار [...]

وفي طور ثان سعى الجماعة إلى إدراج الأرض في منطقة التّهيئة العمرانيّة فتمّ لهم ذلك بموجب قرار صيغ ونشر على جناح السّرعة.

وفي الطّور الثّالث تحصّلت الشّركة المذكورة على رخصة تقسيم الأرض في ظرف وجيز لم يتجاوز ثلاثة أشهر وقد كان الإجراء يستغرق في العادة بضع سنوات. وتبعا لذلك قفز سعر الأرض محقّقا فائضا في القيمة يعادل عشر مرّات ثمن الشّراء.

وبعد الحصول على ترخيص التقسيم مباشرة باع بلحسن الطرابلسي وحمّادي الطويل حصّتيهما إلى شريكهما هميلة بمبلغ لا يتعدّى مقداره اثنين واربعين مليون دينار [فقط!] علما بأنّ هميلة لن يدفع لشريكيه ملّيما واحدا من ماله الخاصّ وإنّما سيحصل - ودون كبير عناء- على قرض بنكيّ نافذ لقاء ضمان بسيط يتمثّل في مستودع قديم كائن بمدينة مساكن لا تتجاوز قيمته التّقديريّة أكثر من مائتيْ ألف دينار وكان ذلك الطّور الرّابع.

وتتويجا لكلّ هذه [المجهودات] تمّت دعوة زين العابدين بن علي للاطّلاع بنفسه على هذه الغنيمة. يومها فوجئت فرق حرس المرور بوجود الرّكب الرّئاسيّ عندما كان على الطّريق السّيّارة فأشعرت السّلطات المحلّيّة الّتي أعلنت حالة الاستنفار استعدادا لاستقبال [الضّيف المبجّل] والاحتفاء بمقدمه ولكنّ جهودهم ضاعت سدى وكانت خيبتهم كبيرة إذ ردّوا على أعقابهم بدعوى أنّ الرّئيس قدم في زيارة خاصّة وقد كانت كذلك فعلا، إذ نال بن علي نصيبه من المغنم بطبيعة الحال حيث أهدته شركة البعث العقاريّ [المزعومة] أفضل مقسم وكان يمسح هكتارا.

فهل يتصوّر المرء أنّ أمرا كهذا يمكن أن يحصل في عهد بورقيبة؟ هل يسمح بوقوع هذه العمليّة المافيوزيّة الفريدة من نوعها فضلا عن

حمايتها والانتفاع بها وتوظيف أجهزة الدّولة لتنفيذها دون خجل أو حياء؟ ما كان لهذا الأمر أن يحدث طبعا.

وما دمنا بصدد الحديث عن المجال العقاريّ يجدر بنا أن نذكر أنّ بن علي منّ على الطرابلسيّة بقرار رئاسيّ يأذن بالتّفويت في قسم كبير من قصر صقانس بالمنستير ممّا مكّنهم من أخذ نصيبهم من تحفة أخرى من مآثر التّراث التّونسيّ. وقد سعى الحسن الثاني ملك المغرب إبّان القمّة المغاربيّة الّتي انعقدت بتونس في بداية التّسعينيّات إلى الحصول على هذا القصر بغية وضعه على ذمّة الحبيب بورقيبة كي يقضي فيه بقيّة حياته معزّزا مكرّما بعد خلعه من الحكم. غير أنّ العمليّة لم تتمّ وهذا لم يمنع أبدا زين العابدين بن علي من الإذن بإهمال حديقة القصر في البداية وبيعها في مرحلة ثانية بعد تجزئتها إلى مقاسم تراوحت مساحة الواحد منها بين 500 و600 متر مربّع شُيّدت بها إثر ذلك مغانٍ فاخرة..

أعينُكم على مؤسّساتكم

إن كان بلحسن وأخته قد اختصّا في مرحلة أولى في الاحتيال على الأراضي الدّوليّة خلال تسعينيّات القرن الماضي والسنوات الأولى من الألفية الثالثة فإنّ "سيدي خويا" كان لا يفرّط حتّى في الفُتَاتِ المتمثّل في المؤسّسات الصّغرى التّي تعود إلى صغار أصحاب الأعمال.

ففي سنة 2006 نشر مؤلّفون كانوا على اطّلاع واسع بدناءات الطّرابلسيّة وشركائهم رسالة مطوّلة من ثلاثة فصول على شبكة الأنترنيت حول "المناخ المتعفّن في قرطاج" ذكروا فيها قصّة ذلك

المسكين الّذي تولّى بعث جامعة خاصّة، فقد عاش تجربة مريرة جرّاء المعاملات المافيوزيّة الّتي كان بلحسن يمارسها كما اعتاد دائما.

شاء الحظّ المشؤوم أن يسافر هذا الرّجل صحبة بلحسن في رحلة على الخطوط الجويّة التّونسيّة فخطرت بباله فكرة خرقاء دعته إلى أن يلتمس من بلحسن مساعدته على اقتناء قطعة أرض يشيّد عليها الجامعة التي ينوى بعثها. وما هي إلاّ بضعة أيّام حتّى دعته الوكالة العقاريّة للسّكنى لتعلمه انّه خُصّ بقطعة أرض تمسح أربعة هكتارات ولكن باسم بلحسن الطرابلسي.

كثيرون هم النّاس الذّين عانوا من أساليب بلحسن الطرابلسي الشّنيعة. وفعلا، ماذا عسانا نقول عن قصّة المالطيّين الذين كانوا شاركوا شقيق ليلى بن علي في بعث نزل خامسة[1] بمنطقة روّاد الكائنة بالضّاحية الشّماليّة لتونس؟ فقد كان ينبغي . وكما كشفت ذلك جريدة "الجرأة"[2] في ذلك الوقت . أن يتولّى تمويل النّزل المزمع إنشاؤه نفر من المستثمرين المالطيّين بنسبة 47% مقابل إدارة النّزل على امتداد عشر سنوات. أمّا باقي التّمويلات فيتكفّل بها بلحسن الطرابلسي وبنوك مختلفة. لكنّ بلحسن نقض عقد الإدارة ونصّب نفسه مديرا عامّا ورحّل المدير المسمّى من قبل المالطيّين ترحيلا قسريّا. ولم ترضه الإساءة تلك بل زاد عليها بأن دبّر الأمر مع البنوك كي يصبح صاحب أكبر حصّة من الأسهم في شركة نزل خامسة. وتذكر جريدة "الجرأة" أنّ بلحسن حصل علاوة على ذلك على عديد

[1] تعني خامسة رتبة ميلاد ليلى ضمن الإخوة الطرابلسية.
[2] "الجرأة" عدد 47 ديسمبر 1998

الهكتارات من أملاك الدولة بأسعار تتحدّى كلّ منافسة وذلك لإقامة نزله. كان بلحسن جشعا، ولم تكن تفارقه أبدا فكرة ملء حصّالته، من ذلك أنه حوّل جزءا من الأرض المذكورة إلى قطع ومقاسم لبعث مشروع عقّاريّ فاخر هو "إقامة ضفاف قرطاج".

والويل للموظّفين من ذوي الضمائر الحيّة الّذين قد يعترضون على اختلاسات الطرابلسيّة أو يضعون العقبات في طريق بلحسن. أمّا ليلى فهي ترعى [هذه الأنشطة] وتتابعها من بعيد فبوسعها وبمجرد مكالمة هاتفيّة أن تسجن من لا يهاب إخوتها أو تعزله. وهذا بالضبط ما عاشه حمّودة بلخوجة رئيس بلديّة المرسى الّذي عزل هو ومجلسه البلديّ في اربع وعشرين ساعة لأنّه حرص على احترام القانون عندما كانت ليلى تسعى إلى وضع يدها على قطعة أرض يُمنع بيعها. وقد لاقى المصير نفسه محمّد بوعواجة الرّئيس المدير العامّ السّابق للاتّحاد الدّوليّ للبنوك حين طالب بسداد قرض قدّم دون ضمانات لأحد أفراد زمرة الطرابلسيّة.

وكذلك كان شأن وزير النّقل السّابق الصّادق رابح الّذي دفع ثمن تمرّده على بلحسن الطرابلسي غاليا كما أعلن ذلك في 2005 بعض أصحاب الأقلام الرّخيصة التابعين للتجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ. يتعلّق الأمر مرّة أخرى بنزل "ألديانا" الواقع في جربة على ملك الخطوط الجويّة التّونسية الّتي تعيش حالة يرثى لها. لقد عُرض الفندق للبيع "ورست المناقصة على أكبر عارض ولم يكن هذا العارض سوى بلحسن الطرابلسي. كان ثمن البيع المعلن تسعة ملايين دينار وهذا المبلغ يتجاوز بمقدار مليون واحد السعر الذي

عرضه مشتر افتراضيّ. ولم يرض ذلك بلحسن والتجأ مباشرة بعد هذه البتّة وبصفة استعجاليّة إلى خبير ليحدّد القيمة الحقيقيّة للمبيع فنزل بها بالقوّة إلى ثلاثة ملايين دينار فقط. ثمّ طالب بلحسن بالتئام مجلس وزاريّ للتّصديق على التّخفيض الّذي حدده الخبير". وفي هذا السّياق بالضّبط كان تدخّل الوزير الصّادق رابح. "فقد هال الرجلَ ما عاينه من نهب" لذلك رفض تأمين هذه العملية وكانت النتيجة أن عُزل من منصبه وبهذا يكون قد نُفّذ التهديد الداعر والخادش للحياء الذي تفوّه به بلحسن على رؤوس الملأ ضد هذا الوزير. والأدهى والأمرّ انّ مشتريا آخر غير بلحسن كان مستعدّا لدفع 8 ملايين دينار لإعادة شراء نزل الديانا ممّا كان سيساعد على تحسين الوضعيّة الماليّة للخطوط الجوية التّونسيّة".

شراكة مربحة مع الهادي الجيلاني

راجت شائعة في الأشهر الّتي سبقت الانتخابات الرّئاسيّة 2004 مفادها أنّ ليلى أعدّت خطّة لوضع الزّين تحت هيمنتها وسجنه في برج عاجيّ وتولّي الحكم بدلا منه تحت سقف قرطاج. ولكي يتحقّق هذا الهدف راهنت على الرّجل الّذي يملك حسب رأيها كلّ الخصال كي يعوّض الزّين على رأس الدّولة في المرحلة المقبلة: ولم يكن هذا المرشّح غير الهادي الجيلاني الرّئيس الدّاهية لمنظّمة أصحاب الأعمال [UTICA] النّظير التّونسيّ لميداف(MEDEF) في سنة 2004 ذهب في ظنّ الرّجل أنّ ليلى قد تكون تريد تسميته وزيرا أوّل كي يُعدّ نفسه حتى إذا ما توفّي الزين أو أصابه عجز وجد نفسه جاهزا لاستلام السّلطة. وقد صار ذلك ممكنا فعلا منذ عام 2002 فقد صار في إمكان

رئيس الجمهورية تفويض مهامّه للوزير الأوّل إذا ما طرأ مانع مؤقت. ومع اقتراب موعد انتخابات 2009 استؤنفت الشّائعات من جديد إذ سعت ليلى هذه المرّة لتضمن لمحميّها منصب رئيس مجلس النوّاب مثلما ينصّ على ذلك الدستور فهو الذي سيضمن نيابة الرئيس في صورة حصول شغور نهائي في هرم السلطة وذلك لمدّة ستين يوما على اكثر تقدير.

لذلك سارع الطّرابلسيّة لعقد تحالف مع الهادي الجيلاني المنحدر من عائلة بورجوازية أثرت من قطاع النّسيج. ولم تتوان العائلة عن إقامة زواج مصالح لكي تصل إلى مبتغاها. ففي نهاية التّسعينيّات طلّق بلحسن زوجته الأولى ليتزوّج مرة ثانية بنفيسة الجيلاني البنت الكبرى لرئيس منظّمة أصحاب الأعمال. لكن للأسف لم يرق للبنت هذا الاختيار ففرّت إلى جينيف، مصرّحة على الملإ بأنّ أباها "قد باعها". والحقّ يقال إنها لم تكن مخطئة في ما ذهبت إليه فبعد زواجها شهد بابا الجيلاني في ما يشبه المعجزة إعفاءه من ديْن لفائدة البنك المركزيّ تبلغ قيمته 5.5 مليون أورو. هكذا تعقد صفقات الزواج والمال في دولة قرطاج.

إنّ الهادي الجيلاني يمسك بناصية هذا الفنّ بإتقان. فقد سبق له ان زوّج ابنته الصّغرى لسفيان بن علي ابن المنصف أخ الرّئيس المحكوم عليه غيابيّا بـ10سنوات سجنا في فرنسا في إطار قضيّة [كسكسي كونّكشن] (انظر الفصل الموالي) وقد توفّي في ظروف غامضة منذ ذلك الحين. أمّا ابنه الهاشمي الجيلاني فقد صاهر جهة مالية ممتازة إذ تزوّج نادية المؤدّب ابنة رئيس نادي كرة القدم الترجّي الرّياضيّ

التونسيّ وصاحب أهمّ مجموعة بيع موادّ غذائيّة في البلاد. ليلة زفاف الهاشمي أرادت ليلى أن تعرّج رفقة الزّين على الحفل الذّي انتظم في قصر المعارض بالكرم وحضره ألفان وخمسمائة مدعوّ. وقد عكّر قدوم الثنائي الرئاسي صفو الحفل إذ اتخذت إجراءات أمنيّة مشدّدة وخُصّصت للحضور أماكن مرقّمة ومُنعوا من التردّد على بيوت الرّاحة بمفردهم ممّا جعلهم يتميّزون غيظا. أن تقع حادثة من هذا القبيل قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسيّة في 2009 فذاك دليل على ما بلغته درجة الوساوس والخوف التي أضحت سائدة في قرطاج.

على الصّعيد الماليّ سرعان ما أتى التّحالف بين بلحسن الطرابلسي والهادي الجيلاني أُكلَه إلى أن ظهرت قضيّة شركة "باتام" التي انتهت بفضيحة ماليّة مدوية خرج منها هذان الشّريكان المتواطئان دون كبير ضرر. باطام.... مازال الكثير من التّونسيّين يحسّون بالأسى والحسرة كلّما ورد ذكر ذلك المصير البائس الّذي انتهت إليه هذه المؤسّسة المشهورة في مجال التّوزيع والتي ساوت بين الجميع في التّسهيلات في الدّفع (وأرست بذلك ثقافة استهلاك تقوم على التّداين المفرط الذي يثقل اليوم كاهل العائلات). عام1999 حصلت جريدة لوداس (الجرأة) على معلومات متأكّدة حول "عمليّة التحيّل" التي دبّرها الطرابلسي والجيلاني في سوق البورصة ومكّنتهما من جمع ثروة طائلة[1]. تمّ تنظيم هذه العملية على ثلاث مراحل: بين فيفري ومارس1999 فرّط آل بن عياد مَالِكُو باطام "بمحض إرادتهم" في 50٪ من رأس المال أي 150 ألف دينار للهادي الجيلاني وبلحسن الطرابلسي ومستودع ثقتهما

---

[1] لوداس، 54ـ55 أوت ـ سبتمبر1999

حمادي الطويل والمؤتمر بأمرهما ثم تحوّلت باطام إلى شركة خفيّة الاسم في ما بين مارس وماي 1999. وأعيد تقويم رأس مالها بما قيمته عشرة ملايين دينار وتمّ التّلاعب بطرق مختلفة بحسابات الشّركة: فقسّم رأس المال إلى مليونيْ سهم بقيمة خمسة دنانير للسّهم الواحد. وكانت آخر مرحلة من هذا المخطّط الماكيافلّي يتمثّل في دخول باطام إلى البورصة بما قدره30٪ قيمة السهم الواحد ثلاثة وعشرون دينارا. وبهذا أضحى واضحا أنّ الثّنائي بلحسن والجيلاني تهيّأ لابتزاز ما لا يقلّ عن 13,8 مليون دينار من الشّعب الكريم!

وبما أنّ عموم النّاس على علم بالتّجاوزات المافيوزيّة الّتي تجري في محيط الرّئيس بن علي فإنهم لم يسارعوا إلى اقتناء الأسهم المعروضة للبيع على عكس البنوك والمؤسّسات المالية العموميّة. وقد فضحت جريدة لوداس "الجرأة" مديري هذه المؤسّسات الّذين كانوا يتزاحمون مدفوعين لا شك بأوامر غير معلنة ولكنها جازمة، على الظّفر بهذا المنتوج العجيب ثمرة عبقريّة خلاّقة ابتدعها عهد الامتياز. فوظّفوا الأموال المتأتّية من الإتاوات حتّى تزداد هذه المافيا وأعوانها ثراء وتزداد ثروتهم تضخّما بسرعة فائقة وبشكل سريع وحتى يحافظوا هم في نفس الوقت على مواقعهم ووظائفهم ويصونوا امتيازاتهم من كل تتبّع أو محاسبة. رغم الضّجّة التي رافقت بدايات عمل شبكة باطام وما حيك حولها من حكايات فإنّها عرفت نهاية كارثيّة مثلما صرّح بذلك المعارض خميّس الشمّاري في 2003 بإحدى المحطّات الإذاعيّة الإيطاليّة:"على حين غرّة اكتشفنا أنّ حجم التّداين لباطام كان مذهلا. فكيف كان لهذا الأمر أن يحدث؟ كان ذلك ممكن الحدوث لأنّ باطام لم تُعامل وفق المعايير التي تُعتمد عادة في إسناد القروض.

فالقروض أُسندت على قاعدة الظّغوط السّياسيّة. واستخدمت بطريقة بعيدة كلّ البعد عن الشّفافيّة. وهكذا وجدت المؤسّسة نفسها بين عشيّة وضحاها في وضعية تمثل في السّلم الاقتصاديّ التّونسيّ ما مثلته قضيّة أونرون في السلّم الاقتصاديّ الأمريكي"[1]

بالطبع وبالتوزاري مع ما سبق كان بلحسن يصطنع لنفسه مشاريع تدرّ لحسابه الخاصّ ومثال ذلك شركة الطّيران كارطاقو آر لاينز الّتي انشأها سنة 2002 واقلعت أولى طائراتها في شهر أوت 2002[2]. إلى جانب نقل الرّكّاب تخصّصت كارطاقو هذه في عمليّة قرصنة مربحة جدًّا تتمثل في استنزاف شركة تونس الجويّة الوطنيّة. ففي بداية سنة 2008 كتب إطار يعمل في تونس الجويّة رسالة نشرها عبر الأنترنيت دون ذكر المصدر فأدخلت الخوف والارتباك في إدارة الشّركة التي كان يرأسها رجل مسالم اسمه نبيل الشتّاوي وأحد المختصّين في هندسة الطيران. بيّنت المعلومات الّتي كشفتها الرّسالة (والّتي لم يقع تكذيبها حتّى بعد نشرها في وسائل الإعلام الأجنبيّة) هيمنة بلحسن الطرابلسي على المجال الجوّي التونسيّ:" فالأكلات التي كانت تُقدّم على متن طائرات كارطاقو كانت مهداة من "(تونس آر كاترينق") وخدمات الصّيانة على الأرض كانت مهداة لطائرات بلحسن من (تونس الجويّة هندلاين) ومصاريف الصّيانة والتعهّد وهندسة محرّكات الطائرات كانت على نفقة (تونس الجويّة تكنيك) إلى حدّ أنّ الطائرات السّت الّتي تملكها (كارتاقو آر لاينز)

---

[1] "تونس: تمويل عال للاتحاد الأوروبي لكن يبقى النظام المالي غامضا. حوار مع خميس الشماري" الاذاعة الراديكالية http: // web.radicalparty.org 24 فيفري 2003

[2] في 2002 اندمجت كارطاقو آر لاينز ومنافستها نوفال آر وسمّي بلحسن الطرابلسي رئيسا مديرا عامّا للمجموعة الجديدة

كانت تحظى بامتيازات الأولويّة في الصّيانة يوميّا قبل طائرات تونس الجويّة بتعليمات شخصيّة من نبيل الشتّاوي. وأكثر من هذا إذا ما احتيج إلى قطعة غيار وكانت مفقودة في المخزن يلجأ الفنّيّون إلى فكّ هذه القطعة من طائرة تونس الجويّة الرّابضة على الأرض وتركيبها في طائرة (كارطاقو آرلاينز).[...] يُشار في هذا السّياق إلى أنّ تونس الجويّة لا تملك في مطار تونس قرطاج إلاّ عنبرا واحدا لحفظ طائراتها وصيانتها وهو لا يتسع إلاّ لطائرة واحدة، وغالبا ما يحدث أن يتمّ إصلاح طائرة (كارطاقو آرلاينز) في أربع ساعات أو ستّ (بواسطة مجموعات دعم من الميكانيكيين) بينما تنتظر طائرتان أو ثلاث أو حتّى أربع من أسطول تونس الجويّة شهرين أو أربعة وهي رابضة على الأرض، ممّا يؤدّي سنويّا إلى اكتراء بما معدّله طائرتان أو ثلاث في ذروة الموسم"[1].

في هذه الظّروف ليس من الغريب أن تشهد تونس الجويّة عديد الثّغرات. ففي شهر جوان2009 خصّص المكتب الاستشاريّ في بورصة (أكسي بورص) دراسة لبلحسن ولشركاته التّسع وقد تعرّضت الدراسة إلى حسابات مجمّع تونس الجويّة ولاحظت ما يلي :"إنّ الأوضاع الماليّة تدهورت في 2008. والنّتيجة الصّافية لحصّة هذا

---

[1] وبعد أشهر من ذلك نشر من كان يتابع أخبار تونس الجوية نشر رسالة أخرى على الأنترنيت حيث تبادل ردود فعل في الداخل إثر نشر رسالته. مقتطف "طلب أعضاء النقابة المركزية لتونس الجوية مقابلة استعجالية مع[...] نبيل الشتّاوي. طلبوا منه تفسيرا لما يدور من سرقات للأموال العامة واختلاسات أخرى وهم يمسكون المقال بأيديهم وممتلئين ثقة بالحقائق المرّة التي يحتويها. عند قراءة المقال الذي ظهر دون علم الشتاوي، انهار الرجل قائلا " يا إلهي من هذا الرجل الذي يمسك بخيوط اللعبة الذي يعرف عنّي كلّ شيء؟ كأنّما هو شبيهي الدي يقاسمني الإدارة. قال وهو في حال من ذهول سادتي أنا في خدمتكم. وقد افتضح أمره وضعف موقفه وصار أعزل. بعد ذلك فرضت النقابة إبطال تسميتين لرئيسي مصلحة ممضيين بطريقة غير قانونية من طرف نبيل الشتّاوي لصالح سكريتارتيه".

المجمّع تراجعت بنسبة 66٪ مقارنة بسنة 2007". أي أنّ التّراجع يقدّر بـ43 مليون دينار في 2008 "إثر تقهقر في مردودية أغلب شركات المجمّع.

بلحسن الطرابلسي يتعزّز مقامه بتقدّم السّنّ

صار بلحسن في 2009 شخصيّة معتبرة. كان في السّادسة والأربعين من عمره وبات مليونيرا عظيما ورجل أعمال كامل الأوصاف. زد على ذلك انّه اضحى الرّجل القويّ للطرابلسيّة. يجب القول إنّ شركته هولدينق كارتاقو سجّلت في اواخر 2007 ارتفاعا دالاّ في رقم معاملاتها: يقدر بأربعمائة مليون دينار(230 مليون يورو) بينما كان رقم معاملاتها يناهز 184 مليون دينار في سنة 2004[1]! لكن كنا رأينا بفضل أيّة تصرّفات تحقق له ذلك...

في ماي 2008 نجح شقيق ليلى بن علي أيضا "بضربة معلّم" في المجال البنكيّ: فأصبح مديرا في البنك التّونسيّ أحد مؤسّسات الدّولة التي لم تسقط بين مخالب العائلة ولكن بأيّ طريقة أيضا! في أفريل 2008 علم التونسيّون عن طريق الصّحافة أنّ علياء بن عبد الله قد سمّيت رئيسا مديرا عامّا للبنك التّونسيّ. وهذه السّيّدة ليست من عامّة النّاس إنّها زوجة وزير الخارجيّة عبد الوهاب عبد الله الملقّب من قبل النمّامين بكبير خدم عائلة الطرابلسي وهي أيضا صيرفيّة ذات

---

[1] في أكتوبر 2008 أشارت المجلّة الأسبوعية جون أفريك في مقال على شرف بلحسن :"تضمّ مجموعة كارطاقو 16 شركة تحت الاشراف الكلّي أو الجزئي لبلحسن الطرابلسي. من بين الأكثر أهميّة نجد كارطاقو آرلاينر وألفا (للسيّارات) وسيرت للسّياحة وماد تليكوم وكارتاقو إنفيست والبركة للفلاحة".(عبد العزيز برهحي"الطموحات الجديدة لبلحسن الطرابلسي" جون أفريك رقم 2492، 12أكتوبر2008).

سمعة جهنّمية كما كانت تشغل من قبل مركزا استراتيجيّا إذ تولّت رئاسة مجلس إدارة الاتّحاد الدّوليّ للبنوك فرع المجموعة الفرنسيّة للشّركة العامّة التي شارفت على الكارثة في 2006 .ورغم أنّ مؤسسة الاتّحاد الدّوليّ للبنوك تتمتّع بشبكة فروع متميّزة كانت تجد صعوبة في خزن المرابيح وتعاني من الدّيون المريبة ممّا جعل أحد مراقبي الحسابات ونعني به مكتب "دولوات" المعروف بجدّه الصارم يرفض التصديق على حسابات البنك وهذا الأمر يحصل لأوّل مرّة في التّاريخ البنكيّ التّونسيّ. أوّل إجراء اتّخذته علياء عبد الله عند حلولها على رأس البنك التونسيّ لم يكن إشاعة الطّمأنينة في ما يخص مصير هذه المؤسّسة المحترمة بل بالعكس تمّ عزل ثلاثة أفراد من مجلس الإدارة معروفين بحيادهم وعدم ولائهم لعصابات السّلطة واحتلّ بلحسن الطرابلسي موقعا في نفس مجلس الادارة هذا وقد أكّد بلحسن في تلك الفترة مثيرا بعض المخاوف عند إطارات البنك التونسيّ "الاعتماد على بنك بهذه الأهميّة يمكن أن يلائم التنمية". حسب المجلّة الأسبوعيّة جون أفريك[1] لقد كسب أيضا في البورصة مجموعة من أسهم البنك التونسيّ بواسطة صندوق الاستثمار الذي كان يراقبه كوربوريشن أند أنفستيسمنت.

يجب الإقرار الآن أنّ بلحسن صار يلعب في ساحة الكبار فقد انصرف اهتمامه إلى المشاريع الصّناعيّة الهامّة والتّي تتطلّب تمويلات ضخمة. وقد زفّت جون أفريك في أكتوبر2008 بشرى إلى المجتمع الدّوليّ مفادها: أنّ "كلّ شيء يدلّ في آخر2008 أنّ بلحسن الطرابلسي

---

[1] المصدر نفسه

انتقل إلى السّرعة القصوى[...] فهو اليوم يقتحم ميدان الصّناعة، وهو قطاع رأسماليّ بامتياز، وما يؤكدّ ذلك حجم التّمويلات التّي هو بصدد تجميعها بشراكة مع مستثمرين من الخليج، لتشييد مصنع للاسمنت ومصنع لتكرير السّكّر. بقيمة جمليّة تصل إلى 445 مليون أورو. وهو حجم كبير ينبئ بطموحات "ابن التّاجرالبسيط هذا "[1]. فشتّان بين هذا وبين زمن الاتّجار في التّراث التاريخيّ. والغريب في الأمر أن بلحسن الطرابلسي الذي جعلت منه قاعدته الاقتصاديّة أحد اقوى الرّجال في تونس لم يكن يطمع في أن يكون محترف سياسة. وبالرغم من أنّه كان عضوا في اللّجنة المركزيّة للتّجمّع الدّستوري الدّيمقراطيّ ولم يُعرف عنه ضعف الرّغبة في خلافة زين العابدين بن علي فإنّه كان يعلم جيّدا أنه رجل لا يملك من الشّعبيّة ما يمكن أن يؤهّله لمثل هذه المهمّة. لهذا السبب كان يفضّل أن يتوارى على الصعيد السّياسي خلف عمدتي الطرابلسية عبد الوهّاب عبد الله والهادي الجيلاني. لقد اتّضح لبلحسن أنّ حظّه في سباق الخلافة ضعيف لذلك أراد تجريب حظّه في الصّحافة، فأصدرت مجموعته (كارطاقو) مجلّة (بورفشين توريزم) وهي مجلّة مختصّة في تشخيص واقع القطاع السياحيّ الحيويّ وأثره في الاقتصاد الوطني. ومذّاك صارت المجلّة تتحف قرّاءها كلّ شهر بافتتاحيّة لبلحسن الطّرابلسي في (أجمل) أسلوب يتلاءم وأخلاق عصابته. ومن آيات ذلك العبارات التي كتبها في ماي 2009 منتقدا تنظيم المهرجان الدّوليّ بطبرقة:" يحيا الحقّ في النّوم والاسترخاء تحيا البلادة الشّمسيّة والكسل اللذيذ

---

[1] المصدر نفسه

في صيف طبرقة هذا!"[1] وما هذه الكلمات إلاّ نفحة من عطن الطّرابلسيّة تذكّرك بسوقيّة عماد الطرابلسي ابن شقيق ليلى بن علي الذي تمّ استنطاقه بفرنسا في قضيّة سرقة اليخوت الفاخرة.

[1] بروفسيون توريزم رقم 214 5ماي 2009

الفصل الخامس

عماد الطّرابلسي الملاّح

"إني أملك عدة سيارات فيراري وعدة ليموزين ومع ذلك فلا هي ولا حتى زوجتي يمكن أن يستثيرني مثل المركب. فالمركب عندي الماسة خالصة". في صبيحة يوم 9 ماي 2006 كان عماد الطرابلسي سعيدا. لقد بلغ الثانية والثلاثين من عمره وها هو بوجهه المكتنز المستدير ولهجته المستهجنة يلعب منذ ساعة كالطفل بلوحة قيادة يخت فاخر في مرفإ سيدي بوسعيد الفاتن الكائن بالضاحية الشمالية الشرقية على بعد 20 كلم من تونس العاصمة. أمّا اليخت الذي نتحدّث عنه فمركب ساحر من نوع 58 V لونه أبيض وقمرته زرقاء وهو من صنف (برينساس) وعن ثمنه لا تسل. إنّه يبلغ 1.5 مليون أورو.

سُرقت هذه الجوهرة المعروفة باسم (بيروما) منذ أربعة أيّام وبالتحديد في فجر الخامس من ماي من ميناء بونيفاشيو Bonifacio بجزيرة كورسيكا. كان اليخت على ملك برينو روجي Bruno Roger مدير بنك الأعمال الذّائع الصّيت (لازار فرير) Lazard frères. وقد كان مدير البنك هذا صديقا حميما لجاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك وقريبا في الآن نفسه من وزير الداخلية نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy المتطلّع إلى قصر الإليزي. وبديهيّ أنّ برينو روجي سيسعى جادًا إلى استرجاع يخته بأيّ ثمن لذلك سرعان ما اندفعت قوّات الأمن والعدالة في العمل "فالأمر يتعلّق بيخت صيري في شيراك".

وانطلق أحدهم وهو المسمّى جون باتيست أندرياني Jean Baptiste Andréani بدوره في اقتفاء الأثر. وباعتبار أنّ هذا الرجل كان موّظفا قديما في الشرطة، وقد كلّفته شركة جينيرالي Generali مؤمّن بيرو ما Beru ma بالتحقيق في القضية. وبما أنه كانت لهذا المحقق علاقات جيّدة في تونس، وبخاصة مع الأجهزة السّرية، فقد كان أوّل من وجد ضالّته في سيدي بوسعيد حيث كان اليخت يرسو هادئا بين مركبين من مراكب الحرس الوطني. وممّا يدلّ على أنّ السلطات العليا في باريس أخذت القضية مأخذ الجد ما أشار إليه جون باتيست اندرياني Jean Baptiste Andréani عند الاستماع إليه شاهدا من قبل الشرطة من أنه "تمّ الاتصال به مباشرة مرتين أو ثلاثا من قبل السيّد قيّون Guéant مدير ديوان السيّد ساركوزي"[1].

لم يُسرق يخت واحد بل ثلاثة

لقد وقع إرسال (البيرو ما)le Beru Ma إلى تونس من قبل شخصين فرنسيين هما سدريك سرمن Cedric Sermant وأوليفيي بوف Olivier Buffe وكانا شريكين في مؤسسة نوتيس مار Nautis Mer المختصة في إصلاح البواخر وبيعها والتي كانت على وشك الإفلاس في ماي 2006. من ّثمة نفهم أنّه كان لهذه الشّركة هاجس "استعادة عافيتها الماليّة" كما وضّح ذلك سدريك سرمون للشّرطة. وهناك شخص ثالث اشتبهت به العدالة في سرقة (البيرو ما) لاحتمال قيامه بدور الوسيط هو عزّ الدّين قلايعيّة وهو فرنسّي يبلغ من العمر 38 سنة ويشتغل في سياقة الشّاحنات الثقيلة. عندما استنطق

---

[1] فابريس لوم، "أقرباء لبن علي مورّطون في سرقات يخوت فاخرة". ميديا بار19 مارس2008

المحققون (سرمان) و(بوف) كلاّ على حدة من قبل المحققين اتّهما عزّ الدّين قلايعيّة وعماد الطرابلسي بأنّهما اللّذان يقفان وراء عمليّة سرقة البيرو ما Beru Ma بل وزادا على ذلك أنّ هذا الفريق الصّغير كان قد طمع في سرقة يخت آخر كان راسيا ببندول Bandol يحمل اسم مرجانCorail IV وذلك قبل أن يقع التّفكير في سرقة مركب الصّيرفي برينو روجيه.

لم تكن الرّحلة إلى سيدي بوسعيد سهلة فقد وجد البحّارة أنفسهم امام معضلة بسبب عطب أصاب اليخت مما أجبرهم على الإرساء في ميناء كاقلياري في سردينيا وكانت تبعات الوقوف غير المبرمج في هذه المحطّة ثقيلة على اللّصوص إذ لم يتسنّ لهم الاستظهار بأوراق اليخت لدى سلط الميناء الإيطالية. وعندما أحسّ الإيطاليّون بأن المسألة يكتنفها الغموض، عمدوا إلى تفتيش الرّكّاب فحصل لديهم يقين أنّ الّذين يوجدون على ظهر المركب هم أوليفيي بوف وسرمن سدريك ورجل آخر ذو سوابق عدلية جنسيّته إيطاليّة. وكما ورد في ملخّص محضر الشّرطة الخاصّ بالتّحقيق في هذه القضيّة حاول ثلاثتهم التّملّص من الورطة، فأوعزوا إلى من يمدّهم من تونس عن طريق الفاكس بترخيص بالجولان تحت الرّاية الفرنسيّة يكون باسم (البيرو ما)، وعلى أساس أنّ المركب على ملك الفرنسّي فرنسوا بيريز Francois Perez كما طلبوا وثيقة تأمين لمركب يدعى بلو دولومين Blue Dolomin II حيث المؤمّن هو بيريز نفسه. فأظهرت الأبحاث أنّ وثيقة التّرخيص بالجولان مزوّرة وتخصّ في الحقيقة يختا آخر هو بلو دلفين le Blue Dolphin IV سرق هو أيضا في جانفي 2006 من ميناء كانْ. وهذا الاكتشاف الحاسم ساعد الشّرطة على التّأكّد من

وجود يخت آخر يسمّى سوندو Sando سرق في ديسمبر 2005 من ميناء لافاندو.

يعدّ هذا الاكتشاف حاسما للغاية بالنّسبة إلى حرس الحدود ففضلا عن سرقة (البيروما) و(بلودلفين) تبيّن أنّ يختا ثالثا اسمه (ساندو) قد سُرق في ديسمبر 2005 من ميناء لافندو فما هي النّقاط المشتركة بين هذه اليخوت الثّلاثة المسروقة؟ بالإضافة إلى سدريك سرمن الذي قاد اليخت وجب البحث عن الشخّص الذّي استلمه في الميناء وثبت فيما بعد أنّه واحد من الطرابلسية وقد أكّد عزّ الدين قلايعيّة وسدريك سرمون للمحقّقين أنّ (ساندو) و(بلو دلفين) كانا موجّهين إلى معزّ الطرابلسّي الذي لم يكن سوى شقيق عماد[1] وفي ما يخصّ (البلو دلفين) روى سرمن للمحقّقين أنّ اليخت الذي أرسى بتونس كانت في استقباله مجموعة كبيرة تتألّف من عمر خليل وعبديل ومستلم المركب الذي كان طرابلسيّا أي أخ عماد مثلما كان الشّأن بالنسبة إلى المركب الأوّل ساندو أضف إلى هؤلاء رئيس الدّيوانة مرفوقا بكثير من رجاله وبعض رجال الشّرطة. لقد ساعدنا الجميع على إرساء المركب وإثر ذلك صعد الطّرابلسي على ظهره ليلقي عليه نظرة استكشاف".

إن المسمّى عمر خليل الذي سيتكرّر ذكره عديد المرّات في هذا الملفّ جزائريّ الجنسيّة كان يقبع في السّجن الى غاية صائفة 2009. وهو على عكس الآخرين صاحب سوابق عدلّية من ذلك أنه اتُّهم بانتحال

---

[1] حسب ميديا بارت عمد معزّ الطرابلسي إلى التراجع مئات الأمتار ليكسر رادارا ويصفع عونا بوليسيّا بعد أن التقطه الرادار على طريق تونسيّة بسبب الإفراط في السرعة.(انظر فبريس لوم)

صفة عدّة شخصيّات ممّا عرّض الكثير من الأبرياء إلى المحاكمات بتهم في قضايا الاختلاس والفساد بدلا عنه. وقد أشار هذا الرّجل بإصبع الاتّهام إلى معزّ الطرابلسي واعتبره مدبّر عمليّة سرقة اليختين ساندو وبلو دلفين.

عماد ابن الطرابلسيّة الرّهيب

إذا لم يتمّ العثور على اليختين الآخرين بعد انقضاء ثلاث سنوات على سرقتهما فإنّ مركب (البيرو ما) لم يلق نفس المصير لأنّ صاحبه كان ذا يد طويلة. إذ تمكّن من استرجاع اليخت بعد بضعة أسابيع من سرقته وبل استُرجع اليخت ومعه "هديّة" تتمثل في ما كشفته الأبحاث من أسرار لعلّ أهمّها التعرّف إلى المسلك الذي اتّبعه المركب يوما بيوم من ميناء كورسيكا إلى تونس حيث أرسى (بيرو ما) في ميناء سيدي بوسعيد فجر التاسع من ماي. وحسب سدريك سرمن كان عماد الطرابلسي ينتظر استلام "مركبه" في شيء من الحزم والصّرامة ثمّ توجّه الجمع الكريم إلى المقهى المجاور للميناء قصد الاحتفال بالحدث. "وبينما نحن متحلّقون طلب منّا عماد جوازات سفرنا، ثمّ دعا أحد أتباعه كي يصحبنا إلى النّزل قائلا:"احجز لهما جناحين، وهذا كلّ ما يمكنني أن أجود به عليكما". هذا ما صرّح به سرمن للمحقّقين. وسيروي لاحقا يقول: "إنّ عماد لن يتردّد في وضع يده في جيبه واستغلال مركزه للحصول في لمح البصر على أوراق جديدة لليخت. "فردّ عليه عون الجمارك إنّه يعسُر عليك الحصول على أوراق لليخت[1] فأجابه عماد الطرابلسي: "بكلّ بساطة؟ غير ممكن؟

---

[1] نفس المصدر

أتدري من هو الرّجل الّذي تتوجّه إليه بالخطاب؟ ثمّ ضغط على يد عون الجمارك فامتثل في النّهاية لأمره بدفع الأداء المعتدل مقابل ما أنعم عليه من رشوة".

قبل أيّام لم يتردّد عماد عن الازدهاء بقوّته أمام سدريك سرمن بل هدّده تهديدا صريحا الأمر الّذي أرعب هذا الرّجل. وقد سبق لهذا الفرنسّي أن تسلّم تسبقة لسرقة (البيرو ما) ثمّ حاول أن يتراجع إلاّ أنّ عماد أعاده إلى "رشده" وهو يقول في هذا الصّدد:"تلقّيت مكالمة هاتفيّة من تونس(...) أظنّها كانت ممّن دبّر عمليّة سرقة المركب أي عماد الطرابلسي وقد تيقّنت من ذلك لا حقا عندما قابلته في تونس يومها قال لي:"أتعرف من أكون؟ لا تلعب معي لعبة القطّ والفأر".

عُرف عن ابن شقيق ليلى بن علي منذ سنوات طويلة أنّه رجل أعمال غير متخلّق وعادم الضمير. ومن أمثلة وقاحته أنّه كتب على صفحة "الفايس بوك" في ربيع 2009 كلاما بذيئا دون أن يجد في ذلك حرجا(....)[1] أو ما قاله لأحد الصحافيّين التّونسيّين في سنة 2004 متبجّحا" "كل نساء تونس وفتياتها تحت قدمي".[2]

لقد حاول أحد المقرّبين منه الدّفاع عنه بكل فتور قائلا: "تلك هي شخصيّة عماد فهو فظّ ولكنّه إنسان طيّب القلب، ويسعى إلى أن يكون مؤدّبا". في 2007 تمكنّت القنصليّة الأمريكيّة في تونس من اختبار وقاحة هذا الشخص، كان الدّيبلوماسّي الأمريكيّ قد حجز الملهى اللّيليّ المشهور مانهاتنManhattan الّذي يوجد بالمنطقة السّياحيّة

---

[1] حذفنا الكلام البذئ الخادش للحياء. المترجمون

[2] نادرة رواها الصّحافي سليم بقة متقبّل مكالمة عماد الطرابلسي في ليلة من ربيع 2004 (سليم بقّة، " القاصرات: صيد في رعاية سلالة بن علي والطرابلسي" أخبار بقشيش 26 سبتمبر2006)

بالحمّامات وذلك للاحتفال بعيد ميلاد ابنته. وقد تمكّن عماد بصفته من عائلة الرّئيس من الدّخول إلى الحفل عنوة وجعل هذا الزّير المدمن يضايق النّساء الحاضرات. وبما أنّ منظّم الحفل لم يستسغ هذه المهزلة فقد أمر بطرد هذا الدّخيل وإرجاعه إلى تونس تحت حراسة مشدّدة على متن سيارة من نوع 4x4. ومع ذلك لم يحرّك الزّين بن علي "زوج أمّ" عماد ساكنا بل لزم الصّمت.

وتعتبر سمعة عماد الطرابلسي في عالم الأعمال أسوأ بكثير من تلك التي عُرف بها بين النّساء لقد وصفه البوليس الخاصّ جون باتيست أندرييوني في تقريره الّذي أرسله في 9جوان 2006 إلى مؤمّن (بيرو ما) Beru Ma بأنه "صعلوك من نوع خاصّ يتمتّع بحصانة مطلقة" والأدهى من ذلك أنّ عماد ليس بالسارق المبتدئ إذ "كان يستعمل عدة سيّارات مسروقة من نوع Porch Cayenne Hummer وكذلك سيّارة مرسديس500 تحمل لوحتها المنجميّة رقم13 وهذه السّيّارة سرقت في مرسيليا في نوفمبر 2005 وكانت على ملك لاعب بأولمبيك مرسيليا. وما هذا اللاّعب الاّ المدافع السّنيغالي الدّولي "حبيب باي" الذي سُرقت سيارته في مارس 2005 كما تؤكّد ذلك الوثيقة.

لم يكن عماد الطرابلسي في وضع المحتاج فهو مثله مثل بقيّة أبناء زمرته يملك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة العديد من المشاريع والأعمال. مشاريع عماد مجمّعة في ماد بيزنيس هولدينغ Med business holding وهذا المجمّع تمّ بعثه في ماي2000 ويشمل حوالي عشر مؤسّسات في مجالات متعدّدة كالتّوريد والتّصدير والعقارات

والزّراعة والمصاعد وحتّى العلامات المنظّمة للطّريق السّيّارة[1]. وجميع هذه المشاريع يكتنفها الغموض وتحوم الشّبهات حول نتائجها الماليّة ففي نوفمبر 2008 أعلنت مجلّة African Manager أنّ رقم معاملات ثلاث مؤسّسات فقط تابعة لهذا المجمّع بلغ 110مليون دينار (68 مليون أورو) في 2005.

نجح عماد الطّرابلسي في ماي 2009 في اقتناص فريسة جديدة ووضعها في جرابه، إنّها بريكوراما Bricorama التي فتحت أولى مغازاتها في بهرج عظيم في 22 ماي بمنطقة سبّالة بن عمّار قريبا من حزام الطّريق السّيّارة الرّابطة بين تونس وبنزرت. لقد تطلّب تركيز المشروع ثمانية عشر شهرا وسبّب كثيرا من المعاناة لابن شقيق السيّدة الأولى أمّا الباعث الأصليّ للمشروع فهو شريك عماد فوزي المهبولي ابن القاضي في محكمة التّعقيب والمنحدر من عائلة أرستقراطية كبيرة في تونس. أبى هذا الرجل أن يرى مشروعه يُسلب منه دون أن يُبدي مقاومة. والحقّ أنّه هو الذي وبالتعاون مع شريك آخر أوّل من أقنع "بريكوراما" بالانتصاب في تونس مع التمتّع بإعفاءات جمركيّة. وقد تمّ في فيفري 2007 إبرام العقد الّذي يتوقّع إنشاء خمس مغازات بريكوراما مع إمكانية تركيز فرع بليبيا. في مرحلة أولى تمّ استبعاد شريك فوزي المهبولي من قبل عماد الطرابلسي ثم مرّ جدّيا إلى

---

[1] المؤسّسات المتصلة بماد بيزنس هولدن هي: أقريماد لاستغلال الأراضي الزراعيّة. وشركة توزيع الشمال للتوزيع للمنتوجات الغذائيّة. وباتيماد لبناء المساكن. وكاش أند كاري لبيع مواد البناء بالجملة. ولوفت العقارية للنهوض العقاري.كما يسجل عماد الطرابلسي حضوره في الاستيراد والتصدير مع الأنترناشيونال ترايدن كومبني ويونيفار إكيبّومون. دون أن ننسى شركة يونيفار أوتوروت وسينياليزسين، المختصّة في تخطيط الطرقات السيّارة ووضع إشارات المرور. وجوXXI أسونسور تونيزيا التي كما يصرّح إسمها تعمل في مجال النقل العمودي.

الهجوم في أوت 2007 عندما ختمت النواة الأولى للمشروع عملها وحددت قائمة بأكثر من 40000 صنف من المبيعات وحين كانت حظيرة البناء تشيّد أوّل مغازة بريكوراما بتونس أجبر عماد الطرابلسي فوزي المهبولي على التنازل له عن أسهمه في هذا المشروع. فأحسّ فوزي بالاحباط وما كان من هذا المقاول الشّابّ إلاّ أن يبحر إلى إيطاليا تحت جنح الظّلام بعد أن احتاط للأمر ورتّب لزوجته السفر على متن طائرة هي وابنها. وعندما حطّ بأوروبا وصار في مأمن من خصمه أخذ المهبولي وهو الذي رافق عماد الطرابلسي وعرفه عن قرب أخذ يُعدّ العدّة للانتقام منه. وأوّل شيء بادر إليه هو إشعار الصّحافيّين أنّ لديه بعض الوثائق المالية الّتي تدين الّطرابلسية[1] ثمّ أنشأ مجموعة أسماها أخبار تونس الحقيقية على الشبكة الاجتماعية "فايس بوك" يدعو فيها بصريح العبارة إلى سقوط النّظام المافيوزي في قرطاج وممّا كان يصرّح به أنّ "هذا النّظام الآن يحتضر وهو يعرف أن نهايته باتت وشيكة ولا شيء يمنعنا من الإعداد لسقوطه". تشنّج عماد في البداية وأغرق صديقه فوزي المهبولي في فيض من الشّتائم والتهديدات عبر الإرساليات القصيرة ثم ثاب إلى رشده وبحث عن سبيل لتسوية ودّية تضمن لشريكه السابق استرداد منابه.

ومّما يدلّ على أنّ عماد الرّهيب تجاوز كلّ الحدود أنه ما من أحد من المزوّدين قبل أن يبيعه بالمؤجّل السّلع الّتي كان يحتاجها لفتح مغازة بريكوراما. وقد ذكر الصّحفي سليم بقّة أنّ عمادا كان محتاجا الى مبلغ لا يقلّ عن خمسة ملايين أورو لتعمير الفضاء التّجاريّ وأنه

---

[1] لقاء أحد المؤلفين مع فوزي المهبولي في جوان 2008

"حفظا لماء الوجه غمر المحلّ مساء يوم الافتتاح بالسّلع الرّديئة المورّدة من الصّين في حاويات مختلفة" وتمّ عرضها لذرّ الرمّاد في العيون[1].

عماد يسجن بريئا

إذا كان عماد قد نجح في حفظ ماء الوجه في مسألة "بريكوراما" فهل يكون الحال كذلك في قضيّة اليخت المسروق من برينو روجي؟ طلب قلم التحقيق في أجاكسيو إحالة عماد في أفريل 2009 إلى الدّائرة الجناحيّة بتهمة "الانتماء إلى عصابة لصوص" وكذلك الأمر بالنّسبة إلى شقيقه معزّ ومختلف الفاعلين الفرنسيّين المشبوه في كونهم ساهموا في سرقة اليخوت الثّلاثة ساندو وبلو دلفين وبيرو ما. وفي الأثناء كان عماد الطرابلسي قد امتثل للقضاء الفرنسيّ فتمّ إيقافه واستنطاقه في تونس في السّادس عشر من ماي 2008 بتهمة "المشاركة في السّرقة المنظّمة"[2] بعدما استمع إليه حاكم التحقيق في أجاكسيو جون باستيان ريسّون (Jean- Bastien Risson) تنفيذا لإنابة عدليّة دوليّة. في 2 مارس 2009 عاد إلى فرنسا لمكافحة عزّ الدّين قلايعيّة وعمر خليل. وفي المرافعة تمسّك عماد بأقواله منكرا كلّ ما نسب إليه في قضية (البيروما) إنكارا تامّا. وقد ادّعى أنّه صعد على متن اليخت الّذي يوجد في ميناء سيدي بوسعيد ليتفقّده، لأنّ صديقا له يدعى نوفل قدّم له المركب على أنّه معروض للبيع. أنكر عزّ الدّين قلايعيّة ما صرّح به في الوهلة الأولى مؤكّدا أنّه لم يتعامل أبدا مع

---

[1] سليم بقّة: "عماد الطرابلسي: عجرفة يويو وحصانة فاسد"

[2] انجرّ عن إيقاف عماد الطرابلسي رفع بطاقة الجلب العالمية التي أطلقت ضدّه من طرف العدالة الفرنسيّة في 3 ماي 2007. وهكذا تمكن من حضور مباراة في كرة القدم بين فرنسا وتونس في 14 أكتوبر 2008 في ملعب فرنسا.

عماد بصفة مباشرة بل كان ذلك عبر وسيط اسمه شمس الدّين أو نوفل... حتّى تكون أقواله مطابقة لأقوال عماد.

كلّ شيء يوحي بأنّ شمس الدّين هذا ما هو إلا نوفل بن عبد الحفيظ دكتور القانون والكاتب العامّ السّابق لكليّة الطّبّ بتونس. وقد تمّت الإشارة إليه من قبل عماد الطرابلسي وعزّ الدّين قلايعيّة على أنه كان الوسيط، لا لشيء إلا لأنه خطر بباله منذ بضع سنوات خاطر سيئ يتمثّل في التخلّي عن عمله الأكاديمي والانطلاق في مجال الأعمال مع أخيه الّذي يدير مؤسّسة للاستيراد والتّصدير. يبدو أن هذين الرجلين كانا على خلاف مع عماد إذ رفضا مساعدته على إدارة مشاريعه رغم إلحاحه في الطلب ورفض طلب ابن شقيق السيدة الأولى لا يمكن أن يمرّ دون عقاب لأن في ذلك مساسا بهيبة الطرابلسيّة...

أوقفت الشّرطة في ربيع 2008 نوفل بن عبد الحفيظ بعد أن شدّدت عليه الرقابة طيلة عدة أسابيع لعدم احترام إشارة الضوء الأحمر. وحسبما أوردته الجهات الرّسميّة فإن هذا الرجل تم إيقافه وزّج به في السّجن لأنّ الشرطي الذي استجوبه ادّعى أنّه اعتدى عليه بالعنف. وحسبما رواه لنا أحد المحيطين بعائلة ابن عبد الحفيظ فإن عماد الطرابلسي أخطر العائلة أنّه يتعيّن على نوفل أن يشهد لفائدته أمام قاضييْ التّحقيق الفرنسيّين اللّذين ينتظر قدومهما إلى تونس للتحقيق في قضيّة (بيرو ما) إن كان حقا يطمع في استرداد حرّيته.

وفي السابع عشر من ماي فوجئ الموقوف بقدوم بعض عناصر الحرس الرّئاسيّ إلى زنزانته ليأخذوه إلى المكتب الّذي يوجد به

القاضيان الفرنسيّان. وقد أثار القاضيان خلال التّحقيق فرضية تعرّض نوفل إلى ضغوطات وقد زادهما تأكدّا وجود رجل يدخل مكتبهما ويخرج بكل حريّة. من خلال البحث أعلم نوفل المحقّقين أنه في 9 ماي 2006 اتّصل به أحد الأطراف المورّطين في سرقة (بيروما) منذ أربعة أيّام من كورسيكا ليبحث له عن مشتر محتمل للمركب فضرب لعماد الطرابلسي موعدا في ميناء سيدي بوسعيد لما يعرف عنه من ولع بالتّنزّه في البحر وقد عاين عماد المركب فعلا ثمّ غادر المكان معلنا أنّه لم يعد معنيّا بالموضوع.

وظلّ نوفل بن عبد الحفيظ قابعا في السّجن إلى حدود صيف 2009 بالرّغم من هذه التّصريحات الّتي كان يفترض أن تخلّص عماد الطرابلسي. ولا غرابة في الأمر ذلك أنّ عمادا لم يَفِ بوعده حسب المحيطين بالمقبوض عليه بل يبدو أنّه يريد أن يحمل نوفل على إمضاء شهادة اعتراف ليرسلها على الأرجح إلى العدالة الفرنسيّة. وأمام هذا الضّغط الّذي سلّط عليه كي يذعن للطّلب عاش محنة قاسية أدّت به إلى الانهيار يوم حوكم محاكمة صوريّة. ففي حين كان أحد القضاة يعدد بإطلاق سراح وشيك كان آخر يعلمه أنه سينال أربعين سنة سجنا في أحسن الحالات. بلغ القلق بنوفل مبلغا أدّى به إلى الإقدام على جرح نفسه بقطعة زجاج وهو يصيح "يحصل لي هذا لأني أعرف الكثير عن الطرابلسية"! والمؤّكد أنّ الكثير من المحامين المروّعين الذين كانوا يجتازون بهو المحكمة رأوا هذا المشهد وما زالوا يتذكّرونه.

لقد بذل عماد الطّرابلسي كلّ ما في وسعه لكي لا تتمّ إدانته من قبل العدالة الفرنسيّة، إلاّ أنّ إيقافه ورجوع اليخت إلى صاحبه هزّه هزّا. فعندما تمّ وضع الأختام على اليخت قال متأثّرا :"كنت أفضّل ان احرقه بدلا من أن أراه يغادر تونس!". وهو لا يزال يبكي لعبته المفقودة بعد مضيّ ثلاث سنوات على تلك الحادثة فأعلن على صفحة "الفايس بوك" في ربيع 2009 (مثيرا حوله بعض السّخرية) أنّه يريد الرجوع إلى خيبته القضائيّة في كتاب عنوانه "الملاّح". إنّ الأسطر الأولى التي صرّح بها الكاتب المبتدئ - حيث طغت فيها أخطاء الرسم- على شبكة "الفايس بوك" تدل على أن الكتابة لم تكن من نقاط قوة عماد في المدرسة:"وعلى غير المتوقع يجد الملاّح نفسه قد صفعته العاصفة وثبّتت قدمه في اليابسة فقد أُشعر أنّه لم يعد يستطيع أن يستقلّ مركبه ويسافر حيث يشاء !؟ !؟. إنّه إجراء عالمي ذلك الّذي مسّ الحقّ الأوّل لصديقنا وهو حرّية الإبحار والانطلاق بعيدا في عرض البحر، فيطير في الجو ويحس أنه موجود، هكذا ينزّع عماد زيّ الملاحة ليقوم بحملة مضادة يدعو من خلالها من يمكن أن يدافع عنه فيعيد بناء الوقائع على النحو الذي يرتضيه قصد مواجهة أجهزة العدالة والتصدي لكلّ من يقف ضدّه وباختصار حتى يسترد حريته في الإبحار".[1]

---

[1] مقتطف مأخوذ عن "حصريّا: مقتطفات من كتاب عماد الطرابلسي" منتدى "شكشوكة تونسيّة"، أخبار بقشيش 31 مارس 2009

انتقام ليلى

لم تبق ليلى بن علي مكتوفة اليدين بل تحرّكت هي أيضا لمساعدة ابن شقيقها على التخلّص من براثن العدالة الفرنسيّة، حتى بلغ بها الأمر طلب النّجدة من زوجها إذ توجّهت إليه مخاطبة في اختصار شديد: "افعل شيئا كي لا يقع تتبّع عماد "غير أنّ طلبها هذا اُعتبر متأخّرا حسب بعض الملاحظين المطّلعين والّذين أفادوا بأنّها حاولت في بادئ الأمر أن تتصرّف في الأمر بمفردها ذلك أنّ محمد علي القنزوعي مدير الأمن الرّهيب لم يعلم الرئيس بوصول اليخت المسروق إلى سيدي بوسعيد عملا بأوامر ليلى. علم بن علي بالموضوع بعد أن أعلم مدير ديوان جاك شيراك نظيره التّونسي مما أغضب الرّئيس غضبا شديدا وأدّى إلى إقالة القنزوعي من منصبه.

كان الرّئيس بن علي قد تدخّل سابقا لدى فرنسا كي يخلّص أحدا من عائلته تورّط في قضية، وهذا القريب هو أخوه الحبيب الذي اشتهر باسم المنصف. في بداية التّسعينيّات كان هذا الأخ حديث النّاس في فرنسا في إطار قضية"كسكسي كونكشن " وهي عبارة عن اتّجار بالمخدّرات بين فرنسا وهولندا وتونس كان منصف مورّطا فيها. عندما كانت الشّرطة الفرنسيّة تتهيّأ لإيقافه تدخّلت السّلط التونسية لدى باريس حتّى لا يتمّ تتبّعه. وأُجّرت طائرة خصّيصا كي تحضر له من تونس جواز سفر ديبلوماسيّ كان بمثابة العصا السّحرية الّتي ساعدته على مغادرة الأراضي الفرنسيّة.

لكن القضيّة المذكورة أخذت منعرجا آخر في ماي 1992 إذ تمّ إرسال بطاقة جلب ضدّ أخ الرئيس بن علي فبدأت الدّعاية عملها

لتبرئة المنصف. وانبرت الصّحافة النّاطقة باسم قرطاج تندّد بالحملة الإعلامية المنظّمة في فرنسا. وقد سعى القصر الرّئاسيّ حتّى إلى نفي ان تكون لرئيس الدّولة صلة قرابة بتاجر المخدّرات. غير أنّ هذه الحجّة لم تكن مقنعة بالطّبع. وممّا يدلّ على انزعاج السّلطات التونسيّة العليا من هذه المسألة الخبر الذي أوردته لوكونار أونشيني le Canard enchaîné[1] ومفاده أنّ (ناهد أجّاح) ابنة الجنرال مصطفى طلاس وزير الدّفاع السّوريّ والتي كانت مقرّبة جدّا في ذلك الوقت من رولان دوما Roland Dumas وزير الشّؤون الخارجيّة لدى فرانسوا ميتيران François Mittérand حاولت التّدخل لفائدة المنصف بن علي إلا أنّ هذا المتّهم حُكم عليه غيابيّا بعشر سنوات سجنا قبل ان يتوفّى فجأة إثر نوبة قلبّية حسب الرّواية الرّسميّة في 1996.

إن الوضعيّة المتعّلقة بقضية اليخت المسروق تبدو أكثر تشعّبا نظرا للمنزلة التي تحظى بها شخصيّة مالك (بيرو ما). لم يشأ الإليزي أن يجنح إلى الصّفح لو لم يكن الظّرف الدّيبلوماسيّ دقيقا: كان مقرّرا ان يؤدّي الرّئيس ساركوزي زيارة رسميّة إلى تونس في أفريل 2008 وكان مشروع الاتّحاد من أجل المتوسط في طور المخاض. وسعيا إلى تهدئة الخواطر أرسلت باريس مبعوثين، إلا أنهما لم يفلحا في التخفيف من سورة غضب ليلى بن علي. لقد انتقمت هذه المرأة بطريقتها إذ امتنعت عن المشاركة في اقتبال الرّئيس الفرنسيّ وزوجته كارلا بروني ساركوزي Carla Bruni-Sarkozy. ولم يعثر لها على أثر لا لدى وصول الثّنائي الرّئاسيّ الفرنسيّ إلى تونس، ولا عند

---

[1] لو كانار أنشيني، 15 جويلية 1992

الاستعراض الجماهيري محاطين بالأمن التونسي، ولا أثناء حفل العشاء الّذي نظمه الرّئيس بن علي بالمناسبة...! لا شك أنّ وفاة والدتها المسمّاة "الحاجّة نانا" قبل بضعة أيّام ترك في نفسها بالغ الأثر إذ كانت شديدة التعلق بها[1]، لكنّ ذلك لا يبرّر هذا الغياب. لا أحد مغفّل فتنطلي عليه هذه المراوغات والثّابت أنّ ليلى فعلت ذلك بسبب غضبها الشديد أيضا من زوجها الذّي تعاتبه على التقصير في حقّ عماد الطرابلسي فلم يسع له سعيه لأخيه منصف بن علي، بل إنّها صعّدت الأزمة بأن غادرت تونس لأسابيع عدّة قضتها بين باريس ودبي وجهتيها المفضّلتين.

في أوت 2009 بدأ غضب ليلى يهدأ قليلا إذ أنّ عماد ومعزّ الطرابلسي أفلتا من قبضة العدالة الفرنسيّة. فوسط ذهول محامي الدّفاع والحقّ المدنيّ أعلن المدّعي العامّ بباستيا أنّه لا يرى ضرورة مثول الأخوين الطرابلسي أمام القضاء الفرنسيّ، ولا ضير أن يحال الملف على أنظار العدالة التّونسيّة بحجّة أنّ تونس لا تسلّم أحدا من رعاياها لمقاضاته خارج تونس. وبذلك تأجّلت على الفور القضيّة الّتي كان سيُنظر فيها في ما بين 21 أوت و30 سبتمبر 2009...

هذه المرة أنفقت ليلى بن علي وقتا كافيا لإخضاع فرنسا. إلّا أنّ هذا الأمر لن يتكرّر كما سنرى في قضيّة معهد لويس باستور بتونس حيث ترسل البورجوازّية التّونسية الرّاقية أبناءها للحصول على ديبلوم فرنسيّ.

---

[1] وزّع أعوان أمن في لباس مدنيّ يوم الجمعة الموالي لوفاة أمّ ليلى الطرابلسي في جوامع البلاد نسخا من دعاء لترديده على روح الراحلة كما أمروا الأئمّة بفرض هذا الدعاء على المصلين.

الفصل السادس

ليلى مديرة مدرسة: قضيّة معهد باستور

عندما نتّجهُ عبر الطّريق السّريعة من تونس [العاصمة] نحو ضاحية قرطاج حيث يوجد قصر الرّئاسة، يظهر على اليمين محوّل في مستوى ميناء حلق الوادي شديد الإضاءة وعلامات كبيرة تعلن أن هذه الطّريق الجميلة تؤدّي إلى "حدائق قرطاج". فهناك توجد المدرسة الدّوليّة بقرطاج وهي مؤسسة خاصة فتحتها الرّئيسة في بداية السّنة الدّراسية 2007. أمّ هذه المدرسة في سنتها الأولى من العمل (180) مائة وثمانون تلميذا موزّعين بين السّنة الأولى ابتدائيّا والسّنة الخامسة ثانويّا، وبعد عامين ناهز عدد المرسّمين ستمائة (600) تلميذ لقاء ثمن مرتفع جدا.

إنه لمن المضحِكِ حقاّ أن نرى امرأة كليلى الطّرابلسي تنشئ مدرسة وهي التّي لم تتجاوز في دراستها المرحلة الإعداديّة حصلت منها على شهادة الكفاءة المهنيّة في الحلاقة وإن تابعت سنة 2006 عن طريق المراسلة دروسا في الحقوق بجامعة تولوز بتوجيه من الكاتب العام للرّئاسة والحقوقيّ الدّاهية عبد العزيز بن ضياء (علما أنّ هذه الدّروس التّولوزيّة وقع تنظيرها بالشّهائد التّونسيّة).

ومن المثير للضّحك أيضا أنّ زوجها زين العابدين لم يجتز في حياته امتحان البكالوريا ممّا جعل بعض أصحاب الغمز واللّمز يلقبّونه تندّرا بـ«باكالوريا ناقص ثلاثة».[Bac-3] يقينًا أنّ بن علي وليلاه يعانيان من عقدة كبيرة تجاه العالمين المدرسيّ والجامعيّ وبسبب من هذه العقدة، وبما أن العائلة في حاجة ماسّة إلى شيء من

الهيبة تحمّست البنت الكبرى نسرين وابن خالها عماد للحصول على شهادة الباكلوريا "فاقتلعاها" سنة 2007 بامتياز باهر لم يكن يتوقّعه أحد والحال أنّ نسرين هذه كانت قد غادرت المعهد الفرنسيّ بميتوال فيل (الّذي أصبح سنة 1983يسمّى معهد منداس فرانس) في نهاية السّنة الخامسة ثانويّا ثمّ ما إن أدركت الثّامنة عشرة من عمرها حتى تزوّجت الماطري الابن (انظر الفصل الموالي) وظلّت سنتها تنتظر مولودها الأوّل. وفي سنّ الثّانية والعشرين من عمرها، وبضغط من أمّها، حصلت على شهادة الباكالوريا بمعدّل 16 من عشرين على غير ما كان يتوقّعه الجميع [مثلما أسلفنا] أمّا عماد الّذي عُرف بكسله فقد بلغ آنذاك الثّالثة والثّلاثين من عمره وكان غادر مقاعد الدّراسة منذ زمن طويل.

السّطو على حقل التّعليم بمساعدة فرنسا

لم يكن تحقيق التّقدّم المعرفيّ بالضّرورة الهدفَ الأوّل الذي كانت ترمي إليه ليلى عندما أسّست المدرسة الدّوليّة بقرطاج: لقد وقع اختيار الرئيسة في الحقيقة على قطاع مازال إلى حدّ اللّحظة الرّاهنة في مأمن من أطماع زمرتها، فالعقارات والفضاءات التّجاريّة الكبرى والسّياحة والفلاحة جميعها صارت فعلا إلى الطرابلسيّة، كأنّ الوقت حان للاهتمام بالتّعليم الخاصّ من الآن فصاعدا القطاع الّذي يعرف اليوم أوج نهوضه بسبب تدهور قطاع التّربية العموميّ.

بلغ تعداد المؤسّسات الخاصّة بتونس سنة 2009 (376) ثلاثمائة وستّا وسبعين مؤسسة يؤمّها سبعون ألف (70000) تلميذ. وقد فتحت في السّنة الدّراسيّة 2008/2007 فقط خمس وعشرون (25) مؤسّسة

جديدة. فالتّعليم الخاصّ مورد ثروة كبير... وكما هو الشّأن في كثير من البلدان الأخرى فإن التعليم الخاصّ ينتعش ويتطور فعلا بسبب التّدهور الحادّ في الخدمات التربويّة العموميّة: مستوى في انحدار وأجور تتدهور ومحاباة في إسناد الشّهائد وإحباط عام.

مسكين بورقيبة هذا الذي عقد الرهان على مجانيّة التّعليم وعلى اعتباره حقًّا للجميع وكان يخصّص لهذا الهدف النّبيل ما يقارب الثّلث من ميزانيّة الدّولة...

تمّ التّفكير في إحداث المدرسة الدّولية بقرطاج وبدأ الإعداد لهذا المشروع بهمّة ونشاط. وسعيا إلى تدعيم هذا المشروع والتّعجيل بإنجازه اشركت ليلى صديقتها المبجّلة المرموقة (وصاحبة الثّروة الطّائلة) سهى عرفات ْوالمعلوم أنّ أرملة الزّعيم الفلسطينيّ المتوفّى في نوفمبر 2004 عاشت بتونس مدّة طويلة واستقرّت بها منذ سنة 2005، كما كانت المرأتان قد استثمرتا معا في كثير من الميادين مثل خدمات الهاتف الجوّال والزّيوت والمشاريع العقّارية التي يموّلها الخليجيّون.

تمتّنت أواصر الصّداقة بين المرأتين إلى درجة أنّ ليلى «القهرمانة» خامرت ذهنها فكرة تزويج سهى من أخيها الأكبر بلحسن المقترن أصلا بابنة الهادي الجيلاني رئيس منظمة أصحاب الأعمال. وقد كان من المفترض أن يطلّقها أوّلا حتّى تتمّ هذه (الصّفقة).

استولت ليلى وسهى مَعًا سنة 2006 على أرض شاسعة على ملك الوكالة العقاريّة للسّكنى وهي مؤسّسة تعود بالنّظر إلى الدّولة، الأمر الذي يسّر لهما بعث مؤسّستهما المشتركة، إلا أنّه سرعان ما دبّ الخلاف بين ليلى وسهى حول كيفيّة تسيير المؤسّسة وتحديد

المسؤوليات فيها وتقاسم الأرباح. فأرغمت سهى على مغادرة البلاد التّونسية خلال صائفة 2007 ولجأت إلى مالطة صحبة ابنتها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ انتزع النّظام منها محلّ الإقامة الفاخر بقمّرت وسحب منها الجنسيّة التّونسيّة بأمر مؤرخ في 2 أوت 2007.

وفي إطار حرص سيادة الرّئيس على دعم الثّقافة والتّربية أو بالأحرى مساندة المشاريع المُدِرّة لزوجته العزيزة أذن بن علي يوم 31 أوت 2007 بإسناد منحة (تمويل) إلى المدرسة الدّولية بقرطاج قدرها 1.8 مليون دينار (850.000 أورو وهو ما يساوي رسميًا رُبعَ التّمويل الجمليّ للمشروع). وهذا المبلغ يكفي لبناء ستّين قاعة تدريس ما أحوج البلاد إليها. ولم يقتصر الأمر على هذه المنحة بل حرصت وزيرة التّجهيز سميرة خياش بلحاج على متابعة أشغال بناء المدرسة بنفسها فضلا عن صرف رواتب المدرّسين من ميزانيّة الدّولة واستغلال أعوان البريد الرّسميين في إبلاغ مراسلات المعهد إلى أولياء التّلاميذ.

نتائج جدّ متوسطة

رغم كلّ هذه الامتيازات الّتي كنّا بصدد ذكرها كانت نتائج مدرسة ليلى جدّ متوسّطة والحال أنّ المنتظر منها أن تقدّم تعليما جيّدا «مطابقا للبرامج الفرنسية» ولعلّ السبب يعود إلى رداءة التأطير، فأوّل من تولىّ إدارة هذه المؤسسة فرنسي مبعد لعدم الكفاية من البعثة الثّقافية الفرنسيّة بالمرسى ممّا جعله يفشل فشلا ذريعا ثمّ تعاقب على هذه المؤسّسة عديد المسؤولين البيداغوجيّين وحلت صائفة 2009 دون أن يُفتح القسم الأمريكيّ بالمعهد ودون الإعلان عن نتائج

المؤهل. ويمكن القول إجمالا إنّ الأداء كان "مخيّبا للآمال" مثلما أقرّ بذلك أحد الديبلوماسيّين الفرنسيّين.

إنّ كلّ الذي سبق ذكره لا قيمة له ما دامت مؤسّسة السّيّدة الرّئيسة تحظى بعناية فائقة وتنعم بمباركة عديد الأطراف. ففي خريف 2007 دشّن السّفير الفرنسيّ سارج دي غالي المدرسة الدّولية بقرطاج، ولعلّه من المفيد القول بأن زوجته كانت من روّاد نادي عليّسة الذي أنشأته ليلى بسيدي بوسعيد، تستضيف فيه صديقاتها الحميمات لتجاذب أطراف الحديث في جلسة شاي أو في حصّة تدليك او في صالون حلاقة. إنّ فرنسا تتصرّف باعتبارها طرفا حليفا في هذا الملفّ، ففي ربيع 2008، وبعد ستّة أشهر من التّدشين، اعترفت وزارة التّربية القوميّة الفرنسيّة بهذا المعهد وقد جرت العادة ألا ّيتمّ ذلك قبل مرور ثلاث سنوات (النشاط مدّة سنتين مع سنة للمراقبة البيداغوجيّة)

وقبيل أن تتمّ دعوة نيكولا ساركوزي إلى زيارة تونس بصفة رسميّة في أفريل 2008 أذن الرّئيس الفرنسي بإلحاق لفيف من المدرّسين بالمدرسة الدّولية بقرطاج فصرّح آنذاك أحد الدّيبلوماسيّين العاملين بتونس قائلا: "إنّ هذا التّبجيل الذّي يحظى به مشروع تابع لقصر قرطاج يدعونا إلى الاستغراب". لكن يجب القول إن رئيس الدّولة كان يريد إنجاح القمّة المتوسّطيّة في جوان 2008 مهما كان الثّمن.. وكان مستعدّا لكل شيء حتّى يستميل بن علي وزوجته".

وبالإضافة إلى كلّ ذلك كان ينبغي الحرص أيضا على أن لا يكون لمدرسة ليلى أيّ منافس، لكن سبق في 2005 أن فُتح بتونس معهد

لويس باستور وهو معهد مرموق يُعدّ التّلاميذ لشهادة الباكالوريا وفقا للبرامج الفرنسيّة والتّونسيّة في الآن معا. كان على رأس هذا المعهد وهو التابع لمؤسسة بوعبدلي كل من محمّد وزوجته مادلان بوعبدلّي اللذين أثبتا كفاءة عالية في 1988 عندما واصلا الإنجازات التّربويّة التي كان حققها مجمع الرّاهبات الدّيني سان جوزاف (القديس يوسف) وكان هذا الزّوج يتولّى الإشراف بنفسه على تكوين 1400 تلميذ موزعين على مرحلتي الابتدائي والإعداديّ وجلّهم من أوساط مثقّفة وبورجوازيّة من تونس العاصمة. لقد كان المستوى ممتازا إلى حدّ أنّ الزّين وليلى لم يتردّدا في إلحاق ابنتيهما نسرين وحليمة بهذا المعهد.

معهد باستور منافس يجب التّخلّص منه

يا لها من مفاجأة! يوم 10 ماي 2007 وقبل خمسة أشهر من فتح مدرسة ليلى الدّوليّة، أرسلت وزارة التّربية التّونسية أمرا تعسّفيا للزّوجين بوعبدلّي تقول فيه:

«لقد علمنا عن طريق إعلانات إشهاريّة نشرتها مؤسّستكم في الجرائد اليوميّة أنّكم تسجّلون تلاميذ في قسم البكالوريا للدّراسة وفق نظام البعثة الثّقافيّة الفرنسيّة بالبلاد التّونسيّة، ونحن، إذ نسجّل استغرابنا من هذه المبادرة، فإنّنا ندعوكم إلى الكفّ عن ترسيم التّلاميذ وإلى إلغاء إعلاناتكم في انتظار الحصول على ترخيص نهائيّ».

هاهما الزّوجان بوعبدلّي متّهمان بالخروج عن أصول التّعامل الثّقافي! بل الأخطر من ذلك هاهي السّلط ترتاب فيهما وتدّعي

انهما يعملان لصالح جهات أجنبيّة! لقد ادّعت الإدارة، عن سوء نيّة، انّها لم تُسلّم المسؤولين عن المعهد أيّ رخصة تخوّل لهم فتحه منذ سنة 2005 في حين يؤكّد القائمون على هذا المعهد أنّهم تسلّموا الرّخصة حسب الأصول ووفقا للتّراتيب المعمول بها في الوزارة (وزارة الإشراف). وباختصار شديد وجدت المؤسّسة نفسها في وضع غير قانوني لا تحسد عليه وفق هذا المنطق وبما أنّها تعمل خارج القانون ما عليها إلاّ غلق أبوابها.

لقد تجاوزت ليلى وأقرباؤها هذه المرّة الحدود، فالتّربية منفعة عامّة ترقى إلى مرتبة التّقديس في عيون النّخبة التّونسيّة التّي تُعدّ من أفضل النّخب تكوينا في حوض البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان أفراد هذه النّخبة مضطرّين إلى غضّ الطّرف عن تعسّف النّظام منذ عشرين سنة، إذ كانوا يحقّقون رغم كلّ شيء بعض مصالحهم فإنّهم لا يقبلون السّكوت عن حقّهم طالما تعلّق الأمر بالشّأن التّربوي لذلك صاح أولياء التّلاميذ من أطبّاء ومحامين وجامعيّين بصوت واحد: ارفعوا أيديكم عن هذه المؤسّسة، إنّها مؤسّسة الجودة والامتياز! ثم راحوا جميعا . النّساء يفقن الرجال . يحرّرون عريضة تطالب بإعادة فتح معهد لويس باستور. أمضى العريضة 1300 من الأولياء ومن أهمّ ما جاء فيها: "نحن الممضين أسفله، إيمانا منّا أنّ تحسين مستوى التّعليم في البلاد التّونسيّة واجب وطنيّ، وإدراكا منّا أنّ معهد لويس باستور يحقّق لتلاميذه مستوى جيّدا من التّعليم ويسجّل نتائج باهرة، يُعبّرون عن مفَاجأتهم بالقرار الإداري القاضي بغلق هذا المعهد، ويطالبون السّلطة الإداريّة بتقديم المسوّغات التّي استندت إليها في اتّخاذ هذا الإجراء بصفة علنيّة ودون أيّ تعتيم وأن تفسح المجال لمدير

المعهد كي يناقش هذه المسوّغات بحريّة تامّة على أن يقع توثيق جميع هذه المجريات في تقرير يحرّر للغرض" هذا ما ختم به أولياء التّلاميذ أبناء بورجوازية الحاضرة الّذين تجنّدوا ضدّ حُكم بدا أصمّ لا يعي.

أمّا الوزارة فتصامّت بالطّبع ولم تأبه للأمر وأمّا الدّيبلوماسيّة الفرنسيّة فتميّزت بعدم تدخّلها في الموضوع. وما أن تولّى نيكولا ساركوزي مهامّه على رأس الدّولة الفرنسيّة حتّى خاطبته مادلان بوعبدلّي مديرة المعهد، بتاريخ 29 ماي، تطلب إليه باسم الفرنكوفونيّة مساعدتها على إنقاذ مؤسّستها. وممّا علّلت به طلبها أنّ «السّبب غير المعلن لغلق مؤسّستها يكمن في التّخلص من كلّ منافس لمؤسّسة خاصة أخرى من جنس مؤسّستها هي المدرسة الدّولية بقرطاج التي بعثت بمبادرة من قبل كل من السيّدة ليلى بن علي، زوجة رئيس الجمهوريّة، والسيّدة سهى عرفات».

أجابها يوم 9 جويلية مدير ديوان نيكولا ساركوزي، سادريك قوباي Cédric Goubet بأنّه أحال هذا الموضوع الساخن إلى وزارة الخارجية قائلا "لم أتوانَ عن تبليغ شواغلك إلى السّيد وزير الخارجيّة".

لم يحدث شيء، مع ذلك، خلال الصّيف، فأخذت السيّدة مادلان بوعبدلّي المرأة العنيدة الشجاعة أجمل أقلامها لتخاطب الإيليزي يوم 22 سبتمبر قائلة: «أنا حريصة على إحاطتكم علما بأنّي لم أتلقّ أيّ جواب عن خطابي الموجّه إلى السيّد وزير الشّؤون الخارجيّة والأوروبيّة». وكان لا بدّ من انتظار تاريخ 31 ديسمبر 2009 كي يطلع وزير الشّؤون الخارجّية بارنار كوشنار على المسؤولين في معهد

لويس باستور برسالة يقول فيها: «نحن مدينون كثيرا لشخصيّات ملتزمة مثلكم في النهوض بتعليم لغتنا ونشر ثقافتنا ومعهد لويس باستور يُعدّ واحدا من ركائز التّعاون الثقافيّ واللّغويّ الفرنسيّ التونسيّ».

وكم هي كثيرة أفانين الإطراء التي كان يكيلها هذا الرّجل الشّجاع كوشنار للمؤسسة وأصحابها وكم هي دالة في نفس الوقت على التّهرّب من التّدخّل في الموضوع. وهاهو كوشنار يواصل ردّه فيقول: «ونحن، إذ نعبّر لكم عن عجزنا عن التّدخّل في الحوار الدّائر بينكم وبين السلط التّربويّة التّونسيّة، نأسف لعدم الاستجابة لطلبكم المتمثّل في تركيز قسم للفرنسيّة في صلب مؤسّستكم.» أيّة شجاعة هذه؟ ولِمَ التهرّب من المسؤوليّة؟ هذا حقّا دفاع بائس عن الفرنكوفونيّة لا يورث في النّفس غير الرّثاء. ومنذ ذاك الصّيف المشؤوم لسنة 2007 لم يفتح معهد باستور أبوابه من جديد، أفلا يحقّ لنا أن نتمثّل بفكتور هوجو في قوله: "من أغلق مدرسة فقد فتح سجنا"؟

لكن علينا أن نلاحظ على كلّ حالّ أنّ تونس الزّين وليلى قادرة تعسّفا وبإعانة من فرنسا على غلق مؤسّسة في قمّة عطائها.

وآخر ما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب أنه عندما تحوّل الوزير الأوّل الفرنسيّ فرانسوا فيّون إلى تونس في أفريل 2009، نُظّمَ حفل استقبال في السّفارة وكانت مادلان بوعبدلّي من المدعوّين بصفتها رئيسة منظّمة تُعنى بالمسنّين من أصل فرنسيّ، وما إن علمت أنّ فالاري باكراس وزيرة التّعليم العالي والبحث حاضرة في هذا الحفل، حتّى

تقدّمت نحوها تريد توضيح المشكل إلاّ أنّ الوزيرة تحاشتها حالما شرعت هي في الحديث.

الشّهيّة إلى العقّارات والامتيازات اللاّمشروعة

يُوجَدُ في قضيّة معهد باستور ما هو أكثر خطورة. فشراسة هجوم ليلى الطرابلسي على مؤسّسة بوعبدلّي لا تعود إلى التّنافس بين المؤسّستين فقط، ولكن إلى ذلك كانت ليلى تستهدف أصحاب معهد باستور أنفسهم منذ عدّة سنوات وذلك لسببين اثنين على الأقلّ:

- مشاريع ليلى العقاريّة.
- امتناع المؤسّسة عن تمتيع أبناء زمرة الطرابلسي ببعض الامتيازات.

إنّ الأرض التيّ تمسح 10.000 متر مربعّ في وسط العاصمة، 82 شارع محمّد الخامس، والتي وضعت ليلى عليها يدها لا تقدّر بثمن. فمنذ زمن طويل كانت تراود الطّرابلسيّة فكرة امتلاك فضاء تجاريّ كبير وهو نشاط يدرّ كسبا وافرا وخصوصا بالبلاد التّونسيّة. ومثلما سبق أن رأينا، تستغلّ زمرة شيبوب التي تزاحم الطرابلسيّة مغازة كارفور منذ سنة 2001، فصهر الرّئيس زوج إحدى بناته من زوجته الأولى كان فعلا مع خاله، توفيق الشايب، الوسيط السّعيد الّذي ساعد على تركيز هذا الفضاء التّجاريّ المشهور بتونس. لذلك أراد الطّرابلسيّة، هم أيضا، إقامة مشروع شبيه بكارفور بالاتّفاق مع جيون كازينو. واختارت له ليلى موقعا منذ مدّة طويلة قطعة الأرض الرّائعة

التي على ملك مؤسّسة بوعبدلّي حيث توجد المدرستان الإعداديّة والابتدائيّة.

إنّ الأمر الذي أضحى يشغل بال ليلى الطرابلسي أكثر من سواه بكلّ جدّ هو هذا الصّدود الّذي ما فتئت تلقاه مؤسّسة الرّئاسة من لدن الزّوج بوعبدلّي حيال ما كانت تنتظر الحصول عليه من امتيازات لفائدة أبناء الزّمرة الّذين يتابعون دروسا بهذه المدارس.

وممّا يمكن ذكره من الحوادث الطّارئة التي كانت محلّ خلاف بين الطّرفين ما حصل مع سفيان بن علي نجل المنصف الأخ الأصغر للرّئيس والمورّط في قضيّة (كسكسي كونكشون) قبل أن تقبض عليه العدالة الفرنسيّة سنة 1992، وقبل أن يفارق الحياة سنة 1996 جرّاء نوبة قلبيّة حسب الرّواية الرّسميّة وفي ظروف ما زالت غامضة في نظر البعض الآخر. بسبب أبٍ هذه هي صورته سيتوجه الطّفل الصّغير سفيان إلى المدرسة وهو يشعر بنقص دون شكّ. قدم صبيحة أحد الأيّام إلى المدرسة غير حليق وفي هيئة لا تتوافق ونظام المدرسة الإعداديّة إذ يحضر التّلاميذ كل صباح وهم يلبسون ميدعاتهم ويحيّون العلم. رُفِتَ سفيان ثلاثة أيّام فأرسل المنصف من فوره مديره التّجاريّ يستفسر الأمر، وتمّت تسوية المشكل بطريقة ودّيّة.

وفي مرة ثانية صفع سفيان تلميذا، فرفت مدة ثمانية أيّام، وحصلت التّدخّلات من جديد وسوّي المشكل على نحو وعد بمقتضاه سفيان مدير المدرسة الإعدادية محمّد بوعبدلّي بأنّه لن يعيد الكرّة وهذا [كلام رجال]. وبذلك وجدَ الطرفان أرضيّة للتّفاهم، والحق يقال أنّ المنصف مهما كانت درجة فظاظته لم يزعم يوما أنّه سيملي على

القائمين على المدرسة قانون زمرته، فنحن في نظام مازال يحتفظ مع ذلك ببعض النّواميس.

يقول وليّ قديم لأحد التّلاميذ حريص على مؤسسة بوعبدلّي معلّقا: "ما زلنا نعيش في عهد يحترم فيه النّاس بعض قواعد الحياة الجماعيّة يستوي في ذلك منصف بن علي وغيره من الناس مهما كان صنف نشاطهم".

ومنذ هذا التّاريخ تابع سفيان دروسا غامضة في سويسرا ثمّ تزوّج سنة 2002 البنت الثانية للهادي الجيلاني رئيس منظمة أصحاب الأعمال. وهكذا أضحى يعيش حياة الرخاء والرفاه إذ كان يشتغل في صناعات لا تخضع للضّرائب duty-free. أمّا أرملة المنصف فكانت تملك سلسلة محال تجاريّة مختصة في المنتوجات الغربيّة. [والحاصل] حين ننتمي إلى القصر نستطيع العيش [في رفاهيّة] دون شهائد في تونس ليلى.

على مقاس أبناء زمرة الطّرابلسي

الجولة الثّانية: رغب شقيق ليلى الأكبر بلحسن وزوجته، بعد فترة، في تسجيل ابنتهما "يامينة" ذات الثّلاث سنوات ونصف في القسم التّحضيريّ بمؤسّسة بوعبدلي وكانت الإجابة بأنّ ذلك غير ممكن وأنه يجب الانتظار حتّى تبلغ البنيّة خمس سنوات. إلاّ أنّ ليلى وجّهت طلبا جديدًا تبعه تدخّل من حامد مليكة المستشار لدى الرّئاسة، وباءت كلّ المحاولات بالفشل فلم يستجب الزّوج بوعبدلّي لأحد.

الجولة الثّالثة سنة 1998: سجّل الزّين وليلى ابنتهما الثّانية حليمة ذات الخمس سنوات بالسّنة الأولى بالمدرسة الابتدائية والأوْلى ان تكون في المستوى الأدنى. وبما أنّ البنيّة كانت تشقى في متابعة الدّروس في القسم تدخّلت ليلى وطلبت حذف دروس الانقليزيّة والفرنسيّة بالنّسبة إلى جميع تلاميذ المؤسسة إلاّ أن الطّلب جوبه بالرفض لذلك غادرت حليمة المدرسة.

الحادثة الأخيرة جدّت سنة 2004 وكانت الأخطر لأنها كانت اختبارا حقيقيّا في «ليّ الذّراع» بين السّلطة والزوج بوعبدلّي. فقد رغبت السّيّدة بن يوسف، المحامية الخاصّة لكلّ من ليلى وبلحسن، في تسجيل ابنتها بالمدرسة الإعداديّة بالمؤسّسة، لكن هيهات!، لأنّ معدّل هذه الفتاة كان دون ثمانية من عشرين ورفض الزّوج بوعبدلّي قبولها في المدرسة الإعدادية.

سيتسبّب هذا الرّفض الّذي حصل قبل ثلاث سنوات من إغلاق معهد باستور في نشوب حريق حقيقيّ. يقول محمّد بوعبدلّي في تصريح أفضى به إلى صحفيّ أجنبيّ: «لقد تمّت مهاجمتنا من جميع الجهات، جُمّدت أرصدتنا البنكيّة وصار عدول التّنفيذ يطرقون أبوابنا كلّ يوم تتالت المغصّات على معدتي ولم أعد قادرا على ابتلاع أيّ شيء». ومع ذلك رأى المسؤولون عن المؤسّسة أن لا استسلام لضغوط قصر قرطاج.

ويواصل بوعبدلّي القول: «نحن أناس نعرف كيف نقول لا» كان عَلَيْه وزوجته أن يتسلّحا بكثير من الجرأة، فقد اتّصل وزير التّربية آنذاك وسفير تونس بباريس لاحقا محمّد رؤوف النّجار بالمسؤولين عن

هذه الإهانة التي لا تُحتمل [قائلا]: «اختاروا واحدة من اثنتين، إمّا ان تقبلوا هذه التّلميذة وإمّا أن تُغلق مؤسّستكم»، فأجابه محمّد بوعبدلّي:"لا تنسَ أنت أيضا أنّك موجود على مقعد غير ثابت". وهاج نظام بن علي أمام هذه المقاومة غير المنتظرة، فأمرت المحكمة الابتدائيّة بتونس العاصمة بإبعاد مادلان بوعبدلّي، وعيّنَ مدير جديد وتمّ تسجيل ابنة محامية ليلى والحال أنّ السّنة الدّراسيّة قد بدأت بَعْدُ بالمدرسة الإعداديّة.

لم يَكُنْ الطّرابلسيّة يتوقّعون موجة الاحتجاجات الّتي ستتبع ذلك، فأولياء التّلاميذ سيتضامنون مع الإدارة ويشُنّونَ إضرابا بالمؤسّسة ويُكثرون من مطالب عقد الجلسات. أُجْبِرَت السّلطة أخيرا على التّراجع وألغيت القرارات العدليّة وأُعِيدَت السّيدة بوعبدلّي إلى سالف منصبها.

ولم تتحرّك الخارجيّة الفرنسيّة في هذه المرّة أيضا وبعد أن أُسقط في يد الرئيس بن علي قام بإعلام أصحاب المؤسّسة بأنّه لم يكن يعلم شيئا عن الموضوع طبعا، فزعم [قائلا]: «لقد غلّطوني، لقد قالوا لي إنّ السيّدة بوعبدلّي [وهي الّتي تنحدر من أصل فرنسي] عنصريّة واستعماريّة».

إنّ بن علي الصّديق الحميم للغرب لا يتردّد لحظة في لعب دور الوطنيّ الفجّ عند مواجهته الهجمات المسلّطة عليه من الصّحافة الفرنسيّة.

صواريخ سكود مسدّدة بإحكام

لم تتوقّف المضايقات ضد عائلة بوعبدلّي، فمسألة إغلاق معهد باستور سنة 2007 سمّمت الأجواء أكثر فأكثر: رسائل إلكترونيّة تُغيّر وجهتها وخطوط هاتف مراقبة، وزيارات مراقبة صحيّة متكرّرة ومراقبات جبائيّة معمّقة وتتبّعات قانونيّة مكثّفة.

تمّ توقيع أمر في فيفري 2008 يتعلّق بالمدارس الخاصّة فُصِّلَ عَلَى المَقَاس لنَسْفِ المؤسّسة. فمنع بمقتضى ذلك الجمع بين شعبتين في نفس المؤسّسة كما هو الحال... إحداهما تعدّ التّلاميذ لنيل الشّهادة التّونسيّة والأخرى تعدّهم لنيل الشّهائد الأجنبيّة. وبمَا أنّ المؤسّسة منعت من العمل، فإنّها فقدت إذن كلّ أمل في فتح أبوابها في يوم من الأيّام. هكذا تتصرّف السّلطة بالبلاد التّونسيّة: تلجأ في مرحلة أولى إلى الإجراءات التّعسّفيّة وفي مرحلة ثانية "تشرّع" لما تأتيه هي من تجاوزات بتعديل التّراتيب أو توظيف العدالة للغرض. ثم ظهرت معايير جديدة تخصّ سير العمل بالمدارس الخاصّة تقضي أن تكون مساحة قاعة التّدريس 42 مترا مربعا وهو ما سيخلق صعوبات لمجمل مؤسّسة بوعبدلي في إنجاز التّعلّمات على الوجه المطلوب إذ أنّ مساحة القاعة في هذه المؤسسة لا تتجاوز في أفضل الحالات الأربعين مترا مربعا. بهذا تكون المؤسسة قد أُصيبت في الصميم، فاضطرّت تبعا لذلك إلى القيام بعدّة تحويرات في المحلاّت ستكلّفها ثمنا باهضا جدا. إنّ النّظام التونسي شرس بحقّ.

راجت سرّا مثالب غير معروفة المصدر، فأصبحنا نقرأ في الصّحافة المتشيّعة للنّظام، "عن مجموعات مريبة من المدرّسين يعملون بمدرسة

هذه الإهانة التي لا تُحتمل [قائلا]: «اختاروا واحدة من اثنتين، إمّا ان تقبلوا هذه التّلميذة وإمّا أن تُغلق مؤسّستكم»، فأجابه محمّد بوعبدلّي:"لا تنسَ أنت أيضا أنّك موجود على مقعد غير ثابت". وهاج نظام بن علي أمام هذه المقاومة غير المنتظرة، فأمرت المحكمة الابتدائيّة بتونس العاصمة بإبعاد مادلان بوعبدلّي، وعيّنَ مدير جديد وتمّ تسجيل ابنة محامية ليلى والحال أنّ السّنة الدّراسيّة قد بدأت بَعْدُ بالمدرسة الإعداديّة.

لم يَكُنْ الطّرابلسيّة يتوقّعون موجة الاحتجاجات الّتي ستتبع ذلك، فأولياء التّلاميذ سيتضامنون مع الإدارة ويشُنّون إضرابا بالمؤسّسة ويُكثرون من مطالب عقد الجلسات. أُجْبِرَت السّلطة أخيرا على التّراجع وألغيت القرارات العدليّة وأُعِيدَت السّيدة بوعبدلّي إلى سالف منصبها.

ولم تتحرّك الخارجيّة الفرنسيّة في هذه المرّة أيضا وبعد أن أُسقط في يد الرئيس بن علي قام بإعلام أصحاب المؤسّسة بأنّه لم يكن يعلم شيئا عن الموضوع طبعا، فزعم [قائلا]: «لقد غلّطوني، لقد قالوا لي إنّ السيّدة بوعبدلّي [وهي الّتي تنحدر من أصل فرنسي] عنصريّة واستعماريّة».

إنّ بن علي الصّديق الحميم للغرب لا يتردّد لحظة في لعب دور الوطنيّ الفجّ عند مواجهته الهجمات المسلّطة عليه من الصّحافة الفرنسيّة.

صواريخ سكود مسدّدة بإحكام

لم تتوقّف المضايقات ضد عائلة بوعبدلّي، فمسألة إغلاق معهد باستور سنة 2007 سمّمت الأجواء أكثر فأكثر: رسائل إلكترونيّة تُغيّر وجهتها وخطوط هاتف مراقبة، وزيارات مراقبة صحيّة متكرّرة ومراقبات جبائيّة معمّقة وتتبّعات قانونيّة مكثّفة.

تمّ توقيع أمر في فيفري 2008 يتعلّق بالمدارس الخاصّة فُصِّلَ عَلَى المَقَاس لنَسْفِ المؤسّسة. فمنع بمقتضى ذلك الجمع بين شعبتين في نفس المؤسّسة كما هو الحال... إحداهما تعدّ التّلاميذ لنيل الشّهادة التّونسيّة والأخرى تعدّهم لنيل الشّهائد الأجنبيّة. وبِمَا أنّ المؤسّسة منعت من العمل، فإنّها فقدت إذن كلّ أمل في فتح أبوابها في يوم من الأيّام. هكذا تتصرّف السّلطة بالبلاد التّونسيّة: تلجأ في مرحلة أولى إلى الإجراءات التّعسّفيّة وفي مرحلة ثانية "تشرّع" لما تأتيه هي من تجاوزات بتعديل التّراتيب أو توظيف العدالة للغرض. ثم ظهرت معايير جديدة تخصّ سير العمل بالمدارس الخاصّة تقضي أن تكون مساحة قاعة التّدريس 42 مترا مربعا وهو ما سيخلق صعوبات لمجمل مؤسّسة بوعبدلي في إنجاز التّعلّمات على الوجه المطلوب إذ أنّ مساحة القاعة في هذه المؤسسة لا تتجاوز في أفضل الحالات الأربعين مترا مربعا. بهذا تكون المؤسسة قد أُصيبت في الصميم، فاضطرّت تبعا لذلك إلى القيام بعدّة تحويرات في المحلاّت ستكلّفها ثمنا باهضا جدا. إنّ النّظام التونسي شرس بحقّ.

راجت سرّا مثالب غير معروفة المصدر، فأصبحنا نقرأ في الصّحافة المتشيّعة للنّظام، "عن مجموعات مريبة من المدرّسين يعملون بمدرسة

بوعبدلّي الخاصّة تشنّع الرجل وتفتري عليه وتزعم أنّها: "اكتشفت في بوعبدلّي شخصيّة جديدة، شخصيّة رجل دعيّ متكبّر متعجرف غير أصيل وانتهازيّ بامتياز رجل يلهث وراء المطامح المتجددة ويصطنع لها من الخصال ما يتنافى والقيم الّتي ترتفع بعالم التّربية إلى مرتبه القداسة والإجلال".

ويضيف هؤلاء المنتقمون المقنّعون: "لم يقف السّيّد بوعبدلّي عند هذا الحدّ بل تجاوزه ليتحوّل في سبيل تحقيق مطامحه عن مهمّته الأصليّة، من رجل تَعليم إلى رجل استعلامات يتذلّل للأجانب الّذين يحرصون على الاستفادة من خدماته."

ورغم حرب الاستنزاف الخسيسة الّتي شنّت على محمد بوعبدلي فإنّ نتائج الشّهادات الوطنيّة الّتي حقّقتها هذه المؤسسة تُعدّ نتائج استثنائيّة إذ بلغت نسبة النّجاح 100٪ ونسبة النّاجحين بامتياز بلغت هي أيضا 100٪ الأمر الذي جعل عدد المقبلين على الترسيم بالمدرستين الابتدائيّة والإعداديّة يتضاعف في 2009 على غير المعهود.

لقد كانت صدمة بوعبدلّي وقرينته قويّة حين أحسّا بما سلّط عليهما من تعسّف وآلمهما أن يريا حياتهما الّتي كرّساها في خدمه الرّسالة التّربويّة النّبيلة تداس وأن يعيشا تحت طائلة الخوف من ردود فعل النّظام العنيفة حينها آثر الزّوجان الصّمود وآليا على نفسيهما ألاّ يستسلما فعزم محمّد بوعبدلّي عشيّة الانتخابات الرّئاسية لشهر أكتوبر 2009 على نشر كتاب يشهّر فيه بممارسات النّظام عنوانه: اليوم الّذي أدركت فيه أنّ تونس ليست بلد حرّيّة...

هذا المهندس في الإعلاميّة المتّزن، والهادئ والمعجب ببورقيبة كان قد عاد إلى تونس بعد سنة 1972 وانخرط في المعارضة ضمن حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين. ومنذ أن انطلق مع زوجته في إنشاء مشروع تربويّ سنة 1988 فضّل أن يظلّ بعيدا عن الحياة السّياسيّة لأنّ عهدها قد ولّى. يقول محمّد بوعبدلّي في مقدّمة كتابه: «نقترح في هذا الكتاب جملة من الإصلاحات الّتي نراها ضروريّة لإنقاذ البلاد وندعو كلّ المواطنين إلى الانخراط في هذا المسار ومساندته.».

لكن لِم [يحصل هذا] اليوم ؟ وما سبب هذا التّأخير ؟

لقد برهن أعضاء البورجوازيّة التّونسيّة، لمدّة طويلة، على تسامح كبير إزاء النّظام التّعسّفي الاستبدادي للجنرال بن علي. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هذا العسكريّ الذي أصبح بوليسا قد حماهم بصفة ناجعة من المدّ الإسلاميّ وأنّه أفرد المبادرة الخاصّة في المجال الاقتصادي إلى حدّ الآن بنصيب وافر من العناية. ثمّ جاء الاتّفاق مع الاتّحاد الأوروبيّ- وهو أوّل اتّفاق يُمضى من قبل دولة مغاربيّة- ليدعم المتحمّسين من رجال الأعمال ويضمن مصالحهم وأمّا الحياة الاقتصاديّة فقد استطاعت أن تحافظ على أهمّ المكتسبات الّتي تحقّقت في العهد البورقيبي وإن ظلّت دون تلك "المعجزة" الّتي أشاد بها جاك شيراك. وهكذا غيّرت الطّبقة الحاكمة قناعاتها ومسيرة محمد بوعبدلّي خير دليل على هذا التّغيّر في العقليات ومّما يؤكّد ذلك اتّساع هامش الحريّة الّذي أباحه العديد من المسؤولين الاقتصاديّين والسّياسيّين التّونسيّين لأنفسهم وبدأوا يجرؤون على حرّية التّعبير وإن كان ذلك بكثير من الحذر.

غير أنّ انتهاكاته المتكرّرة لحقوق الإنسان وجشع النّظام وخصوصا عائلة الطّرابلسيّة جعلت الوهن يدبّ في مفاصل السّلطة وستولد لاحقًا إحساسًا بالامتعاض وبالضّجر في نفوس النّخبة البورجوازيّة بتونس العاصمة وهذا ما يفسّر درجة الاحتقار الّتي تكنّها العائلات الكبرى بالبلاد لزمرة الزّين وليلى وبقيّة أفرادها من أولئك الأثرياء الجدد المنحدرين من أوساط شعبيّة فقيرة وإن رأت هذه البورجوازيّة ضرورة توخّي الحيطة والحذر صونا لمصالحها وخوفًا من ردود فعل هذه الفئة الحديثة العهد بالثّروة.

غير أنّ هؤلاء الوجهاء شرعوا في رفع أصواتهم لأنّهم ما عادوا يتحمّلون رؤية ليلى وجماعتها يجرّدونهم من أملاكهم ويستحوذون على خيراتهم. وقد أكّد أحدهم هذا الموقف قائلا: "يُقال إنّ الّذين نتعامل معهم يقال إنّهم مافيا والمافيا لها قيم وأصول أمّا الطّرابلسيّة فليسوا سوى أوغاد حقيرين".

وما سنسوقه لاحقا من حكايات صخر الماطري لا يحيد بنا كثيرا عن هذا الحكم المتّسم بالقسوة.

الفصل السّابع

صخر الماطري الوريث المزعوم

"أنت إذن سيّدة تونس الأولى؟" هكذا خاطبت نعيمة الماطري ليلى بن علي صبيحة يوم ساخن من أيّام صيف 2008 فثار غضب ليلى على صديقتها. هذه الصديقة هي زوجة منصف الماطري الطموحة. ومنصف الماطري هذا هو ذاك الرجل "المنشقّ" الذي حاول الإطاحة بالحبيب بورقيبة سنة 1962، الأمر الذي كلّفه السجن مدّة عشر سنوات قبل أن يُعيد إليه زين العابدين بن علي لاحقا الاعتبار في الخفاء. ونعيمة الماطري المنحدرة من عائلة (بوتبة) هي أيضًا أمّ صخر الماطري الذي تزوّج "نسرين" ابنة ليلى وزين العابدين بن علي سنة 2004.

ليلى ونعيمة المتنافستان

لم يحدث شيء في ذلك الصّباح غير أنّ ليلى لم تغفِرْ لنعيمة عدم دعوتها وزوجها إلى الحفل السّاهر الذي أقامته عائلة الماطري على شرف العقيد معمّر القذافي في منزلها الفاخر بالحمّامات ليلة قبل هذا اللّقاء. فقد كان الزّعيم اللّيبي في زيارة رسميّة إلى بلد الياسمين، بلد عرف مع ليبيا علاقات توتّر تارة ورخاء تارة أخرى. فالتّونسيّون يساورهم الشكّ دائما في أنّ جارهم المشاغب لا يرضى لهم الاستقرار[1].

---

[1] في تونس يُعدّ أبسط تعاون مع مصالح الاستخبارات الليبية سببا كافيا لقطع كلّ اتّصال مباشر ولا يتردّد النظام في استعمال هذا التعاون حجة للتخلّص من كل شخص غير مرغوب فيه وبأقلّ التكاليف.

إنّ أهمّ حدث في هذه الزيارة التي وصفتها الدبلوماسيّة التونسيّة بـ"زيارة أخوّة وعمل" يتمثّل في حفل الاستقبال الخاصّ الذي أقامته عائلة الماطري على شرفه ويا له من حفل؟. ففيه أوّلا الهدايا التي كان معمّر القذّافي يلقيها إلقاء وهي الطّريقة التي تروقه كثيرا في مثل هذه المناسبات منها الألماس ومنها خاصّة قلائد العنق الجذّابة المتلألئة في واسطة كلّ عقد منها صورة طلعته البهيّة. وفيه ثانيا الأغاني المثيرة والرّقصات التي تهيّج الغرائز والتي تُشبع بها نعيمة نزوات العقيد القذّافي في جوّ شرقيّ خالص. ولم ينته الحفل إلاّ عند مطلع الفجر حين قام ضيف عائلة الماطري المبجّل لأداء صلاة الصّبح.

لم تكن ليلى لتُطيق إقصاءها من هذا الحفل مع ما كانت تحمله من ضغينة تجاه نعيمة المرأة التي ستصبح غريمتها في قابل الأيّام، وهو ما دعَا أحد رجال الأعمال الفرنسيّين وكان مطّلعا اطّلاعا جيّدا على ما يحدثُ من صراع بين ذوات الشأن السياسيّ بالعاصمة إلى القول: «يبدو أنّ في تونس اليوم وصيّتين على العرش» لكن عندما أبدت لها ليلى الحزم والقوة لم تملك نعيمة إلا التراجع والاستكانة.

تقول ليلى: «لطالما كانت نعيمة الماطري تظهر لنا آيات الإجلال والتقدير. لكن ما الذي يمكنني أن أفعل إزاءها؟. فهي حقّا سليطة اللّسان».

لم تنس ليلى أنّها تضطرّ للمرّة الثانية وفي وقت قصير إلى حمل نعيمة على الانضباط فقد أرسلت نعيمة منذ سنة إحدى المواليات لها في مهمّة إلى العقيد معمّر القذّافي لتشرح له السبب الحقيقي في غضب ليلى بن علي الشديد من صديقتها القديمة سهى عرفات أرملة

الزَعيم الفلسطيني ياسر عرفات والتي توجّهت مستشيطة غضبا إلى معمّر القذّافي لتستعطفه بعد أن أُهينتْ وأُطردت من قرطاج مثلما ذكرنا سابقا. ولم يبخل الزّعيم اللّيبي بالأموال يُغدقها عليها الأمر الذي جعل ليلى بن علي تستشعر أنّ أمرًا مَا يُحاكُ في طرابلس وأنّ نعيمة لم تتخلّ أبدًا عن أداء مثل هذه المهمّة بل الأخطر من ذلك أنّها بدأت تسعى إلى التّشهير بحاكمة قرطاج لدى الزّعيم اللّيبي.

لقد استخلص بن علي وزوجته من إقامة هذه السهرة المشهودة بالحمّامات والتي أقصيا من حضورها بأدلّة قويّة تدعم شكوكهما في نوايا عائلة الماطري.

وبالفعل فقد قال القذّافي لمنصف الماطري زوج نعيمة كلامًا أقلّ ما يقال عنه أنّه كلام جريء، إذ قال له في إيجاز: «لقد نجوت من فشل الانقلاب الأوّل، وأنا أقترح عليك القيام بانقلاب حقيقيّ وأدعوك إلى إقامة نظام سياسيّ جديد بتونس». ويكشف هذا الاقتراح عن رغبة قديمة كانت تراود العقيد القذّافي من حين إلى آخر دون احتساب عواقبها.

وفي الوقت الذي كانت فيه صحّة زين العابدين تتدهور كانت قرطاج شرعت في البحث عن خليفة له منذ سنوات لا للعمل بطبيعة الحال على تأمين مستقبل البلاد بل لضمان استمرار النّظام "المافيوزي" للزّين وزوجته حتى يضمنا الثّروة والأمن لأفراد عائلتهما وخاصّة لابنهما المحبوب محمّد زين العابدين المولود سنة 2005 والذي يُطلق عليه الشّعب التّونسيّ اسم "الأمير الصّغير".

تحالف الجمهورية والملكية

لم يخْفَ عن ليلى بن علي منذ سنة 2004 أنّ الشاب صخر الماطري هو الزّوج الذي يليق بمقام ابنتها نسرين فأقامت بمساعدة نعيمة الماطري حفل زواج ابنيهما في وقت قياسيّ وبطريقة تليق بمقامهما غير أن صخر الماطري البالغ من العمر آنذاك 24 سنة كان يُحبّ فتاة أخرى وريثة مجد قديم كان عرفه فضاء تجاري مشهور آل إلى الإفلاس. المهمّ أنّه في الوقت الذي كانت فيه نعيمة تشرح لابنها صخر رهانات زواجه من ابنة بن علي كانت ليلى قد أصدرت الأمر بجلب حبيبة صخر إلى مركز الشرطة حيث تمّ الاحتفاظ بها مدّة 48 ساعة خيّرت المسكينة على إثرها الهجرة إلى فرنسا. وبالمقابل كان هذا الزّواج منقِذًا لنسرين الفتاة المقبلة على الحياة والمستهترة والتي كانت تُرهق صحّتها في سهرات صبيانيّة مجنونة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صخر الماطري، بالإضافة إلى قدرته على إعادة نسرين إلى الطريق القويم فإنّه كان يمثّل ورقة رابحة لا يُمكن إنكارها تجعل منه الصّهر المناسب، فهو ينتمي إلى هذه العائلة البورجوازيّة المعروفة في تونس العاصمة والتي تنحدر من أصول تركيّة ومن"البَلْدِيّة" الذين يستنكفون من مجرّد ذكر الوصوليّين أي عائلة بن علي. وصخر الماطري بدوره لا يشذّ عن هذه القاعدة فهو يصف أصهاره وعائلة الطرابلسي بـ"الحفاة" لكنّ ليلى لم تكن تعير ذلك اهتماما. كانت ليلى تنحدر شأنها شأن بن علي من عائلة متواضعة ولم تتوقّف لحظة عن تسلّق السلّم الاجتماعي وكانت مستعدّة لكلّ

التّضحيات من أجل تحقيق ذلك وهي تعي أيضا أنّ الطريقة الوحيدة لتثبيت قدميها هو عقد تحالف استراتيجيّ مع هذه البورجوازيّة.

ولئن كانت نعيمة الماطري أيضا من عائلة متواضعة إذ كان والدها بنّاء فإنّ الأمر يختلف بالنسبة إلى زوجها المنصف فهو ابن أخ محمود الماطري الذي كان واحدًا من أوائل المسلمين الحاصلين على شهادة عليا من كليّة الطب بباريس لقد كان مع الحبيب بورقيبة واحدا من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد الحزب الذي أصبح مع بن علي يحمل اسم التجمّع الدستوري الديمقراطي، هذا فضلا عن أنّ المنصف الماطري ترك في تاريخ البلاد بعض الأثر. وُلِدَ منصف الماطري سنة 1939 وانضمّ في سنّ مبكّرة إلى صفوف الجيش حيث التقى زمن الاستعمار الفرنسيّ بزين العابدين بن علي في المدرسة الحربيّة الفرنسيّة (سان ـ سير) "Saint-Cyr" وقد انقلبت حياته راسا على عقب وبشكل دراميّ في شتاء 1962 حين شارك في محاولة انقلابيّة فاشلة للإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة. وقد أصدرت في شأنه محكمة عسكريّة حكما بالإعدام خفّض من بعد إلى عشر سنوات أشغالا شاقّة مع شطب اسمه نهائيا من القوّات المسلّحة. ولقد تدخّلت وسيلة بورقيبة، سيّدة تونس الأولى، لفائدته إذ هي تنتمي أيضا إلى هذه البورجوازيّة "البلْديّة" إلى جانب كونها مقرّبة جدّا من والد منصف الماطري، كما يذكر ذلك الصُّحفيّ طارق العرفاوي في مقال متعلّق ببروز الشّاب صخر[1]. كان منصف محظوظا على خلاف أصدقائه الذين نُفِّذت فيهم الأحكام التي صدرت في شأنهم.

---

[1] طارق العرفاوي " ما هو الحد الذي يمكن أن يقف عنده صخر الماطري"؟

لم يستعِدْ منصف الماطري حريّته إلاّ سنة 1973 وسُمح له إذّاك حين كان بورقيبة ينفرد بحكم تونس - ببعث شركة "للأدوية" بمعيّة أخيه الطّاهر والتي يعتبر مخبرها أهمّ مخبر خاص لصناعه الأدوية بالبلاد.

أمّا في ما يتعلّق بحياته العاطفيّة فقد تزوّج منصف الماطري بنعيمه بعد أن اكتشف أنّ الصيدلانية التي كان يحبّها أبت أن تنتظره حتّى يغادر السّجن. وقد وقفَ القدر إلى جانبه مرّة أخرى بعْد بضع سنوات حين تزوّج ابنه صخر نسرين إذ مكّنه زين العابدين بن علي من استئناف نشاطه السياسيّ وهو اليوم [أي قبل الثورة] عضو بمجلس المستشارين الذي يُعتبر الغرفة الثّانية للبرلمان.

يتمتّع صخر الماطري إلى جانب الإجماع الحاصل حول شخصه وإلى كونه حفيد رجل بورجوازيّ كبير بصفتيْن مميّزتيْن تُؤهّلانه للخلافة التي كانت بصدد الإعداد، أولاهما تديّنه، فلئن كان منتَقدوه لا يتأخّرون عن وصفه بـ"السّلفي الصّغير في ثوب جديد" فإنّه كان في تناغم مع ظاهرة المغالاة في التديّن والتي بدأت تكتسح المجتمع التونسيّ على غرار بقيّة بلدان المغرب العربي، فصخر الماطري ملتزم بأداء فرائضه الدّينيّة ولا يتردّد عن قطع لقاء مهمّ مع رجال أعمال أجانب لأداء الصّلاة. كما أنّه بعث في سبتمبر 2004 إذاعة "الزّيتونة" على أمواج الإذاعة التونسيّة وهي إذاعة خاصّة لتلاوة القرآن الكريم والتي أصبحت في أقل من سنتيْن ثاني إذاعة من حيث عدد المستمعين، وتُردّد "الألسنة الخبيثة" المتغلغلة في أروقة قصر قرطاج ما مفاده أنّ صخر الماطري قد انساق إلى التيّار الدّيني تحت تأثير مؤدّب مسجد

المرسى الذي كان مُقَرّبًا منه والذي يدير اليوم إذاعة الزّيتونة. ووفق ما يتردّد في أوساط رجال الأعمال فإنّ صخر الماطري يعتزم بعث قناة دينيّة وقد حصل بعدُ على موافقة الجهات البنكيّة لبعث بنك لتسويق منتجات ماليّة إسلاميّة.

أمّا الصّفة المميّزة الثّانية فتتمثّل في إقامة صخر الماطري أيضا علاقات مع متنفّذي منطقة الخليج وخاصّة في إمارة دُبي التي منحته سلطاتها بطاقة إقامة تمتدّ ثلاث سنوات لذلك كان يتردّد عليها بصفة مستمرّة مستخدما الطائرة الخاصّة بصهره زين العابدين بن علي. كما يظهر اسمه في صفقة شراء شركة «سَما دُبي» لقطعة ارض، هذه الشركة التي كانت تعتزم استثمار 25 مليار دولار في مشروع عقاري ضخم على ضفاف بحيرة تونس الجنوبية سنة 2007 ويُقال إنّ شركة «سَما دُبي» قد حصلت على قطعة الأرض هذه التي تمسح 837 هكتار من الدّولة التونسيّة مقابل ثمن رمزيّ لا يتعدّى الدينار الواحد للمتر المربّع ودون الخضوع لمناقصة دوليّة، وبالاعتماد على نصّ قانونيّ يُخوّل للدّولة التّفويت في أراضٍ بالدينار الرّمزيّ إذا ما كانت الاستثمارات المنتظرة وإحداثات مواطن الشّغل في المستقبل مضمونة. ويبدو الأمر إلى هذا الحدّ سليما من النّاحية القانونيّة لو لم ينته إلى علمنا أنّ صخر الماطري قد حصل على عمولة كبيرة مقابل بيع الأرض «لسَما دُبي» غير أنّ هذا المشروع قد دخل طيّ النّسيان بحكم الأزمة الاقتصادية والعقاريّة التي ضربت دبي بحدّة.

17 مليون أورو في "سلّة" زواج صخر

لم يكن أحد يتحدّث عن صخر الماطري قبل زواجه بنسرين بن علي وكلّ ما نعرف عنه أنّه تلقّى تعليما محدودًا وحصل على شهادة تقني سام في أحسن الأحوال ثم قضى بضعة أشهر في بروكسيل مثل عدد كبير من أبناء الطبقة الغنيّة التونسيّة، وكلّ الذين عاشروه قبلُ لا يحتفظون عنه بذكرى يمكن أن تعلق بالأذهان. يقول عنه طارق العرفاوي[1] :«إنّه فتى مهذّب، ليس له ميول محدّدة ولا يحرجه احتساء كأس من الويسكي الرّفيع» والواقع أنّ صخر الماطري هذا الذي يبدو بلا طعم ولا رائحة لم يصبح ذا شخصيّة وهّاجة إلاّ بعد زواجه من نسرين، ووفق ما ورد في أحد أعداد أسبوعيّة (الافريقيات) « Les Afriques » الاقتصاديّة الصّادرة سنة 2005 فإنّ صخر الماطري كان رائد مُجمّع العائلة في محاولتها الدخول إلى شركة "ناستلي" بتونس. وبعد أشهر قليلة بدأ يبتعد عن المشاريع العائليّة ليُدير أعماله بنفسه ولحسابه الخاصّ[2]. وفي لمح البصر كسب دربة على الممارسات الماليّة اعترف له بالأفوقية فيها الجشع المعروف بلحسن الطرابلسي الأخ الأكبر لليلى.

أُسّس «بنك الجنوب» الذي كان في الأصل «بنك الشعب» سنة 1968 بأموال النقابات ليصبح بعد ذلك بنكا تجاريًا يمتلك شبكة فروع عرفت نجاحا كبيرا لكن مع ذلك وكما يحدث غالبا في تونس فإنّ هذا البنك سجّل ديونا مجحفة تبعث على الشكّ ممّا جعل سعر

---

[1] نفسه

[2] وليد كافي : صخر الماطري 29 سنة. (Les Afriques 4 juin 2009)

اسهمه المشطّ لا يثير اهتمام أحد حينما تعلّق الأمر سنة 2004 بخصخصة المساهمات العموميّة في رأس مالها والذي يمثل نسبة (33.5٪). ولقد خيّر البنك الإيطاليّ «مونت دي باسكي دي سيّانا» المساهم الخاصّ الأكبر في رأس ماله بنسبة17٪، الانسحاب رغم أنّه كان مشاركا في تأسيس بنك الجنوب: ففي سنة 2005 باع هذا البنك الإيطالي أسهمه لصخر الماطري الذي لم تكن بحوزته وقتها الأموال الكافية للقيام بهذه العملية فخطرت بباله فكرة جهنّميّة تتمثل بكلّ بساطة في اقتراض الأموال من بنك الجنوب نفسه، وشاءت الأقدار بعد شهرين فقط أن تمّت الشّراكة بين بنك مؤسّسة "الوفاء التّجاري المغربيّ" وبنك "سانتاد" الإسباني اللّذيْن اشتريا الأسهم العموميّة وأصبحا يمتلكان معظم أسهم بنك الجنوب، وقد تمّت خصخصة بنك الجنوب في وقت قياسيّ لا يتجاوز ثلاثة أسابيع ثمّ حوّل صخر الماطري صهر ليلى بن علي المفضّل وجهته نحو مموّلي بنك "سانتاندار" إذ اقترح عليهم بيع 17٪ من أسهمه بأسعار مرتفعة وبالمقابل تخفّض الدّولة بما قدره 25٪ من سعر الأسهم المتبقيّة التي عرضها صخر للبيع.

وبما أنّ زوج نسرين الشابّ يفكّر في عائلته فإنّه استثمر جزءا من الفائض الناتج عن الـ 17 مليون أورو التي يمتلكها لشراء المزوّد الرّسمي للسيارات «سمالا» أي المؤسّسة العموميّة "النقل" الممثّل الرّسمي لشركة فولسفاكن وأودي ورينو للعربات الصّناعية كما اقتلع بالمناسبة عقدا بخمس سنوات يكون فيها هو المزوّد الرسميّ للإدارة التّونسيّة من السيّارات. بعد سنتين صارت "النقل" المصدّر الثاني

لعربات فولسفاكن نحو إفريقيا. هكذا يُصنع أصحاب الملايين في عائلة بن علي وجماعته كثمن للزواج.

وإلى هذا الحدّ لم تبق العمليّات التي يقوم بها "النّسيب العزيز" طيّ الكتمان إلى وقت طويل إذ انطلاقا من سنة 2005 أرسل مناضلون في صلب التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ رسالة غير ممضاة يستنكرون فيها بشدّة ما اعتبروه "انحرافات وجرائم بن علي ونظامه" ولم يسلم صخر الماطري بوصفه الوريث المحتمل من الانتقادات حيث ورد في هذه الرسالة ما يلي: «لا يخفى على أحد أنّ نظام بن علي فوّت لفائدة صخر الماطري شركة "النقل" بسعر زهيد لا يزيد عن 13 مليون دينار بعد أن أُنفقت عليها ملايين الدنانير لإعادة تأهيلها ، لكن ما لا يعرفه أحد هو أنّ الصكّ الذي تمّ إيداعه بالخزينة العامّة وسُحب من الشركة التونسية للبنك (بنك ليلى وإخوتها وبناتها وأصهارها وأبناء إخوتها وبناتهم) كان في الحقيقة حبرًا على ورق فهو لم يُقدّم للسّحب وتلك هي القاعدة، فأفراد عائلة بن علي والطرابلسي وشركاؤهم لا يُسدّدون المبالغ التي يحصلون عليها من مُمَوّليهم الذين يكفيهم شرفا أن يكون أحد أفراد عائلة بن علي أو الطرابلسي ومستقبلا الماطري من بين حرفائهم."

وهناك أناس آخرون لم يُفصِحوا عن أسمائهم وهم تحديدًا من بين مجموعة من رجال الاقتصاد من أعلى مستوى يتندّرون وهم يشرحون لقرائهم إلى أيّ حدّ أصبحت "المافيا" الموجودة في السّلطة تتحكّم في سوق السيّارات: «فلو أخذنا قطاع بيع السيّارات المستوردة سنلاحظ أنّ كلّ عائلة في السّلطة تحتكر تسويق صنف منها: شركة النّقل (أودي،

فولسفاكن، بورش) تمّ خصخصتها لفائدة صخر الماطري. ويمتلك بلحسن الطرابلسي أخو الزّوجة الثّانية لبن علي شركة تسويق سيارات فورد وجاغوار. ويمتلك مروان مبروك وهو صهر آخر لبن علي شركة "المحرّك" التي تمت خصخصتها لفائدته والتي تسوّق سيّارات "فيات ومرسيدس". ومن جهة أخرى اشترى الإخوة المزابي حلفاء زوجة الرئيس شركة رينو برليي (الشاحنات الثقيلة). ومنذ اللّحظة التي تمّ فيها إقحام صخر الماطري في عالم الأعمال لم يستعص عليه إنجاز أيّ مشروع فـ"أهمّ المشاريع الكبرى تمرّ عبره" مثلما يقول ذلك في أسف أحد المقاولين الفرنسيين، كما أنشأ صخر الماطري شركتيْ "تراكس قرو" و"كارقرو" المتخصّصتين في بيع قطع غيار فولسفاكن وأودي وبورش سنة 2007 وفق ما أوردته أسبوعيّة « Les Afriques ».

وفي جوان 2008 دشّن صخر الماطري شركة النّقل للعربات الصّناعيّة بالشّراكة مع مجموعة "رينو تراكس" العالميّة[1]، ولتتويج سلسلة نجاحاته عرض في فيفري 2009 خلال سهرة سالت فيها الخمور أنهارا وفي سابقة أولى من نوعها في العالم ثلاثة طرازات جديدة لسيّارة "بورش".

لقد كانت مجموعته الضّخمة التي أطلق عليها اسم "برنساس الماطري هولدينغ" تحقّق نجاحا كبيرا في جميع المشاريع التي تنفذّها وكانت تعلن على صفحات موقعها الخاصّ على الانترنيت انطلاق نشاطها في مختلف المجالات: توزيع السيّارات، السّياحة البحريّة، المشاريع العقاريّة والإعلام. ينبغي ألاّ يفوتنا التّذكير بأنّ المهمّ

---

[1] نفسه

بالنّسبة إلى ليلى وشركائها هو الحفاظ على ما نهبوه من أموال وتفادي الدّخول في تصفية حسابات مع منافسيهم من الأقارب وهو ما يفسّر سعيهم الدّؤوب إلى جعل صخر الماطري رجل أعمال من الحجم الثّقيل بتونس خدمة لمصالحهم الحيويّة.

الحياة التي يحلم بها "النّسيب العزيز"

لقد استغلّ صخر الماطري هذا الوضع الذي يحسده عليه الكثيرون ليطلق لنفسه العنان، يقول أحد المتقاعدين الفرنسيين متهكّما وكان يقضي أيّاما للاستجمام بتونس: «كان صخر يركب سيّارة من نوع "بانتلي" في الصّباح وبعد الظّهر يقود سيّارة من نوع "أستون مارتن" بعد الصّلاة قبل أن يغيّرها بسيارة أخرى من نوع "بورش".

وقد زاد بيته الجديد الذي ابتناه قرب مرفإ سيدي بوسعيد الجميل من أقاويل الناس وأصحاب الهمز واللّمز ممّن كان يترصّد حركات هذا "الشاب المراهق وسكناته "الصفة التي يحلو لهم دعوته بها. فقد كان هؤلاء يؤكّدون انه اشترى في موفّى سنة 2000 قطعة أرض فسيحة من الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بسعر لا يقبل المنافسة 12.5 د للمتر المربّع والحال أنّ قيمة المتر الحقيقيّة تُناهز 1500د. كما ابْتنى قصرًا تبلغ مساحته المغطّاة 3000 متر مربّع ومسجدًا خاصًّا وحديقة حيوانات جلب إليها حيوانات وحشيّة ذلك أنّه وإلى جانب عشقه لسيّارات "برلين" الضخمة والاستحواذ على الأراضي فإنّ صخر الماطري كان مغرما بالحيوانات وبالحيوانات الوحشيّة الإفريقية الكبيرة خاصّة ويبدو أنّ والده منصف الماطري هو الذي نقل إلى ابنه هذا "الفيروس" بحكم عمله في صفوف الجيش

بإفريقيا، ويستأنف هذا المتقاعد الفرنسي في نبرة مختنقة قائلا: "كان المارّة أمام بيت صخر يرون كل صباح شاحنات لا تنقطع حركتها محمّلة بالعشب للحيوانات".

لكنّ صخر بدأ يتعجّل الأحداث تدفعه أمّه نعيمة فيتساءل: متى سيحين دوره؟ أمّا عائلة الطرابلسي فكانت ترى أنّ عائلة الماطري تريد دومًا المزيد وتردّد في غيرة: «إنّه يُحيّي النّاس كأنّه رئيس دولة عندما يقوم بزيارة إلى حيّ شعبيّ أو يذهب إلى أحد الجوامع، وحتّى بلحسن الطرابلسي الذي لم تكن ثروته الطّائلة مهدّدة بعدُ من قبل عائلة الماطري وجّه إلى أخت صخر الماطري سهامه لمّا ابتنت منزلا أفسح من منزله الذي كانت سعته وافية للغاية، "فعائلة الماطري تعتقد أنّ بإمكانها أن تفعل ما تشاء" ورغم ذلك فإنّ بلحسن تمالك نفسه في الواقع حتّى لا يشنّ حربا اقتصاديّة على صخر ذلك أنّه يعلم أنّ ابن نعيمة يعمل على حماية عائلة الطرابلسي، ووفق ما تتناقلُه بعض "الألسن الخبيثة" من المحيطين بعائلة ليلى فإنّ الشابّ صخر لا يعدو أن يكون ستارًا يتخفّى خلفه بن علي وزوجته وأبناؤه الثلاثة.

فصخر لا يمتلك إلاّ 17٪ من رأس مال مجموعة "برنساس الماطري هولدينغ" وتعود البقيّة إلى ولد بن علي وليلى المحبوب، وكذلك إلى ابنتيهما كما يؤكّد ذلك عماد الطرابلسي ابن أخ ليلى، غير أنّ تقسيم رأس مال هذه المجموعة بهذا الشكل لم يكن يمنع النّظام من إعداد صخر الماطري لمستقبل سياسيّ تحسّبا من أيّ طارئ. ويتمّ ذلك في مرحلة أولى بزيادة تأثيره في وسائل الإعلام وإعطائه صورة رجل قويّ، صورة الزعيم. وقد فوجئ التّونسيّون في بداية شهر أفريل 2009

عندما علموا أنّ صخر الماطري قد اشترى 70٪ من رأس مال دار الصّباح[1] وهي مؤسّسة صحفيّة محليّة عريقة ذات مصداقيّة عالية تصدر صحيفتيْ "الصّباح" و« Le Temps » النّاطقة باللّغة الفرنسيّة. وما يثبتُ أن شراء هذه المؤسسة يحمل في طيّاته أكثر من معنى هو أنّ مُتزلّفي النّظام سارعوا بمباركته ممّا دفع نزار البهلول الذي يدير موقع "بيزنس نيوز" (وفي محاولة منه للحفاظ على بعض العشرات من موظّفيه كما يزعم) إلى أن يكتب في أفريل2009: "مجيء رجل أعمال من حجم صخر الماطري يجعلنا نتوقّع لصحافتنا مستوى أفضل في المستقبل. وإن كان هذا الحكم ينطبق حقّا على دار الصّباح فإنّه ينطبق أيضا على كلّ المنخرطين في هذا القطاع المهنيّ، وهذا ما نتمنّاه"[2] .

أمّا المرحلة الثّانية فتتمثّل في إعطاء صخر مكانة سياسيّة وهي مهمّة اضطلع بها عبد العزيز بن ضياء مستشار الرئيس زين العابدين بن علي حيث أنّ ابن الماطري ومثلما رأينا سابقا قد مُنح منصبا في اللجنة المركزيّة للتجمّع الدستوري الديمقراطي في شهر أوت 2008. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ فقد تمّ في نفس السّنة انتخاب "الشّاب المراهق على رأس شعبة قرطاج درمش الدستورية بنسبة 100٪ من الأصوات، كما كثّف منذ ذلك الحين من التصريحات التي تمجّد صهره بن علي "كصانع للتّغيير" وكدليل على ذلك نعرض عليكم

---

[1] كانت ظروف اشتراء 70 بالمائة من دار الصباح من قبل صخر الماطري غامضة . وفعلا فكل ورثة مؤسس هذا المجمّع الصحفي لم يكونوا موافقين على البيع . ويبدو أنّ كلا من رؤوف شيخ روحه الذي كان يدير المؤسسة وإحدى أخواته رفض أن يقتني صخر الماطري هذه الدار فقنع منهما صخر بالنسبة المذكورة

[2] نزار البهلول الماطري : من عالم الأعمال إلى عالم www.businessnews.com.tnالصحافة

هذا النّصّ الذي نشره موقع التجمّع الدستوري الديمقراطي والذي يلخّص ما ورد في الخطاب الوجيه الذي ألقاه صخر الماطري "لقد استعرض مختلف أوجه العناية الموصولة التي يوليها الرّئيس بن علي لشباب تونس عامّة وللشباب الدستوري بصفة خاصّة مشدّدا على ضرورة تحمّل مختلف فئات الشباب مسؤوليّة تجسيم تطلّعات تونس إلى الارتقاء إلى مصافّ البلدان المتقدّمة". كما أنّه كان وبحكم وضعه القويّ كوريث محتمل يعمل خارج دائرة التجمّع الدستوري ودائما إلى جانب – مُعلّمه- عبد العزيز بن ضياء، وهذا ما يفسّر ظهور صخر الماطري في اجتماع بمدينة سوسة نظمته لجنة التنسيق الموسعة للتجمّع يوم 25 نوفمبر 2008، وما يفسر أيضا ترأسه ملتقى بضاحية قمرت يوم 4 ماي 2009 يتعلّق بـ" كيفية استخدام الطاقة بنجاعة"، ولم يفُتْ صخر الماطري ووالده أن يُضفيا مسحة إنسانيّة على حضورهما في المشهد السياسيّ، فقد أنشآ في نوفمبر 2008 جمعيّة دار الماطري الإنسانية التي توفّر ظروف حياة كريمة للمصابين بمرض السّرطان والذين يأتون للتّداوي بتونس.

حذار من الرياح المضادّة

لئن بدا صخر الماطري سنة 2009 بعيدا عن كلّ انتقاد فقد كان للشّخصين اللذين كانا يرعيانه أي زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الكلمة الفصل دائما. هذا ما يمكن أن نستنتجه بعد الكشف عن نتيجة المناقصة المتعلّقة بإسناد الرّخصة الثّانية لصفقة الهواتف الأرضية والرّخصة الثالثة المتعلّقة بالهواتف الجوّالة والتي تمّ الإعلان عنها يوم 29 جوان 2009 نظرا لأهميّة الرّهانات الماليّة والتكنولوجيّة

المتّصلة بها ويمكننا أن نؤكّد في هذا الصّدد بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ القرار قد اتّخذ في أعلى هرم السّلطة في قصر قرطاج. فقد كانت المعركة محتدمة بين قطبيْن من الحجم الثقيل للفوز بهاتيْن الصّفقتيْن، من جهة أولى ثمّة مروان المبروك وفرعه "ديفونا" المتحالف بالمناسبة مع شركة "فرانس تلكوم" ونذكر هنا أنّ المبروك قد تزوّج "سيرين" ابنة زين العابدين بن علي من زواجه الأوّل، ومن جهة ثانية ثمّة صخر الماطري الذي تقدّم بعرضه في آخر لحظة مع شريك له هو مزوّد الخدمات الهاتفيّة التُّركي "تيرك سال" وقد توقّع العديد من الملاحظين فوز صخر الماطري بهاتيْن الصّفقتيْن، غير أنّ مروان المبروك هو الذي فاز بالصفقة بمعيّة فرانس تلكوم بسبب عرضه الفنّي الذي كان الأفضل حسب المصادر الرّسميّة.

وبصرف النّظر عن بعض انتكاسات الماطري الماليّة النّادرة فإنّ صخر كان مدعوّا إلى الاحتياط من خسّة بعض أعداء النّظام المتوارين داخل القصر نفسه. وعلى هذا الأساس لنا أن نتساءل عن النّوايا الخفيّة لوزير الخارجيّة وأكثر المقرّبين لليلى بن علي عبد الوهاب عبد الله حين سمح بتسريب خبر لقاء سريّ جمع صخر الماطري بالزعيم الإسلاميّ لحركة النهضة راشد الغنّوشي في لندن، الأمر الذي أغضب كثيرا زين العابدين بن علي. ولنا أن نتساءل أيضا عن السبب الذي دعا إلى فتح موقع "بقشيش" فجأة في جوان 2009 والحال أنّ هذا الموقع كان في العادة ممنوعا في تونس وهو أمر تزامن مع نشر مقال اتّهُم فيه صخر الماطري بضلوعه في قضيّة أخلاقيّة

غريبة الأطوار[1] رغم أنّ القائمين على مراقبة مواقع الانترنيت في تونس كانوا من ذوي الكفاءة العالية في هذا المجال.

وقد اختار معارضون آخرون نشر رسائل مجهولة المصدر على شبكة الانترنيت يحذّرون فيها بن علي من عواقب اختيار صخر الماطري للخلافة. بل ردّد هؤلاء في أروقة السلطة بقوّة أنّ "البورجوازيّة لا تريد حلاّ عائليّا" وتعود أعنف هجمة على صخر الماطري إلى مجموعة غير معروفة أطلقت على نفسها اسم "تونسيون مسؤولون" والتي نشرت في افريل 2009 رسالة مفتوحة مطوّلة موجّهة إلى الرئيس زين العابدين بن علي رسمت له فيها الملامح الأولى لما يمكن أن يتّخذه صخر الماطري من إجراءات يوم يكون رئيسا للجمهورية:

1) إنّه سيطلّق ابنتك "نسرين" بسرعة ليتزوّج فتاة "بلْديّة" تستجيب للمعايير التي تروّج لها إذاعة الزّيتونة.

2) سيلغي وبالإجماع النّصوص القانونيّة التي اجتهدت في سنّها لتضمن لأقاربك الحصانة والامتيازات.

3) سيسلب أموال كلّ سلالتك، بناتك الخمس وابنك محمّد زين العابدين وأمّه ليلى وكذلك كلّ ما جناه جميع أتباعك على امتداد العقدين الأخيرين لحكمك المجيد.

[1] سليم بقة : أخلاق : صخر الماطري يزجّ بأحد الأبرياء في السجن Blog chakchouka tunisienne bakchiche .info 2juin 2009

4) سيتخلّص من كلّ شركائه في مجموعة "برنساس" بكل الطرق القانونية وغير القانونية التي كنت أنت نفسك تعتمدها بما في ذلك ابنك وقد يقدّمهم للمحاكمة.

5) سيقدّم كذلك ليلى وأفراد عائلتها للمحاكمة لينفصل نهائيا عن عائلة اقترن اسمها بالفساد الذي يمقته الشعب وسيأمر وزيري الدّاخلية والعدل الحاليينْ إن بقيا في منصبيهما، أو من سيأتي بعدهما برفع دعاوى قضائية ضدّهم.

إنّ صخر الماطري نفسه كان يحترس من أن تعصف به الرّياح المضادة يوم يرحل أبوه الرّوحيّ زين العابدين بن علي الأمر الذي جعله يستبق الأحداث حيث سعى إلى أن تضع زوجته ابنتهما الأولى في كندا فمكّنها ذلك من الحصول على الجنسيّة الكنديّة، كما اشترى شقة في ضاحية من الضّواحي الرّاقية بمونريال بمبلغ 2.5 مليون دولار ولكن رغم كلّ الحذر الذي تحصّن به فلم يكن كافيا لمن هو مجرد وريث محتمل.

الفصل الثامن

"معجزة" اقتصادية: الوجه الآخر للمشهد

صار في عداد التقليد أن تحظى البلاد التونسية سواء في سنوات اليسر أو في سنوات العسر بالرضى والتشجيع من المجموعة الدولية ومن المانحين الماليين المتحكّمين في مصير الدّول السائرة في طريق النمو مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الأوروبي للاستثمار. في كل سنة ينكبّ أخصائيو هذه المؤسسات وبكل عناية على "التلميذ التونسي النجيب". يجب الإقرار بأن هذا البنك الأوروبي يحذق جيّدا عرض أسس اقتصاديّة متميّزة مثلما ذكّرت به في أفريل 2009 اللّجنة الاقتصاديّة لسفارة فرنسا بتونس: «لم يسجّل الاقتصاد التونسي نموّا سلبيّا منذ سنة 1986 وعلى امتداد العشر سنوات الماضية نما الناتج الدّاخلي الخام بحوالي 5٪ كمعدل[1] وسمح النّمو الاقتصادي[...] بتحسّن ملموس لمداخيل السكّان إذ قدر "الناتج الداخلي الخام" في سنة2008 بأكثر من 3900 دولارا[...] مع التحكم في المصاريف العمومية. كما تتسم السياسة الاقتصادية بالحذر، فلعدة سنوات بقي عجز ميزانية الدولة (دون احتساب الهبات والخصخصة)

---

[1] بتراجع نسبة النمو الديمغرافي مكنت نسب النمو المسجلة ارتفاعا ملموسا للدخل الفردي في البلاد التونسية بلغ معدل 2.3٪ في الفترة الممتدة بين 1975 و 2005. سمحت نسب النمو هذه لتونس بأن تحتل موقعا داخل مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط. لكنّ نسق النمو المسجل ظلّ غير كاف ليلتحق البلد بالأقطار الصاعدة واحتلال موقع داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E. ذلك لم يمنع تونس من الطموح لتحقيق هذه الغاية. لذا رسمت توجهات عشرية 2007 ـ 2016 هدفا لها هو إدراك معدل نمو سنوي يفوق 6.3 ٪ مقابل معدل نمو بـ 4.5 ٪ في العشرية السابقة وبالتوازي مع ذلك يُطلب مضاعفة الدخل الفردي والارتفاع به من 4000 دينار سنة 2006 إلى 8000 دينار سنة 2016 (المصدر: حدود تكلفة وهشاشة النجاحات الاقتصادية التونسية op.cit).

في حدود 3٪»[1] لذا لا غرابة في أن «تستفيد البلاد من وضع مالى تحسد عليه ومن تمتّعها بصورة إيجابيّة لدى المانحين الماليين سواء كان التعامل ثنائيا أو متعدّد الأطراف».

التونسي المدلّل

في السنتين العصيبتين (2008 – 2009) وهما سنتان قاتمتان بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي نالت البلاد التونسية نصيبها من الشكر والثّناء من قبل صندوق النقد الدّولي طبعا، إذ صرّح مديره دومينيك شتراوس خان Dominique Strauss-Kahn في نوفمبر 2008 بتونس أنّ «الوضع الاقتصاديّ التّونسيّ طيّب وبإمكانه أن يكون أفضل لو سمحت الظرفيّة العالمية بذلك» قبل أن يصف السياسة النقديّة والماليّة لقرطاج "بالحكيمة". ومنذ جوان 2008 أي قبل ذلك بثلاثة أشهر أقرّ فريق من صندوق النقد الدولي، كان قد أدّى مهمّة على عين المكان في ملاحظاته الأوليّة بأنّ «الأداء الاقتصادي الجيّد للبلاد والسياسات الاجتماعية التي تواصل نهجها القويم ستكون كلّها مثمرة"[2]. وقد جارى البنك العالمي هذا التوجّه: ففي تقريره «إنجاز المشاريع» Doing business 2009 والذي يقيس جدوى الإصلاحات المتبعة لتنقية محيط الاستثمار، وهي مؤسسة تتخذ من واشنطن مقرا لها، أسند لتونس علامة مميزة 7 من 10 ورتبها في موقع 73 على 188 دولة تمت دراستها (أي متقدمة كثيرا عن المغرب الأقصى والجزائر)، وفي منتصف شهر ماي 2009 مكّن البنك العالمي البلاد

---

[1] البعثة الاقتصادية لسفارة فرنسا بتونس « جذاذة تأليفيّة حول الوضع الاقتصادي والمالي بتونس 2009/4/9».

[2] ص . ن . د .

التونسية من قرض سياسة تنموية بقيمة 250 مليون $ لمساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنمية قدراتها التنافسية[1].

وعلى نفس الوتيرة نجد أيضا البنك الأوروبي للاستثمار (B.E.I) الذي يطلعنا في بلاغ بتاريخ فيفري 2008: "أن أولى تدخلات " ب. أ. إ" في تونس تعود إلى سنة 1978، وإلى حدّ هذا اليوم بلغت القيمة الجملية التي دخلت طور التنفيذ 2.75 مليار أورو، مما يجعل من "ب.أ.إ" في المرتبة الأولى للمانحين الماليين في البلاد التونسية»[2]. ويضع الاتحاد الأوروبيّ ثقته أيضا في البلاد التونسية ويجيد تمجيد قدرات نظام زين العابدين بن علي. مثلما يُذكّر به البلاغ الصّادر بتاريخ أفريل 2009 للبعثة الأوروبية: "كانت تونس أوّل بلد من المنطقة الأورومتوسطية تمضي اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى بعث شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية بين الطرفين"[3]. وفي ما يتعلق بالبرنامج الذي كانت تتطلّع إلى إنجازه وهو بعث منطقة تبادل حرّ في حدود سنة 2010[4] فقد تباهت بروكسل بقولها "منذ غرّة جانفي 2008 تمّ إلغاء كل المعاليم الجمركية على المواد الصناعية أي سنتيْن قبل الموعد المحدّد".

هذا ما دفع إلى التغاضي نفاقا عن العنف البوليسي الذي ميّز النظام. وفي نفس هذا السياق وفي أفريل 2009 تجرّأت السيّدة فرارو فالدنير ferrero-Waldner مفوّضة العلاقات الخارجيّة والشؤون

---

[1] 250 مليون $ لقدرة الاقتصاد على المنافسة.

[2] ب.أ.إ – تمويلات البنك الأوروبي للتمويل بتونس 29 فيفري 2008.

[3] اللجنة الاوروبيّة "السياسة الأوروبية للجوار" تونس 23-4-2009

[4] سيؤدي هذا الاتفاق إلى التفكيك التدريجي للقطاع الجمركي بحيث سيخفّض في مداخيل الدولة بشكل ملحوظ

السياسيّة الأوروبيّة للجوار على القول: "نجحنا أيضا في إيجاد حوار بناء في مجال حقوق الإنسان ونحن واثقون من تطوّره لتحقيق المزيد من النجاحات"، في نفس الوقت ومثلما ذكّرت به قبل ستة أشهر الرسالة السريّة "مخاطر عالمية" "التجاوزات المفرطة للنظام البوليسي (تعذيب، إيقاف تعسفي، وحالات اختفاء) وهي تجاوزات كانت محل إدانة من قبل منظمات حقوق الإنسان بصفة منتظمة"[1].

وبما أنّ البلاد التونسية تتفوّق اقتصاديا على بقيّة دول المغرب العربي في نظر المجموعة الدولية فإن من حقّ نظام بن علي التباهي بالتقدم على جيرانه في مجال التنمية البشرية. والدعاية الرسمية لا تحرم نفسها من الاستفادة من ذلك، ففي موفّى التسعينيّات ركّزت على مؤشر أمل الحياة عند الولادة الذي "ارتفع بخمس سنوات خلال العشرية الأخيرة"[2].

بعد عشر سنوات وجب إبراز أنّ المليارات من الدولارات التي وُزّعت بسخاء من قبل المانحين الماليين، استغلّت في ما رُصدت له أي لفائدة "العائلة التونسيّة"[3] وبذلك وحسب الإحصائيات الرّسمية يكون80٪ من السكان مالكين لمساكنهم و95٪ منهم يتمتّعون "بالخدمات الصحيّة على مسافة أقلّ من 5 كلم من سكناهم وأنّ نسبة التّمدرس لمن سنهم 6 سنوات بلغت 99.1 ٪ ونسبة الارتباط بالماء الصالح للشراب 93 ٪ (مقابل أقل من 30 ٪ سنة 1987)[4]

---

[1] المخاطر الدّولية. 15 أكتوبر 2008

[2] "صديقنا بن علي" مذكور ص 146

[3] خبر عن (وات) ماي 2009

[4] "صديقنا بن علي" مذكور ص 147

ومن أحسن إنجازات "التحوّل" اقتحام تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة والتي حققت قفزة في ظرف 10 سنوات بارتفاع نسبة المنخرطين في الانترنات من 150.000 سنة 1999 إلى 2.9 مليون سنة 2007.

إحصائيات رسمية مضلّلة

ومع ذلك فمنذ سنة 1999 سجلت الباحثة "بياتريس هيبو Béatrice Hibou" أنّه "باعتراف المنظمات الدولية نفسها تشهد تونس عدّة مشاكل: فالمانحون الماليون على علم بوضعية الاحتكارات الخاصة التي تسمح بها الارتباطات السياسية والسيطرة المتنامية للعصابات على المجالات المثمرة حيث الأرباح السريعة والثابتة والمعاملات الابتزازية وغير المشروعة والضغوطات بكل أصنافها من مراقبة جبائية او صحّيّة غير مبرّرة الخ..." وكذلك ممارسات "حقوق النفاذ" التي تُدفع للدوائر المقرّبة من الرئاسة مقابل الحصول على مشروع أو المساهمة في رأس مال أو اقتناص صفقة[1].

بعد 10 سنوات لم يتحسن البتّة مناخ المشاريع ، بل بالعكس، وحسب دراسة صدرت في أفريل 2009 سبق ذكرها لفريق من اقتصاديين تونسيين خفية أسماؤهم وعنوان الدراسة "النجاحات الاقتصادية التونسية: حدودها وتكلفتها وهشاشتها" دخل نظام قرطاج وزبانيته في مرحلة جديدة من النهب الاقتصادي: "إنّ الدولة وفي نفس الوقت الذي تعتمد فيه في فترة الانتقال الليبرالي معادلة جديدة صريحة: دولة /

---

[1] انظر دراسات (CERI) عدد 60 ديسمبر 1999 وبياتريس هيبو: قوّة الطاعة، لا ديكوفارت باريس 2006

سوق، تماشيا مع الالتزامات العالمية تجاه المانحين الماليين، تواصل عمليًا وبصفة غير معلنة تدعيم المحسوبية وتثبيت نهج إعادة توزيع فرص الإثراء مقابل الولاءات السياسية. ومقارنة بالفترة الأولى تتميز فترة الانتقال الليبرالية الحالية بخصخصة الدولة والاستحواذ عليها من قبل عصابات عائلية في السلطة وبتقاسم التراث وتحويل الثروات بطريقة ممنهجة في اتساع متواصل لفائدة هؤلاء، الشيء الذي أدى إلى استنزاف المصادر المالية التقليدية التي تعتمدها الدولة في سياستها التعديليّة".

ورغم ذلك فلا الفضائح البنكية المدويّة مثل فضيحة الاتحاد الدولي للبنوك U.I.B (انظر الفصل3) ولا ثقل الديون المستعصية الخلاص التي تنهك المؤسسة البنكية التونسية[1] عكّرت النظرة المتفائلة للمانحين الماليين الذين اكتفوا فعلا ببعض التحذيرات في سنوات 1990 ليعودوا من جديد إلى إحساسهم بالرضى. من ذلك وفي تقريرهم الذي ذكر سابقا في جوان 2008 اعتبر أخصائيو صندوق النقد الدولي أنّ "وضعية البنوك تحسّنت بصفة ملحوظة طوال سنة 2007 وهي متّصفة بـ:

أ) ارتفاع النشاط البنكي وفوائده

ب) انخفاض الديون المحفوظة من 19.3٪ سنة 2006 إلى 17.3٪ سنة 2007 والذي يُفسر أساسا بمعالجة نشيطة لهذه الديون».

---

[1] مخاطر دولية مذكور

وقبل ذلك أعربوا عن تفاؤل لا يرقى إليه الشك فقالوا: "هدفان للسلطة في سنة 2009 قابلان للتنفيذ يتمثلان في تخفيض نسبة الديون المحفوظة (غير الخالصة) إلى 15٪ والترفيع في نسبة التمويل إلى 70 ٪. ولا يهمّ إن صرّح "مراقب فطن" قبل عدة سنوات في مجلة اسبوعيّة تونسيّة "أنّ غالبية مؤسسات الإقراض تُحوّل جانبا من الديون المحفوظة إلى ديون قابلة للخلاص مقدرة بـ 50٪" [1].

بذلك تكون تونس قد عادت من بعيد في مجال الديون المشكوك في خلاصها والتي بلغت ذروتها في أواسط التسعينيّات 67٪ من تعهداتها لبنكوك التنمية سنة 1997 و37.7٪ للبنوك التجارية العمومية سنة 1994 و19.4٪ للبنوك التجارية الخاصة سنة 1996. بعد عشر سنوات من ذلك تثبت دراسة معمّقة لاقتصاديين غير معلنة أسماؤهم مؤلفي وثيقة "النجاحات الاقتصادية التونسية: حدودها وتكلفتها وهشاشتها" أنه بمقارنة الاثنتين والثلاثين مجموعة اقتصاديّة الأولى في تونس مع المؤسسات التي لها أكثر تعهد تجاه البنوك والمؤسسات والتي يتواتر لديها التأخير في سداد ديونها نفاجأ بظاهرتين:

الأولى أنّ هذه المؤسسات هي نفسها تقريبا التي يكون مسيروها كلّهم من المقربين من السلطة، فيكون الاستنتاج من كل ذلك حسب هؤلاء "أنّ أهميّة الثروة في تونس خاضعة لمدى القرب من النفوذ السياسي. هذا القرب يفتح أبواب البنوك ويسمح بأولوية الحصول على المؤسسات الحكومية المخصخصة ويجيز احتلال موقع الاحتكار في

[1] أحلام بن علي : حقائق أفريل 2002

بعض الأنشطة[...] ويعطي صفة الوسيط غير القانوني الذي يضع في جيبه العمولات على الصفقات العمومية".

في ملف التلاعب بالحسابات نستطيع فضح - وفي المستوى العمومي هذه المرة - المغالطات الإحصائية حول مبدأ احترام عدم تجاوز نسبة 3٪ من عجز الميزانية والتي تتعهد تونس بالالتزام به وذلك في ظلّ تهليل المؤسسات العالمية المحبة للانضباط في الميزانية. ففي جوان 2008 قدّر صندوق النقد الدولي أن "عجز الميزانية بقي في حدود 3٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2007 رغم الارتفاع الهام للمساعدة الماليّة في دعم المواد الغذائية"، لكن في الواقع - وتواصل هذا الأمر أكثر من عشر سنوات- يمرّ جانب من الدعم عبر المؤسسات وليس عبر البنوك العمومية وقسم من البنية التحتية مموّل من صناديق غير مرتبطة بالميزانية أو بإعانات ثنائية أو متعددة الأطراف، وكل مصاريف الموازنة غير مثبتة في دفاتر الحسابات.

أولى الاضطرابات المتصلة بالأزمة العالمية

لئن كانت الأغلبيّة الساحقة للملاحظين تتفق مثلما تلخصه البعثة الاقتصادية لسفارة فرنسا بتونس في أفريل 2009، على أن تونس تتبجح "بالقدرة على الصمود أمام الهزات الخارجية يعترف لها بها العالم" فإنها في سنة 2009 لا تبدو في حالة جيدة وذلك يعود بالتأكيد إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن لا ينحصر الأمر في ذلك فقط: ففي ظرف ركود عالمي مشهود لا يمكن لاقتصاد وطني هش إلا أن تزداد هشاشته حدّة.

ومن جهة التوقعات تفصح نفس البعثة الاقتصادية عمّا يلي : "تشهد تونس [...] اليوم في نشاطها الاقتصادي تباطؤا أخذ في الانتشار والتعميم، وفي هذه الظروف ستكون نسبة النمو لسنة 2009 في حدود 3٪". أمّا وزير المالية السيد محمد رشيد كشيش ومن باب التفاؤل اعتمد في أفريل 2009 نسبة نمو 4.5 ٪ عوض 5 ٪ المتوقعة [1] كمؤشر على أن الحكومة لا تستخف بالمخاطر المحدقة بالاقتصاد. ويعلن السيد كشيش عن استعداده "لتخفيف الضغط على عجز الميزانية" للوصول به إلى 3.5٪ من العجز، وهذا تراجع شبه إيديولوجي في دول الانضباط في الميزانية.

في ظرفية التقلبات الاقتصادية هذه، لا يعني ذلك تغييرا في الوجهة وإنما يعني الحرص على صوغ خطاب مُطمئِن للمانحين الماليين. ففي جوان 2009 وفي مجلة "الايكونوميست" Economiste صرّح الهادي الجيلاني، رئيس منظّمة أصحاب الأعمال والمقرّب من ليلى بن علي بقوله "عوض التشهير باختيار الاقتصاد الليبرالي وجب القول كم هو أخلاقي في بعض الحالات، ولا أنسى أبدا في الأيام الأولى للأزمة عودة الحالمين بالشيوعية والاقتصاد المغلق إلى حلمهم لكن سرعان ما فهموا أن لا أحد يعتقد في خطابهم فالعالم كلّه واع بأن الانفتاح على الخارج هو المنقذ الوحيد للاقتصاد التونسي."

يجب القول بأن المحرّكين الأساسيين للنمو – الصادرات والاستهلاك العائلي- ظهرت عليهما علامات الضعف، وحسب البعثة الاقتصادية لسفارة فرنسا: "فإنّ عدّة مؤشرات (استهلاك الطاقة

---

[1] أفريكا ماناجار 15 أفريل 2009

الكهربائية، الالتجاء إلى القروض...) تُظهر أنّ الطلب الداخلي في تباطؤ ملحوظ رغم الترفيع في الأجور إثر المفاوضات على ثلاث سنوات"، وتحتدّ الوضعية أيضا على واجهة الصادرات والتي مثلت 45٪ من الناتج الداخلي الخام، فبالنسبة لمكتب" التوقعات والنباهة الاقتصادية" ومقره" لندن اكسفورد بيزنس قروب" "بعد سنة من النمو القياسي للصادرات بـ 20٪ من المتوقع تراجع هذا الرقم إلى 8.7٪ سنة 2009، فقطاعات النسيج ومكونات السيارات هي الأكثر عرضة للضرر". وما لا يبعث على الارتياح، تأكيد البعثة الاقتصادية الفرنسية على أن "الاستثمارات في قطاعات بالخارج (off shore) والتي تعطي عادة دفعا للتجارة الخارجية تتراخى بعد نمو هامّ في قطاعات الآلية والألكترونيك.»

وفي أفريل 2009 توقعت وكالة الترقيم الأمريكية "ستاندارة ويورس" من جهتها أن تونس(تتموقع) في "آفاق ثابتة" لكن ناتجها الداخلي الخام مهدد بالدخول منطقة تقلبات في سنة انتخابات رئاسية[1] والسبب في ذلك «إمكانية تراجع تحويل الأموال نحو دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط» من قبل جاليتهم المقيمة بالخارج. علما وأن الأموال التي ترسلها الجالية التونسية إلى البلاد تمثل حوالي 5 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

أصحاب الشهائد المعطلون وانتعاش التجارة الموازية

معطيات هيكلية أخرى للاقتصاد تشوّه الصورة المشرقة التي يسوّقها النظام لشركائه: نسبة بطالة برقمين والتي بلغت 14.2٪ سنة 2008.

---

[1] ماناجار سنتر 3 أفريل 2009

هذا واقع راسخ في عقليات البعض مثلما تدل على ذلك هذه الطرفة المتداولة في البلاد "بين كلّ مقهى ومقهى يوجد مقهى". للإشارة إلى الإقامة الدائمة للعاطلين لتمضية الوقت في مقاه يزداد عددها باطّراد: يروي أحد الإطارات الشابة "في مدينتي التي تعد 60.000 ساكن في جنوب البلاد يتم تركيز حوالي 15 مقهى كل سنة" .

والأخطر من ذلك أنه منذ عدة سنوات بلغت نسبة بطالة الشبان وخاصة حاملي الشهادات منهم أرقاما قياسية محيّرة (شبيهة بالمغرب الأقصى والجزائر)، فحسب البعثة الاقتصادية لسفارة فرنسا يفوق معدل هذه النسبة ب 3 و5 نقاط. ولا تبحث الحكومة عن تعتيم حدّة هذا المشكل، ففي سنة 2008 انكبت بجدية وزارة التشغيل والتكوين المهني على الوضعيّة بالتعاون مع البنك العالمي[1] وذلك بهدف تقييم وضعية حاملي الشهادات من الشباب لسنة 2004 بعد 18 شهرا من تخرّجهم من التعليم العالي.

كانت نتائج هذه الدراسة مخيفة، فبعد سنة ونصف من الحصول على الشهادة لا يَعْثر 46٪ من الشباب النشطين على شغل وتلاحظ السّلط أن النتائج كان يمكن أن تكون أسوأ بكثير "لولا مساهمة عدة إجراءات اتخذت لتشجيع التشغيل والاندماج إذ حلّت مشاكل ما يناهز 16٪ من حاملي الشهادات المزدحمين أمام مكاتب التشغيل، علما وأنّ الأكثر تضررا من بين الشبان هم خريجو الشعب القصيرة رغم (الاعتقاد بسهولة تشغيلهم) وكذلك حاملو شهادات شعب الخدمات (التصرف والحقوق) مثل حاملي الأستاذية في الشؤون القانونية (68٪

---

[1] تقرير عن إدماج حاملي الشهادات العليا لسنة 2004

منهم في حالة بطالة) وتشير الدراسة أيضا إلى عدم التناسب الكبير بين الشعب التي يكثر فيها الشباب والحاجيات الحقيقية للاقتصاد. وفعلا فالمهندسون يجدون صعوبة أقل في الحصول على شغل لكنهم في سنة 2004 لم يمثلوا سوى 5 ٪ من المتخرجين.

وضعية أكّدها لنا شاب متخرج من معهد الدراسات العليا للتجارة بقرطاج أفضل معاهد التجارة في البلاد التقيت به في فيفري 2009 : خيّر تجريب حظه في فرنسا على منصب بـ250 دينار شهريا في مؤسسة خاصة في بلده. وفي نظره تعود مسؤولية هذه الكارثة إلى السلطات العمومية "لقد تم بعث شعبة اقتصاد وتصرّف في كل الولايات وهذه مهزلة لأن البلاد لا تملك صناعات كبرى ولا مؤسسات ضخمة. وفي غياب الشغل في "التصرف" يعمد الشباب إلى تمديد دراستهم ويتوجهون نحو التدريس". ودائما حسب روايته يضيف متألما، أنه في سنة 2007 ولانتداب 15 مدرسا في التعليم الثانوي تقدم لمناظرة "الكاباس" 3000 مترشحا "ويقال إنه أُحصي على مكتب وزير التربية والتكوين 200 ملف للانتداب عن طريق التدخلات الشخصية".

النتيجة المنطقية للبطالة المتفشية نمو القطاع غير المهيكل. فحسب دراسة أجريت سنة 2002 لحساب البنك العالمي مثلت التجارة الموازية حوالي 38٪ من الناتج الداخلي الخام لتونس وهو أقل من التقدير الحقيقي لأنه حسب بعض الأخصائيين تفوق الأرقام الحقيقية 50٪ مثلما ذكّر به موقع "كلمة" سنة 2008 والذي وضّح في مقالة دقيقة شدة تداخل هذا الاقتصاد الموازي مع شبكات الرشوة

"القريبة من العائلة الحاكمة"[1] وتدقّق "كلمة" "حسب سبر آراء أنجز سنة 2007 قامت به منظمة الدفاع عن المستهلك شبه الحكومية فإنّ 77.6٪ من التونسيين يحبذون التزود من السوق الموازية التي تلبي حاجيات طبقة متوسطة تزداد فقرا باستمرار".

الطبقة الوسطى تُنهك

من أبرز مفاخرات نظام زين العابدين بن علي الطبقة الوسطى والتي تمثل حسب الدعاية الرسمية 80٪ من السكان. ولئن كان الجدل قائما حول هذا الرقم الذي قدّره "بعض الاقتصاديين" في دراستهم المشار إليها سابقا بـ35 أو 40 ٪. فالثابت هو أن هذه الفئة تتضرر كثيرا من الظرفية الاقتصادية ومن الاختيارات الاستراتيجية للحكومة "فالحياة أضحت صعبة بسبب تراجع القدرة الشرائية لتخلي الدولة عن دورها في التعديل وبسبب ارتفاع أسعار عدة مواد غذائية وطاقية وخدماتية مثل التعليم والصحة. لكن الخطر الحقيقي الذي يتربص بهذه الفئة هو التداين المفرط.

وتُبرز الأرقام المنشورة في الصحافة الوطنية الإقبال الشعبي على القروض وحسب المعهد الوطني للإحصاء وفي سنة 2007 يوجد 18.6٪ من النشطين في حالة مديونية والقيمة الجملية للقروض التي منحتها البنوك التجارية تضاعفت في ظرف 4 سنوات ومرت من 3.1 مليار دينار سنة 2003 إلى 6.6 مليار دينار سنة 2007[2]. والمصدر الأول للتداين هو اقتناء منزل (80٪ من السكان مالكون)، لكن وعلى مر

---

1 سهام بن سدرين وصحبي سماره. التجارة الموازية. كلمة 2008/09/29

2 حسن غديري التداين مسّ 18.6% من الفئات النشيطة 2008

السنين برزت ثقافة تداين جديدة ويبدو أن أفراد الطبقة الوسطى أصابتهم لهفة على الاستهلاك: من ماي 2005 إلى ماي 2006 وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك لاقتناء سيارة بـ33٪ ونسبة القروض الخاصة بالنفقات العامة (تجهيز منزلي وملابس وحاسوب...) 26٪[1].

ومن حيث المبدأ تفرض التشريعات المعتمدة على البنوك أن لا تتجاوز القروض المسندة إلى الحرفاء 40٪ من دخلهم. لكن في الواقع وفي مجال الإنفاق يجد التونسيون عدة اختيارات إذ بإمكانهم التوجه نحو الصناديق الاجتماعية التي تمكنهم من القروض أو المؤسسات التي تقدم لهم تسبقة على الأجر وخاصة ما يعتمدهُ التجار من بيع بالتقسيط حيث تمتد مدة استخلاص الدين إلى 36 شهرا[2]. والمستهلكون لا يحرمون أنفسهم من ذلك فـ80٪ من حرفاء هذه التجارة يعتمدون هذا الاقتراض لمشترياتهم من ملابس وتجهيز منزلي وسيارة وحتى للزواج والأعياد الدينية والدروس الخصوصية للأطفال. فكل شيء يشترى بالقرض.

يمكن أن نتخيل الوجه الحقيقي والخفي المقابل للوجه الزائف في حالة الإفراط في التداين ولك مثال على ذلك إطار شاب يعمل في مؤسسة، وزوجته تعمل ببنك ومع ذلك يجدان صعوبة في الإيفاء بتعهداتهما المالية والسبب في ذلك هو تصاعد وتيرة قروض الاستهلاك بتحويل عديد العائلات وجهة استعمالها: "عندما نكون في

---

[1] وليد كافي : التداين: صعود غير مسبوق 2006

[2] هذه الممارسة أطلقتها مؤسسة باتام خاصة والتي أغلقت سنة 2003.

اخر الشهر في حاجة إلى سيولة مالية، لِمَ لا نشتري آلة تنظيف أو تلفاز ثم نبيعه مساء لنحصل بالتالي على المال"؟ وبسماع عدة شهادات متطابقة في هذا السياق تبدو العملية منتشرة بين الناس.

بين أزمة اقتصادية وبطالة متفشية بين الشباب وطبقة متوسطة تختنق عرفت تونس 2009 أحسن ظرفية. وليست الانتخابات لولاية خامسة مغشوشة من قبل متجبر يحكم منذ اثنتين وعشرين سنة هي التي ستنعشه بنفحة أوكسيجين. زين العابدين لحسن حظه يعوّل على دعم المجموعة الدولية وخاصة منها فرنسا .ففي هذا البلد صرّح دينيس جمبار صاحب افتتاحية لاكسبراس الشهيرة بعد شهرين من أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن بن علي أفضل من بن لادن ومازال لهذا الرأي وقعه والحال أنه مضت عليه سبع سنوات. وأضاف قائلا: إنّ حكم بن علي المتسلّط يحتاج إلى مزيد من الوقت لخلق قاعدة ديموقراطيّة حقيقية يعتمد في تركيزها خاصّة على مجال التربية. والموقف لا يقتضي منا مجاملة وإنما يدعونا إلى أن نكون واضحين. فالديموقراطية لا تولد في يوم واحد وبلدنا نفسه طالت به الطريق في هذا الشأن. فمنذ الهجومات على الأبراج الأميريكية صار في عداد البديهي أن نُقابل بين بن علي وبن لادن[1].

[1] دنيس جمبار : بن علي ضد بن لادن: الأكسبراس 8 نوفمبر 2001

الفصل التاسع

وجرت الرّياح بما يشتهيه نظام بن علي

عشيّة انتخاب زين العابدين بن علي للمرة الخامسة على التوالي،كانت تونس تبدو معلّقة بين الأرض والسماء، غير أن الخطوط غيّرت مواقعها خفية في داخل البلاد كما في خارجها فكان ثمة رائحة نهاية حكم كريهة تطفو فوق قرطاج. الاستثناء التونسي، "معجزة" هذه الدولة اللائكية الصغيرة التي ولّدت قدرا كبيرا من الآمال مع بورقيبة ثم إبّان قدوم بن علي قد ولّت. لقد امتُهِنَ البلد طيلة اثنتين وعشرين سنة من "التغيير" بسبب من انضباط جاريه المتململين واللذين طالما مثّلا دوافع جدّ ملائمة لتبرير "القبضة الحديدية" التي حكم بها النظام. فليبيا معمر القذافي انتهت بعد لأي إلى الانضمام لجوقة الأمم المتحدة في بداية سنة 2000 وكذلك شأن الجزائر التي لم تعد في حرب أهلية منذ نهاية 1990. وتونس الفرانكفونية الصغيرة لن تخضع لليبيا الكبرى ولن تلحقها كذلك "عدوى" الإسلاميين الجزائريين.

الحوض المنجمي بقفصة يلتهب

في مقابل ما سبق ذكره، لم يخلُ داخل البلاد من أجراس كانت تنذر بالخطر، فنتيجة للصبغة البوليسية للدولة اختزلت الحريات المدنية والسياسية إلى أدنى مستوياتها وكسبت الايديولوجيا السلفية مواقع في المجتمع وخاصة بين الشباب بل تعمّقت هذه الظاهرة بسبب

السياسة القمعية التي مورست ضدّهم. فمنذ مظاهرات سنة 2000[1] اعتبر بن علي الشباب أعداءه الرئيسيين كما أوضحت ذلك الصحفية سهام بن سدرين، دليلها على ذلك ما نُظّمَ من حملات إيقاف في بداية صيف 2009 لإجبار مئات من الشباب على القيام بالخدمة العسكرية خشية من إفسادهم الموسم الصيفي، ووقاية للحملة الرئاسية المبكرة من الاضطرابات التي قد يتسببون فيها.

ترى هل يُعزى ظهور الأعمال الإرهابية الإسلامية بشيء من القوة وإن كانت أعمالا محدودة إلى النموّ المطّرد للأصولية الدينية؟ يصعب الإصداع بذلك ما دامت المعلومات في هذا الشأن تخضع لتعتيم صارم. الواضح في مقابل ذلك هو الاعتداء الذي هزّ جربة في 11 أفريل 2002: في ذلك اليوم انفجرت شاحنة ملأى بالمفرقعات أمام معبد الغريبة، هذا المزار الذي يقصده العديد من السياح، فمات أربعة عشر ألمانيا وخمسة تونسيين وفرنسيان اثنان وتبنّت القاعدة الهجوم. على أنه إذا لم يحدث منذ ذلك التاريخ هجوم آخر بمثل قوة هذا الهجوم فإن البلد عرف إنذارات جدّية.

ففي ديسمبر 2006 وجانفي 2007 تصادمت في مدينة سليمان قوات الأمن مع عناصر من وحدات جيش أسد ابن الفرات وهي مجموعة قد تكون مرتبطة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. قُتِل في هذه المواجهة أربعة عشر من المتمردين وعنصران من قوات الأمن. وجاء عن مكتب منسّق مكافحة الإرهاب تقرير لسنة 2008 عن تونس،

[1] في سنة 2000 أثار الخوف من احتمال ارتفاع ثمن الخبز عدة مصادمات عنيفة بين الشباب وقوات حفظ النظام في عدّة مدن بالجنوب الشرقي للبلاد

وهو تقرير يقيّم في كل سنة المجهود الذي يبذله شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب وسُلّم إلى مجلس الشيوخ في افريل 2009 يقول فيه إنّ الوضع في تونس ينذر بالخطر: "منذ تبني قانون مكافحة الإرهاب سنة 2003، تمّ القبض على ما يناهز الألف تونسي اتهموا أو سجنوا على خلفية الإرهاب" ولكنّ هذا لا يشكل مؤشّرا مؤكدا لمقاربة حقيقة الظاهرة ما دامت العدالة المحلية مستعدة لاستغلال ذريعة الإرهاب لسجن معارضين بعيدين كل البعد عن الإرهاب. ودوما حسب الأمريكيين تورّط في سنة 2000 "متطرفون تونسيون في أنشطة إرهابية في الخارج شملت فرنسا وإيطاليا والعراق ولبنان. في المستوى الداخلي عملت الحكومة على تحسين الإجراءات الأمنية على الحدود وفي المطارات. لقد تمّ جلب التونسيين المشتبه في مشاركتهم في أعمال إرهابية بالخارج واتهامهم أو الحكم عليهم على خلفية أنشطة إرهابية."

غير أنّ الوضع تدهور في المستوى الاجتماعي على وجه الخصوص وتحديدا في بعض الجهات الداخلية. هكذا لم تتوقّع السلطات سنة 2008 انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة. لقد كانت هذه الجهة المتمردة والمنسية من "المعجزة" الاقتصادية وعلى امتداد أشهر طويلة مسرحا لتظاهرات شعبية ومواجهات عنيفة مع قوات النظام بسبب البطالة والفساد وتهاون السلطات العمومية في منطقة مكّنت مناجمها تونس من أن تكون رابع مصدر للفسفاط في العالم. ففي جانفي 2008 انطلقت شرارة الأحداث من مناظرة انتداب فتحتها شركة فسفاط قفصة وهي أحد الموفّرين القلائل لمراكز العمل بالجهة. المحاباة هي التي تنتصر حسب متساكني قفصة : "أكثر من ستين مركز عمل

تمّ إسنادها لأشخاص من ولاية مجاورة ينتمي إليها والي قفصة واثنان من أقربائه أحدهما رئيس شركة فسفاط قفصة والآخر مدير المصنع الكيميائي المحلي" حسب شهادة أحد السكان. ولقد كانت الحصيلة موجة عارمة من الإضرابات والتظاهرات شملت المدن المنجمية الثلاث: الرديف وأم العرائس والمتلوي.

الجميع انضم لهذه التظاهرات، عمالا وأصحاب شهائد عاطلين عن العمل وتلاميذ وأمّهات في حركة سخط جماعي بدأت بمرابطة سلمية قبل أن تتحوّل إلى عنف بالحجارة. لقد بلغ الأمر بالمتظاهرين إلى حد نصب خيام لتعطيل حركة القطار على امتداد خمسة وأربعين يوما معطلين بذلك كل نشاط صناعي. اكتفت قوى النظام في البداية بمحاصرة المتظاهرين رغم أنه من عاداتهم ألاّ يترددوا في استعمال العصا وفي ذلك علامة دالة على ارتباك السلط وأخذها الأمر مأخذ الجدّ. يجب أن لا يتسع هذا التحرك ولذلك أُرسل آلاف من أعوان البوليس من كافة أنحاء البلاد. وفي شهر أفريل 2008 استعادت قوّات النظام عاداتها السيئة فقمعت يوم 6 أفريل مظاهرة نُظِمَت في شوارع الرديف بتفريقها وإيقاف ما يقارب الثلاثين شخصا. في اليوم الموالي تم تعنيف ممثلين محليين للمركزية النقابية الكبرى (الاتحاد العام التونسي للشغل) وممثلين للمتظاهرين وزُجّ بهم في السجن حيث تعرّض بعضهم للتعذيب، واستمرت مع ذلك التظاهرات على امتداد أسابيع طويلة بكتائبها البوليسية ومجاريحها.

في قرطاج انتهى الرئيس بن علي ومستشاروه إلى أخذ الوضع مأخذ الجد: فالأمر يتعلّق بأطول صراع اجتماعي منذ بداية عهد "التغيير".

قبل هذا بشهر، أي في مارس 2008 أقال بن علي والي قفصة والرئيس المدير العام لشركة فسفاط قفصة. أربعة أشهر إثر ذلك وفي مواجهة الاضطرابات التي لم تتوقف، أخذ الرئيس يبدي شيئا من المرونة ويعد بتوفير مواطن عمل وذلك بتخصيص جزء من عائدات صادرات الفسفاط لتطوير البنية الأساسية العمومية، لكن هذه الإجراءات لم تقنع فيما يبدو سكان الرديف والمناطق المجاورة واستمرت التظاهرات.

في شهر ديسمبر 2008 تم تقديم ثمان وثلاثين من المتظاهرين والزعماء النقابيين الذي شاركوا في المظاهرات إلى العدالة. ولقد كانت حصيلة هذه المحاكمة المشبوهة في قيمة السمعة السيئة للعدالة التونسية هذه العدالة الخاضعة بالكامل للسلطات التنفيذيّة: احكام بالسجن تتراوح بين السنة والعشر سنوات. إثنان من زعماء الحركة النقابية الأساسيين عدنان حاجي وبشير العبيدي حكم عليهما بعشر سنين وشهر سجنا لا لشيء إلا لكونهما احتجا على الفقر والفساد وتم خفض الحكم إلى ثمانية أعوام في الطور الاستئنافي[1].

فرنسا أوّلا وآخرا

هكذا تحوّلت جميع العلامات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية شيئا فشيئا إلى اللون الأحمر لكن الرئيس بن علي ومحيطه عجزا عن إدراك ذلك من فرط انشغالهم بالإثراء وقمع كل

---

[1] أثناء هذه المحاكمة في طورها الاستئنافي في شهر فيفري 2009 شهد ضحايا القمع البوليسي بكونهم تعرضوا لأشكال متنوعة من التعذيب: وضع الدجاجة المصلية، وضع الكرسي، رش بالماء، إيلاج أشياء في المخرج أو فرض التعري أمام أفراد العائلة. هذه الممارسات شائعة في مراكز الأمن ومراكز التحقيق التونسية

احتجاج. ففي قرطاج تحكم عائلة الطرابلسي وعائلة الماطري حكم الأسياد، ويحرص الجميع على أن تبقى تونس في المغرب الكبير مدلّلة وأن تتمتّع بمعاملة خاصة من قبل القوى الغربية. ألا يُعدّ هذا أبسط مكافأة لدولة اختارت اللائكية والاقتصاد الليبرالي؟ وفي الواقع، ورغم أنه كما سنرى لاحقا بدأت الريح في واشنطن تحوّل وجهتها، لم يكن هذا شأن باريس أبرز مساندي نظام بن علي والمصوّت باستمرار لفائدته في المنتظم الأوروبي كلما تعلّق الأمر بهذا الشأن: فرنسا تواصل مساندتها لهذا النظام بشكل أعمى وغير مشروط دون استياء لا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ولا من الفساد الذي بدأ ينخر أسس اقتصاد البلاد بشكل جديّ.

من هذه الناحية، الاستمرارية هي القاعدة في الايليزي: جاك شيراك ونيكولا ساركوزي يخوضان نفس المعركة! دونهما ما كان يمكن لبن علي أن يتقدم لرئاسة خامسة. المستشارون المقربون من النزيل الحالي في الايليزي لا يعوزهم المديح للصديق الزين، فجون دافيد لوفيت المستشار الديبلوماسي للرئيس سرّب للصحفيين في أفريل 2008 ما يلي: "تونس هي الدولة من بين الدول الثلاث للمغرب العربي التي نقيم معها العلاقات الأشد كثافة ومسالمة" المغرب يقدّر ذلك... بعد مرور شهر، هنري قاياون المستشار المميّز لرئيس الدولة كان يتساءل "إن كان هناك بلدان كثيرة في المنطقة تحظى بمستوى عيش جيد ويتساوى فيها النساء مع الرجال ومستوى الأمية جدّ ضعيف" الأكيد أن تصريحات المحبة المبالغة في التقريظ تأتي متزامنة مع مخاض مشروع الوحدة من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي تتمّ

متابعته بشكل مباشر من القصر من قبل السيدين قايانو ولوفيت ولقد كانت تونس من العواصم العربية النادرة التي ساندته...

نيكولا ساركوزي دعّم هذا الموقف خلال زيارته الرسمية في أفريل 2008، فبمناسبة حفل عشاء أقامه بن علي على شرفه في قصر قرطاج، مجّد رئيس الدولة الفرنسية تونس وأثنى على مجال الحريات الذي اخذ يتطور باطراد في تونس[1]، مثيرا بذلك سخط المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان[2]. وأضاف في نفس الخطاب قائلا "أريد كذلك في الختام أن أحيي سيدي رئيس الجمهورية مقاومتكم الحازمة للإرهاب إذ هو العدوّ الحقيقي للديمقراطية، وكونوا على يقين بأن الصراع الذي يخاض ضد الإرهاب هنا هو على غاية من الأهمية بالنسبة إلى فرنسا. فمن ذا الذي يعتقد أن أوروبا أو فرنسا ستكون في مأمن لو انتصب غدا أو بعد غد حكم طالباني في إحدى دولكم بشمال إفريقيا؟" تكرّرت هذه الرسالة بعد يوم مرارا في منتدى رجال الأعمال الفرنسي التونسي فقال "أما في خصوص مسائل الأمن والإرهاب من ذا الذي يعتقد أن أوروبا تكون أسعد بجوار نظام طالباني في الجزائر أو في تونس فضلا عن المغرب؟ هل تعتقدون أن أسئلتكم بشأن الأمن ليست أسئلتنا نحن أيضا إذا ما أخذنا في الاعتبار أهمية التبادل بين بلدينا؟

---

[1] فلورانس بوجي، ساركوزي في تونس يمضي عقودا ويمتدح فضاء الحريات، لوموند، 30 أفريل 2008

[2] في 28 أفريل 2008 صدر بيان مشترك عن الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان وفروعها بتونس وفرنسا تذكر فيه ما يلي : تعلّل ساركوزي بأنه لا يقدّم دروسا لأحد وذلك لكي يطلق يد بن علي في حقوق الإنسان مثلما فعل سلفه جاك شيراك من قبل وباسم ثنائية " القطيعة " والاستمرارية يكون ساركوزي قد قام بتظاهرة مؤسفة

عرض ساركوزي بالمناسبة وفي سلسلة رائعة من التفنيدات المميزة لأسلوبه الدواعي الحقيقية لزيارته: "لم آت بغرض القيام بجولة صغيرة وبيع أكبر قدر من الأشياء والتعامل معكم كبنوك واخذ أكبر قدر من الفائدة غير مكترث بما سيحدث في قادم الأيام. تلك كانت الطريقة القديمة في التعامل. هناك طريقة جديدة في التعامل تتمثل في البناء المشترك." إعلان القطيعة مع ممارسة الاستمرارية على نحو أفضل، إنه لفن عظيم. ضرب من رجع الصدى في درجاته الدنيا لاستعداد نظام بن علي الجلاد للاحتفال بحقوق الإنسان[1].

تعرضت "فرنسا حقوق الإنسان" بمناسبة هذه الزيارة لاحتقار كبير وتعرض كاتب الدولة لحقوق الإنسان (راما ياد) لسلسلة من الإهانات من قبل السلطات التونسية. فاللقاء الذي كان مبرمجا في مقرات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات يُلغَى من قبل وزارة الشؤون الخارجية دون أدنى توضيح كما رُفضت زيارة (راما ياد) للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في آخر وقت بتعلة وجود "مشاكل داخلية".

لم يفعل جاك شيراك أفضل من هذا عندما كان سيد الاليزي والديبلوماسية الفرنسية، فهو كذلك توجه، إثر انتخابه إلى تونس

[1] بمناسبة هذه الزيارة تعرّض أعضاء مصلحة الأعلام التابعة للأليزي إلى كثير من المضايقات من قبل السلطات التونسية فقد كان الصحافيون يلاحقون صباح مساء في النزل وكانت وكالة الاتصال الخارجي تمطرهم كلّ حين بمطويات ومنشورات مغرقة في التمدّح وتحثهم على العودة إلى هذه الوثائق كل مناسبة وعلى سبيل المثال جاء في إحدى المطويات معلومات في غاية الشعرية والإنشائية البديعة تقول تحت عنوان: تونس، الديموقراطية وحقوق الإنسان: "يتسم المشهد الإعلامي التونسي اليوم بالتفتح والتعددية [...] وعديدة هي المناسبات التي دعا فيها رئيس الدولة الصحافيين إلى التحلي بالجرأة أكثر وإلى توخّي المبادرة في العمل كما حمل وسائل الإعلام مسؤولية تغيير العقليات بما في ذلك المسؤولون الذين يجب أن يقبلوا النقد بصدر رحب. مرحبا بكم في مملكة الزّين بن إيبو

وكان ذلك في شهر أكتوبر من سنة 1995 ليثني على بن علي "رجل الدولة الذي يمثل تونس الجديدة" فبن علي بالنسبة إلى شيراك أدخل بعد بلده في طريق "الحداثة والديمقراطية والسلم الاجتماعية". وكذلك فعل ساركوزي بعد ثلاث عشرة سنة إذ أسقط من برنامجه كل ما من شأنه أن يزعج الزين، فلم تصدر كلمة واحدة عن انتهاك حقوق الإنسان، ولم تستقبل البعثة الفرنسية أي قائد من رموز المعارضة والشيء الوحيد الذي تجرأ عليه الرئيس الفرنسي أثناء مداخلته هو نطق اسم بورقيبة. الصحف المحلية حذفت هذا المقطع ومع ساركوزي لم يكن هذا الإجراء ضروريا بالمرة.

برنار كوشنار يتعرّض للشتم

الجميع يعلم أن وزن الخارجية الفرنسية Quai d'orsay الحقيقي في المستوى الوطني كما في المستوى الدولي قد تقلص منذ سنوات ميتران، ومع ذلك فإنها وحدها ظلت تتحمّل مشقة نقد نظام بن علي من حين لآخر لتمكين فرنسا على أغلب الظن من إنقاذ بعض المظاهر. ففي شهر مارس من سنة 2009 حرّك وزير الخارجية برنار كوشنار المياه الراكدة عندما صرح في المجلة الأسبوعية *جون افريك* قائلا: "هناك انتهاكات لحقوق الإنسان، إزعاج الصحفيين وسجنهم أحيانا وسياسة تصلّب عامة. لا أستطيع الموافقة على ما يتعارض مع حرية التعبير والتنظّم وسأكون سعيدا لو دارت الانتخابات في جوّ من الشفافية والتنافس[1].

[1] جون أفريك 22 ـ 28 مارس 2009

رد فعل قرطاج انطلق مباشرة عبر مصدر "مجهول الهوية" لوزارة الشؤون الخارجية قال لوكالة تونس إفريقيا للأنباء (TAP) أسوأ ما يمكن أن يقال في شأن الدكتور الفرنسي "إذا كانت للسيد كوشنار دوافع شخصية لاحتلال المشهد الإعلامي لينسينا بعض "تناقضاته" فلا حقّ له في أن يفعل ذلك على حساب واجب التحفظ الذي يتعين عليه احترامه. يجب القول إن هذه ليست أوّل تناقضات السيد كوشنار. يمكننا دونما شك أن نتفهم حنينه للخطب الحماسية حول حقوق الإنسان وأن نتفهم الأزمة الوجودية التي تمزقه من حين لآخر ولكنّ هذا يجب أن لا ينسيه الاحترام المقدس للحقيقة ولما يحدث في واقع هذه الدول التي لا تبعد غير مسافة ساعة عن السواحل الفرنسية." الحقيقة في شأن حرية الصحافة في تونس هي ما ذكّرت به رغم ذلك المنظمة اللاحكومية مراسلون بدون حدود في برقية لها بتاريخ 1 جويلية 2009: "التخويف والمنع من مغادرة البلاد وأشكال أخرى من التهديد ضد الصحفيين التونسيين هي عملة متداولة {...} يواصل الجهاز البوليسي في ممارسة ضغط مستمر على الصحافيين الذي ينقدون السلط. من يكون صحفيا مستقلا في تونس يحكم على نفسه دوما بالعذاب."

ودوما في مجال الاتصال، أرسل سفير فرنسا بتونس سارج دو قالي (Serge Degallaix) في نهاية صيف 2008 برقية ديبلوماسية إلى باريس رسم فيها مشهدا قاتما لحرية الإعلام والتعبير في البلاد. تعلقت هذه البرقية بحجب الموقع الاجتماعي فايسبوك لمدة أسبوع وهو الفضاء الذي عبر فيه الشباب التونسي بأسماء حقيقية عن رغبتهم في الديمقراطية وتناقشوا في شأن الوضع السياسي. أعيد فتح الموقع فيما

يبدو بتدخل شخصي من قبل رئيس الجمهورية. لقد توسع السفير الفرنسي في مقدمة هذه البرقية في ما ترزح تحته الشبكة المعلوماتية انترنات في تونس من ضغوطات وذلك بحجب "مواقع الإعلام البديل في شأن تونس ومواقع المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان ومواقع أحزاب معارضة ومواقع تبادل الأفلام يوتيب ودايلي موسيون منذ أن تم وضع أفلام عن أحداث الحوض المنجمي بقفصة على الشبكة." وأضاف السفير إثر ذلك تحليلا سياسيا: "إن حجب فايسبوك لمدة أسبوع يكشف عن رغبة جانب من النظام الأمني في منع ما لا يقدر على مراقبته حتى عندما يتعلق الأمر بوسيلة ليست سياسية إلا على نحو هامشي ولكنها مستعملة من قبل بعض الأطراف والمنظمات. إعادة فتح الموقع إثر تدخل شخصي من قبل رئيس الجمهورية لم تؤدّ إلى إعادة النظر في دور هذا الأخير وهو يقدم نفسه باعتباره فوق هذا الجدل ومشجع على استعمال التكنولوجيات الحديثة. الواقع الذي يعيشه كل مبحر تونسي يمنعه من تصديق ذلك."

رغم ما في هذه البرقية من حذر ديبلوماسي نسبي فهي تتميّز مع ذلك بوضوحها. هل ساهمت في دفع فرنسا أخيرا نحو التشدد في الموقف من قرطاج؟ "ما من مخاطر" كما ورد على لسان ديبلوماسي فرنسي ساخر ضاق ذرعا بوداعة فرنسا مع بن علي. "إن الديبلوماسية الفرنسية لا تفكر تونسيا أو مغربيا أو جزائريا إنها تفكرمغاربيا فتعتبر أن تونس لا تواجه إلا مشاكل صغيرة وأن بن علي قادر على مسك زمام الأمور. غير أن الزمن قد تغير مع الأسف: فديبلوماسيتنا منشغلة بالدفاع عن مصالحنا الاقتصادية عبر شبكات متنافسة فيما بينها

أكثر من انشغالها بحقوق الإنسان. فالأضواء الحمراء تشتعل عندما تخسر المؤسسات الفرنسية جزءا من السوق وليس عندما يقمع النظام بكل قوة، ففرنسا لن تتأثر دون سقوط موتى."

دولشي فيتا في تونس / الحياة العذبة في تونس

علينا أن نقول كذلك بأن كل سياسيي باريس ورموز إعلامها ورجال مالها يتسابقون نحو تونس لقضاء عطل مريحة وغير مكلفة. نحن بعيدون بالتأكيد عن بذخ ألف ليلة وليلة الذي تقدمه المملكة المغربية لجلب نفس "النخب" الفرنسية والذي يعجزعنه القادة العسكريون في الجزائر إذ هم خبراء في مجالات أخرى أكثر تعقيدا ونجاعة[1]. ولكن لتونس مع ذلك بعض نقاط القوة كمجموعة نزل سانغو التي يديرها رجل الأعمال الثري حسني جمالي وهو ليس اي شخص مادام هو مفتاح اللوبي التونسي بفرنسا ومن مقربي وزير الخارجية القوي عبد الوهاب عبد الله الذي شغل لسنوات طويلة منصب الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية وسيّر بمقتضى هذا المنصب الإعلام في النظام الحاكم (انظر الفصل 3) وهو الدور الذي يواصل القيام به سرّيا بفضل ما يتوفر لديه من علاقات. حسني الجمالي يستضيف في باريس على الدوام وفي أفضل مطاعم ساحة البورصة الصحفيين المعنيين بالملف التونسي بصفة خاصة ويعرض عليهم في خاتمة الاستضافة قضاء عطلهم صحبة عائلاتهم في أحد نواديه لكن على نفقة الدولة.

---

[1] انظر لونيس أغون وجون باتيست ريفوار. فرنسا الجزائر، جرائم الدولة وأكاذيبها. التاريخ السرّي لحرب الاستقلال. ضمن "حرب الجزائر الثالثة" لاديكوفارت باريس 2004

وهكذا فمن الطبيعي جدا أن يستقبل، في احتفاله بمرور ثلاثين سنة على تدشين مجموعة نزله سانغو في شهر نوفمبر 2008، "أصدقاءه" الفرنسيين في سهرة لا تنسى. نادي سانغو بجرجيس "عبارة عن مدينة صغيرة مخفاة في غابة نخيل تمتد على أربعة عشر هكتارا تستقر فيها البنغالات البيضاء على ضفاف الماء" كما يسوّق ذلك موقعه الخاص في الواب. المدعوون من الفئة الراقية منهم هاريفي نوفلي(Hervé novelli) كاتب دولة آنذاك مكلف بالتجارة والصناعة التقليدية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة PME والسياحة والخدمات والذي استغل الاستضافة ليوشّح صدر حسني جمالي بوسام الشرف. ومنهم كذلك جون لويس دبري (Jean-Louis Debré) رئيس المجلس الدستوري، والضيف الأكثر مفاجأة ماري سيسيل ليفات (Marie -Cécile Levitte) زوجة المستشار الديبلوماسي لنيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy). وعلى العكس من ذلك ودون مفاجأة تذكر نجد عالم وسائل الإعلام ممثلا في دومينيك دو مون فالون(Dominique de Montvallon) المدير المساعد للباريزيان، وميشال شيفرس (Michel Shiffres) رئيس لجنة نشر الفيغارو، ونوال كودال (Noël Couëdel) مدير نشر ليكيب، وأتيان موجوت (Etienne Mageote) الرئيس المساعد لقناة ت ف 1 سابقا ومدير الفيغارو، وكريستيان دو فيلنوف(Christian de Villeneuve) مدير جورنال دي ديمونش، ونيكولا شاربونو(Nicolas Charbonneau) في إذاعة أوروبا سابقا، وفالري اكسبار صحفي في قناة الإعلام LCI. كل هذا العالم الجميل لم يتردد في الظهور منشرحا على صفحات مجلة مجموعة سانغو Tunisie Plus التي تتباهى بعملها في المجال

الصحفي تمجيدا لنظام بن علي دونما شك وهذه جزئية لا يبدو أنها تزعج الكتاب الرديئين من الفرنسيين. هكذا انضم كل من نيكولا شرينو وميشال شيفرس للجنة نشر هذا السند الإعلامي في الوقت الذي استجوب فيه جيروم بيغلي(Jérôme Béglé) صحفي بباريس ماتش سابقا ثم انتقل إلى الفيغارو مغازين المغني داني بريان (Dany Brillant)المولود بتونس[1].

تمكين بعض السياسيين الفرنسيين والإعلاميين من العيش الرخيّ لا يعود فقط إلى حسني جمالي ومجلته Tunisie Plus فمجلة L'Economiste maghrébin القريبة من الرئيس بن علي ركبت هي الأخرى هذه الموجة ولا شك أن جون بيار رفاران لا يمكنه أن يقول عكس هذا كما كشفت عن ذلك صحيفة le canard enchainé في ربيع 2009[2] في شأن رئيس الوزراء السابق وعضو مجلس الشيوخ حاليا والذي تمتع بهدية جميلة تمثلت في الإقامة بجناح من أجنحة نزل تمرزه بالاس بتوزر المشهور "بمسبحه المطلّ على المناظر الصحراوية الآسرة وما يعده من لذيذ الأطعمة." تكلفة الإقامة تقدر بسبع مائة يورو. في مقابل ذلك أخذ جون بيار رفاران الكلمة في ملتقى نظمته المجلة المذكورة أعلاه ليذكر بن علي بالخير "إن تونس محمية من الأزمة بشكل أفضل مقارنة ببعض الدول." لأن بن علي عني بهذه "القيمة الأساسية" التي تسمح بتأسيس "تصور جديد للحياة" ونعني بها الأمن.

---

1 تونس بلوس عدد 3 جانفي فيفري مارس 2009

2 البطة المغلولة كنار انشيناي عدد 10 جوان 2009

يفضل البعض تطوير الصداقة الفرنسية التونسية بطريقة عملية وبشكل مغاير للاحتفال الساذج، ذلك هو شأن جورج فينيش(Georges Fenech) المولود بسوسة وهو قاض يتمتع بسيرة ذاتية غنية: تمّ التحقيق معه سنة 2001 على خلفية قضية بيع أسلحة لأنغولا، رئيس سابق للجمعية المهنية للقضاة، نائب UMP سابق عن الروهن وقد رفض المجلس الدستوري إعادة انتخابه في مارس 2008 بسبب تجاوزاته للقانون الانتخابي المتعلق بتمويل الحملة الانتخابية ومدير كبير منذ سبتمبر 2008 (شكرا ساركوزي) للمهمة البين وزارية لليقظة والتصدي للانحرافات القطاعية (Miviludes)، وهو أخيرا رئيس جمعية التبادل الفرنسي التونسي (EFT).

منذ أن انتصب جورج فينيش في قصر بوربون رئيسا مساعدا لمجموعة الصداقة الفرنسية التونسية وهو يؤلف بلاغات رسمية تدافع بشراسة عن الرئيس بن علي مثلما فعل في نوفمبر 2005 عندما حيّى البرلمانيون الأصدقاء لتونس بن علي باعتباره "رجل دولة بأتم معنى الكلمة" ممجدين تطورات "تونس وهي في الطريق السليم" ومستنكرين محاولات "المغالطة المضادة لتونس" التي يعتبرونها "غير عادلة" و"غير صديقة". طبيعي جدا إذن أن يبعث فينيش بعد عامين من ذلك التاريخ بمعونة زوجته الصحفية كريستين غوغيه (Christine Gouguet) جمعية التبادل الفرنسي التونسي. الزوج هو رئيس الجمعية وحرمه مكلفة بالاتصال. مهمّة جمعية التبادل الفرنسي التونسي (EFT) هي تطوير العلاقات الاقتصادية بين فرنسا

وتونس[1]. ومن غريب الصدف أن مقرّ هذه الجمعية الجديدة 28 مكرّر شارع ريشوليو في الدائرة الأولى بباريس هو نفس عنوان مجموعة نزل سانغو التي تعود إليها مجلة Tunisie plus.

بمرور السنين وبفعل عمليات العلاقات العامة للسيدين عبد الوهاب عبد الله وحسني جمالي ما فتئت قبيلة أصدقاء تونس تتوسع دون ان تفقد أعمدتها المؤسسين وفي صدارتهم بلا مراء فيليب سوغان الذي كبر في تونس ويحب تشبيه بن علي بدي غول. في الفترة التي كان فيها جاك شيراك في الايليزي لم يتردد سوغان (Philippe Seguin)، وهو اليوم الرئيس الأول لديوان المحاسبة[توفي بعد]، في لعب دور المصالحة بين باريس وقرطاج أحيانا لترويض بن علي الذي تبنّى، لأسباب داخلية، قضية صدام حسين أثناء أزمة الخليج في 1991 وأحيانا أخرى لتلطيف غضب الرئيس عندما حكم القضاء الفرنسي على أخ بن علي غيابيا بعشر سنوات سجن في القضية التي عرفت باسم "كسكسي كنكشن"

رغم أن النظام التونسي يميل بوضوح إلى صالح اليمين الفرنسي، فإنّه بإمكانه أن يعوّل على بعض المساندة القوية "لدى اليسار" مثلما هو الشأن مع وزير الثقافة الفرنسي في عهد ساركوزي منذ 2009 فريديريك ميتران فهو صديق درب حقيقي! يملك هذا الأخير فيلا جميلة بالحمامات ولم يتشدد في موقفه إزاء السلطة عندما واجهته

---

[1] لجورج فاناك خبرة طويلة بالجمعيات ففي 1998 كان من بين الأعضاء المؤسسين للجمعية الدولية للديموقراطية وكان هدفها النهوض بالديموقراطية وتقديم المساعدات للدول التي ترغب في ذلك بمدّها بملاحظين محايدين لضمان حسن سير الانتخابات. ومن بين الأعضاء المؤسسين الآخرين نجد روبار بورجي الرجل الفاعل في فرنسا إفريقيا والذي انضمّ إلى الفريق العامل مع ساركوزي.

بعض السخافات العقارية سنة 1990 وسمحت بالتخلص من أطنان من الحجارة حول الفيلا فشوّهت المشهد رغم غضبه الشديد من ذلك. التبرير الرسمي يتحدث عن ضرورة دعم التربة أمام البحر وفي الواقع مكّنت هذه الأشغال أحد الصناعيين القريبين من السلطة والمالك للعديد من المقاطع الكبرى من التخلص من فائض حجارة...المساند اليساري الآخر المتحمس هو رئيس بلدية باريس برتراند دولانوي (Bertrand Délanoë) وهو أكثر استعدادا للتنديد بجرائم الصينيين ضد التبيتيين من استعداده للتنديد بجرائم بن علي ضد المعارضين السياسيين بدعوى ما قضاه في مدينة بنزرت من طفولة مؤثرة.

الولايات المتحدة تجنح للتهديد

كان المسؤولون في نظام بن علي يعرفون أنّ قواعدهم الخلفيّة مؤمّنة من قبل باريس لكنّهم باتوا يدركون أنّ القوّة الفرنسيّة بدأت تفقد هيبتها منذ بداية التّسعينيّات وأنّه يتعيّن عليهم مدّ جسور التّواصل مع واشنطن. فالولايات المتّحدة دعّمت حضورها في البلدان المغاربيّة وأعطت لكلّ من تونس والجزائر والمغرب صفة الحليف المتميّز في الحرب الّتي تقودها ضدّ الإرهاب الإسلاميّ منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. وبالإضافة إلى ذلك ترى واشنطن أنّ بن علي ذاق طعم الحياة في أمريكا وهو في عزّ شبابه عندما قضى قرابة العشرين شهرا في المدرسة العسكريّة العليا للاستعلامات والأمن في بلتيمور وهذا – في نظرها- هو العامل الّذي يساعد على نسج الرّوابط وتمتينها. ولم يكن بن علي المسؤول الوحيد الّذي تربطه صلات من هذا القبيل بالجهات الأمنيّة الأمريكيّة، فكمال مرجان وزير الدّفاع منذ 2005

والاسم الّذي – تتناقله ألسنة العامة- عندما يدور الحديث عن خلافة بن علي استطاع أن يقيم هو الآخر علاقات وثيقة في الولايات المتحدة الّتي يحمل جنسيّتها بالإضافة إلى الجنسيّة التّونسيّة إذ قضى مدّة طويلة في المنتظم الأمميّ توّجها بتعيينه في 2001 مديرا مساعدا للمندوب السّامي لشؤون اللاّجئين في الأمم المتّحدة.

من الطّبيعيّ إذن أن يتمّ في سنة 1998 وبمبادرة من الرّئيس بن علي بعث "نادي حنّبعل – الولايات المتّحدة" في ما وراء المحيط الأطلسيّ للدّفاع عن مصالح تونس هناك[1]. وقد ترأّس هذا النّادي في البداية السّفير السّابق روبار بيلّترو (Robert Pelletreau) وضمّ في عضويّته بعض النّواب في مجلس الشّيوخ وبعض الدّيبلوماسيّين والموظّفين السّامين وستّة صحفيّين. وقد بدأت البذرة تنمو شيئا فشيئا لكنّ الرّياح كانت تهبّ هذه المرّة عكس الاتّجاه الذي يريده نظام بن علي والشّاهد على ذلك التّقرير الّذي نشرته في سبتمبر 2008 منظّمة غير حكوميّة هي لجنة حماية الصّحفيّين تحت عنوان "الطّاغية المبتسم"[2]. والتّقرير كتبه جوال كامبانيا الذي كان يسيّر برنامج الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة المذكورة (CPJ). أنّب كامبانيا الجهات السّياسيّة الّتي تساند بن علي في الولايات المتّحدة وقال في البداية: "إنّ العديد منهم [المساندين] أعضاء في الكونغرس خاصّة أولئك الّذين ينتمون إلى المجموعة المهتمّة بتونس الّتي تكوّنت أخيرًا وكلّفت بدعم العلاقات الثّنائية بين البلديْن". ثمّ يضيف موضّحا وجهة نظره في الموضوع: "تستقبل الحكومة التّونسيّة بانتظام وفودًا من الكونغرس في

---

[1] نيكولا بو وجان بيار توكوا : صدقنا بن علي. مذكور
[2] جوال كمبانيا تونس، الطاغية المبتسم 23 سبتمبر 2008 http:/cpj.org

العاصمة الدّافئة تونس. وبقدر حرص أعضاء الكونغرس على تمتين العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكية وتونس فهم يلزمون الصّمت المطبق حول الوضع السّيّئ لحقوق الإنسان وحريّة الصّحافة ويوفّرون للإعلام المراقب من قبل الدّولة سبل استغلال هذه الزّيارات لأغراض دعائيّة. وآخر الأمثلة المسجّلة في هذا الصّدد الزّيارة الّتي أدّتها بيتي ماكلوم (Betty Macollum) نائبة مينوزيتا الدّيمقراطيّة وقد أثنت هذه السّيّدة على تونس باعتبارها صوْتًا من أصوات الاعتدال والحكمة في العالم فاستغلّت الصّحافة الحكوميّة تصريح النّائبة الدّيمقراطيّة وأوردته مرارًا وتكرارًا في أعمدة صحافتها، وبيّن الصّحفيّون والمحلّلون التّونسيّون أنّ هذا الشّكل هو من أشكال الدّعم السياسيّ الّتي يحبّذها النّظام".

ولكن رغم هذه الألوان من التّملّق الّتي لا يحسدهم عليها النّوّاب الفرنسيّون فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجيد كذلك – وعلى عكس فرنسا – استعمال سياسة العصا الغليظة. فمنذ بداية الألفيّة الثّالثة توالت اللّقاءات بين ممثّلي الدّيبلوماسيّة في تونس ومعارضي النّظام كما عقدت عدّة اتّصالات بينهم وبين عدد من المعارضين المنفيّين في الخارج دون اكتراث بما تبديه السّلطة في قرطاج من قلق وامتعاض... مثال آخر على سياسة الحزم الّتي تنتهجها الدّيبلوماسيّة الأمريكيّة تجاه تونس يلمسه المبحرون في موقع الواب الخاصّ بالسّفارة الأمريكيّة[1] فهو الموقع الوحيد الّذي يحصي الانتهاكات [العديدة] المسجّلة في مجال حقوق الإنسان ولم يقع حجبه مثل بقيّة المواقع.

---

[1] http:/french . tunisia.usembassy.gov

في كلّ سنة تنشر وزارة الخارجيّة في تونس كما في غيرها من البلدان ثلاثة تقارير على الأقلّ أحدها يتعلّق بحقوق الإنسان وثانيها حول الحريّة الدّينيّة وثالثها حول معاملة الأشخاص. وهذه التّقارير تتّسم بالدّقّة والوضوح مثلما يبدو في هذا المقطع المقتطف من الوثيقة الخاصّة بحقوق الإنسان: "في شهر مارس 2009 ذكرت المنظّمة العالميّة لمناهضة التّعذيب (OMCT) أنّ البشير رحّالي رئيس منطقة الشّرطة بحيّ النّور الكائن بالورديّة IV تسبّبَ في وفاة طارق العيّاري بضربه على رأسه بمقبض فأس عندما حاول الإفلات من أعوان البوليس إبّان قيامهم بحملة مداهمة وقد تُرك ينزف ولم يتمّ إسعافه حتّى فارق الحياة متأثّرا بجراحه. ولم يفتح أيّ تحقيق في الغرض ولم يقع التّقدّم رسميّا بأيّة شكوى».

لئن كانت تونس تتعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة في مجال مكافحة الإرهاب فإنّ الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة على السّلطة في واشنطن لم تختلف في حجم الحظوة الّتي يلقاها بن علي ولم تتردّد في معاملته معاملة صارمة. هكذا أعلن جون كيري(John Kerry) رئيس لجنة الشّؤون الخارجيّة في مجلس الشّيوخ والمترشّح الدّيمقراطيّ السّابق للانتخابات الرّئاسيّة وزاد قائلا في جويلية 2009: "سنرى إن كان بن علي سيعمل على تهدئة المناخ السّائد في الحياة العموميّة. إنّ الوضع ينذر بالخطر فقد أعلمني البعض أنّ حريّة الإعلام هي الأسوأ حالاً بين بقيّة البلدان العربيّة».

لقد سبق لبيل كلنتون(Bill Clinton) سنة 1999 أن رفض الاستجابة لرغبة بن علي الّذي كان يتأهّب للقيام بزيارة رسميّة

للولايات المتّحدة الأمريكيّة وإشباع نهمه المتمثّل في إقامة حفل عشاء على شرفه في البيت الأبيض وهو أفضل ما تناله شخصيّة في العرف الدّيبلوماسيّ وكان جشع الرّجل عظيمًا فعندما علم أنّ مضيّفه كلنتون لا يستطيع أن يعرض عليه غير وجبة غداء حزّ في نفسه كثيرا إلاّ أنّ ذلك لم يجد نفعًا فكلّ ما في الأمر أنّ الزّيارة أُلغيت وظلّ بن علي يتجرّع مرارة الخيبة في قصره بقرطاج.

اتّبعت إدارة الرّئيس جورج دابل يو بوش(Georges W.Bush) نفس المسلك فلم تستجب بالمرّة لرغائب ديكتاتور قرطاج ولم تخدعها محاولاته الابتزازيّة رغم انطلاق حملتها الصّليبيّة ضدّ الإسلامويّة الرّاديكاليّة (التّطرّف الإسلاميّ). فقد ظلّ بن علي يتوسّل طيلة ثلاث سنوات كي تستبدل الخارجيّة الأمريكيّة سفيرها في تونس روبار غوداك (Robert Godec). وكان هذا الدّيبلوماسيّ اللاّمع متّهما "بالتّدخّل" في الشّؤون الدّاخليّة لأنّه لم يتردّد في استقبال المنشقّين وزيارة المعارضين المضربين عن الطّعام. وممّا يقيم الدّليل على توتّر العلاقة بين هذا السّفير والسّلط التّونسيّة أنّه عندما تسلّم خلفه غوردن غراي(Gordan Gray) مقاليد السّفارة في جوان 2009 غادر البلاد غير مأسوف عليه وقد جرت العادة أن يقام حفل عشاء على شرف السّفير الأمريكيّ عند انتهاء مهامّه ويوسّم في موكب رسميّ بقصر قرطاج. ولكنّ الضّربة القاسية صدرت دون شكّ عن كاتبة الدّولة للشّؤون الخارجيّة سابقا كوندوليزا رايس (Gondoleeze Rice) فقد توقّفت بتونس أثناء جولتها بدول المغرب العربيّ في شهر سبتمبر 2008 والتقت بطبيعة الحال بين علي الذّي تهيّأ جيّدا لاستقبالها فأفضت إليه اعتمادا على إفادات من السفير الأميريكي بضرورة عدم الترشّح

لانتخابات أكتوبر 2009. إذّاك شعر الرئيس بانزعاج وغضب كبيرين لأنّه لا يمكن أن ينسى مساندة واشنطن الضمنية لانقلابه على بورقيبة كي لا نقول مباركته المباركة التامّة في حين لم تكن فرنسا تعلم شيئا ممّا كان يجري.

خاتمة

ارتباكات حكم يشرف على النهاية

في صائفة 2007 أوقفت تونس كلّ أشكال التّعاون الأمنيّ مع فرنسا.وكان القرار مجازفة خطيرة لما يمكن أن يترتّب عنه من نتائج جسام إذا ما عرفنا حجم الرّهانات الّتي يواجهها البلدان في هذا الشّأن: مكافحة الإرهاب دونما شكّ ، الهجرة غير الشّرعيّة، الاتّجار في المخدّرات وكذلك تهريب الأسلحة... وبلغت الدّهشة الّتي انتابت فرنسا حدّ الذّهول لأنّ المبرّرات الّتي حملت قرطاج على اتّخاذ هذا القرار تبدو تافهة فالرّئيس بن علي وأقرباؤه وزوجته ليلى بالخصوص ماعادوا جميعا يطيقون وجود صحيفة "الجرأة" في فرنسا[1].

صحيفة الجرأة / لوداس ضحية مضايقة قرطاج

أصبح سليم بقّة مدير صحيفة لوداس ومحرّرها الوحيد تقريبا يعلّق أهمّيّة كبرى على كشف الانحرافات الخطيرة لنظام بن علي وازداد قناعة يوما بعد يوم بضرورة فضح الأعمال الدّنيئة لعصابة الأشرار الّتي تقودها عائلتا الطرابلسي والماطري. كان الزّوج الرّئاسيّ والجهاز الأمنيّ على دراية تامّة بأنّ سليم بقّة يستقي معلوماته من الدّاخل وأنّ الأمر ينبغي أن يعالج بمنتهى الحزم فلاحقته خليّة إرشاد تابعة للبوليس التّونسيّ يوجد مقرّ قيادتها بالعمارة الّتي تؤوي المركز الثّقافيّ التّونسيّ: شارع بوتزاراس/ عدد36/ دائرة باريس 19. وعاملته هذه الخليّة طبقا للأصول طبعا: تهديده عبر الهاتف، قرصنة بريده

---

[1] الجرأة L'Audace : صحيفة ناطقة بالفرنسيّة أسّسها سليم بقّة سنة 1992

الإلكتروني، مضايقات ومصادمات في الطّريق العامّ ومحاولة إضرام النّار في محلّ سكناه... عموما لم يبخل عليه الأعوان بأيّ شكل من أشكال المضايقة والاعتداء. ومع ذلك أصرّ سليم بقّة على تأدية رسالته بكلّ جرأة فاعترى الرّئيس بن علي وجلاوزته الوسواس ولم يدّخروا جهدا في الإلحاح على السّلطات الفرنسيّة وابتزازها لإرغامها على إيقاف جريدة الجرأة / لوداس.

لقد شغلت القضيّة الأوساط العليا في باريس من ذلك أنّ اللّواء فيليب روندو ألمح في يوميّاته الذّائعة الصّيت أنّ وزير الدّاخليّة التّونسيّ قام بمسعى خائب سنة 2005 كان الغرض منه منع سليم بقّة من ممارسة مهنته الصّحفيّة. وكان روندو هذا مكلّفا حينها بالتّنسيق الإعلاميّ في مكتب وزير الدّفاع الفرنسيّ. وفي تلك الفترة ذاتها التمست تونس من وزير الشّؤون الخارجيّة فيليب دوستوبلازي التّدخّل شخصيّا في الموضوع كما أسرّ بذلك إلى أحد مؤلّفيْ هذا الكتاب ، وجُوبهَ الطّلب بالرّفض مرّة أخرى.

وإذا كانت فرنسا لم ترضخ لهذا الابتزاز في عهد الرّئيسين ميتران وجاك شيراك فإنّ نيكولا ساركوزي هو الّذي استجاب لنزوة الصّديق التّونسيّ وحقّق رغبته فأرسل على جناح السّرعة أحد المسؤولين الكبار في ساحة بوفو[1] لتهدئة خواطر نظرائه التّونسيّين واستئناف التّعاون الأمنيّ الّذي كان قد توقّف بقرار من حكومة قرطاج ، وكان ذلك في صائفة 2007... وفي شهر نوفمبر من نفس السّنة ظهر العدد الأخير من صحيفة الجرأة وفُرض القرار الّذي وضع حدّا لخمسة عشر عاما

---

[1] ساحة بوفو Beauvau Place = مقرّ وزارة الدّاخليّة الفرنسيّة

من الصّمود في وجه دكتاتورية بن علي ففي لهجة مفعمة بالمرارة كتب سليم بقّة آخر افتتاحيّاته قائلا: "هناك أسباب شخصيّة بل دعنا نقلْ صحّيّة وماليّة [...] أرغمتني على إلقاء السّلاح" ثمّ نحا باللاّئمة على المعارضة التّونسيّة فشجب موقفها وصمتها مبيّنا أنّ نفرا قليلا منها "انخرط في هذه المغامرة المثيرة والخطيرة". إنّه سليم بقّة المنهك ماديّا ومعنويّا، سليم بقّة الّذي خذله جلّ المعارضين وشقّ لا بأس به من الصّحافة الفرنسيّة الّتي لم تعد تلقي بالا لما يحدث في بلاد الياسمين، سليم بقّة هذا هو الّذي قرّر التّوقّف عن إصدار صحيفة الجرأة. في مقابل ذلك تعهّدت السّلطات الفرنسيّة بأن تكفّ أجهزة الاستعلامات التّونسيّة عن مضايقته وتهديده أكثر من اللاّزم ما دام فوق الأرض الفرنسيّة[1].

وساوس دكتاتورية تُحتضر

قصة أخرى أكثر طرافة تكشف الحالة المرضيّة الّتي بات يتخبّط فيها نظام الرّئيس بن علي وتذكّرنا بالجوّ الثّقيل الّذي خيّم على البلاد في أواخر حقبة بورقيبة، ففي شهر سبتمبر من سنة 2006، أُرسلت صويحفيّة شابّة تعمل في موقع واب يعرف باسم بقشيش للقيام بتحقيق صحفيّ في تونس، ورغم أنّ الزّيارة أحيطت بالكتمان فإنّ المسكينة ما إن حطّت طائرتها بمطار تونس قرطاج حتّى حجز أعوان البوليس جواز سفرها وسلّموها تذكرة إيّاب إلى باريس تحت أنظار

[1] لم ينس سليم بقّة أن يتوجّه بالشّكر في افتتاحيّته تلك إلى " كلّ من ساند الجرأة دون تحفّظ طيلة صدورها من أصدقاء وجمعيّات ومنظمات مثل الدّكتور منصف المرزوقي والدّكتور مصطفى بن جعفر وراشد الغنّوشي وسهام بن سدرين وحبيب المكني والوزير السّابق أحمد بنّور وخالد مبارك وأنيسة بيكولي وماري كريستين بيران وسوفي فياي وRSF وأمنستي أنترناشيونال وFIDH وكافة المشتركين في الجريدة وقرّاءها الأوفياء."

طاقم الخطوط الجوّيّة الفرنسيّة الّذي سارع بالاستفسار عن الجهة الإعلاميّة الّتي تعمل لفائدتها. أمّا وسائل الإعلام الفرنسيّة فلم يثر هذا الإجراء لديها نفس الفضول وإذا ما استثنينا البلاغ الّذي أصدرته منظّمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكوميّة فإنّ يوميّتيْ ليبراسيون ولوموند هما الصّحيفتان الوحيدتان اللّتان انفردتا بنشر النّبإ وتحدّثتا في بضعة أسطر عن الطّرد المتكرّر للصّحفيّين.

ولم تتوقّف المهزلة عند هذا الحدّ، فبعد بضعة أشهر عزمت الآنسة المذكورة على التّوجّه إلى تونس لحضور ملتقى لتكوين الشّباب في مجال التّدقيق في الجودة وهو الميدان الّذي اختارت العمل فيه بعد الابتعاد عن عالم الصّحافة إلاّ أنّ السّلطات التّونسيّة منعتها من دخول البلاد، فاستشاطت غضبا ونقلت الحادثة لأحد أقاربها وقد كان يحتلّ منصبا مرموقا في الجيش الفرنسيّ. على الفور اتّصل الضّابط برئيس شعبة المخابرات الفرنسيّة بيار بروشون فبادر هو بدوره بالاتّصال بالجانب التّونسيّ إلاّ أنّ مفاجأته كانت كبيرة عندما جاءه الرّدّ مرّة أخرى بأنّ الآنسة المعنيّة غير مرغوب فيها. هكذا استطاعت فتاة مغمورة هجرت دنيا الصحافة إلى ميدان الخدمات أن تربك تونس...

فضلا عن الوساوس الغبية التي ما فتئت تتفاقم بمرور السنين، لحقت نظام بن علي بشكل مباشر عوامل أخرى تهدّد بقاءه بدءا بالتقدم في السن (ثلاث وسبعون سنة في سبتمبر 2009) إلى الصحة المتراجعة لرئيس الدولة الذي لم تفلح عملية صبغ الشعر بالأسود الفاحم في طمس بياضه. وإذا كانت الصحافة الخاضعة لسلطته تبدع

دوما ويوميا تقريبا في تخصيص الصفحات الأولى لشخصه فالأمر أصبح غالبا ما يتعلق ببرقيات تهان موجهة لفاعلين في الساحة المحلية والجهوية والدولية. تراجعت كذلك السفرات الرئاسية إلى الخارج مثلها مثل جولاته في داخل البلاد التي كان يشقها بانتظام طولا وعرضا بعد استيلائه على السلطة في 1987.

مصدر قلق آخر لا يقل إزعاجا هو غضب أمريكا المتنامي على زين العابدين بن علي وعلى رئاسته مدى الحياة، فعلى النقيض من فرنسا تدرك أمريكا أنه بإمكانها أن تعوّل على خدمات الرئيس في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى أية حال لا تمثل تونس بالنسبة إلى أمريكا رهانا استراتيجيا وجيوسياسيا هاما. فلم الإمساك إذن عن تأنيب هذا البلد العربي الصغير الذي كان منحازا للغرب ولليبرالية الاقتصادية والذي يمكن أن يكون الواجهة المثالية للعالم العربي حسب واشنطن إذا انتظمت فيه انتخابات شفافة ؟ وهكذا من إدارة أميريكية إلى أخرى أصبحت الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان وجور القضاء وتكميم وسائل الإعلام ولجم المعارضين فضلا عن طول مدة رئاسة الصديق الزين ذرائع لاحتجاجات لاذعة.

وإذا ما حوّلنا النّظر إلى الجبهة الدّاخليّة تبيّن لنا كذلك أنّ الوضع بدأ يتصدّع شيئا فشيئا، فأخبار الصّفقات المشبوهة والاستحواذ على العقارات والسّطو على كنوز التّراث التّاريخيّ التّونسيّ وتهريبها كانت تغذّي النّقاشات سواء في صالونات البورجوازيّة بضاحية المرسى أو في المقاهي الّتي يُمضي فيها العاطلون عن العمل أوقاتهم. لقد بات الشّعب على بيّنة من هذه الأعمال المشينة الّتي تقترفها عترة رئيس

الدّولة وأصهاره الطرابلسيّة على وجه الخصوص، ولم يعد النّاس يخفون استخفافهم بقيادتهم السّياسيّة وصار الشّباب منهم يبحثون عن ملاذ لهم في القيم الإسلاميّة أو الهجرة السّرّيّة. وخير ما يدعم هذا الاستنتاج النّتائج الّتي أفرزتها عمليّة سبر الآراء الّتي نظّمها المعهد الوطنيّ للإحصاء بتونس سنة 2005 واستفتى من خلالها العُزْبَ من الشّباب الّذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وتسعة وعشرين عاما: ما يناهز المليونين (أي 76%) عبّروا عن رغبتهم في الهجرة إن أتيحت لهم الفرصة ولم يكن عدد هؤلاء يتجاوز مليونا ومائة ألف (أي 45%) سنة 2000 وأربعمائة وسبعة وخمسين ألفا (أي 22%) سنة 1996.. في نفس هذا السّياق يمكن القول إنّ الاضطرابات الّتي شهدتها منطقة الحوض المنجميّ بقفصة سنة 2008 قد تكون جديرة بالاهتمام أيضا لأنّها أظهرت هشاشة النّظام وبيّنت أنّ جبهة شعبيّة موحّدة يمكنها أن تريك سلطة أخشى ما تخشاه الانفلات الاجتماعيّ.

كثيرة هي العلامات التي كان بالإمكان أن تنبّه فرنسا إلى أنّها بصدد مساندة نظام في طريقه إلى التفكّك لكنّ فرنسا كانت جدّ منشغلة بالدّفاع عمّا تبقّى لها من معاقلها الاستعماريّة فأغمضت عينيها رغم كونها على بيّنة من كلّ شيء ولا غرابة في ذلك فليالي الحمّامات والعطل المقضّاة في بلاد الياسمين في غاية العذوبة...أمّا انتخابات 2009/10/25 فأيّا كانت النّتيجة الّتي ستفرزها فلا أحد يشكّ في أنّ بن علي سيتلقّى بالمناسبة برقيّة تهنئة حارّة من قصر الإيليزي سواء آثر نفسه بنسبة من الأصوات تتخطّى عتبة الـ 90% المحبّبة لديه أو أبدى نسبيّا شيئا من التّواضع الانتخابيّ. ففي غياب

حوار سياسيّ منسجم ونزيه قدر باريس أن تظلّ تتملّق دكتاتورا باتت نهايته وشيكة.

ليلى الحاكمة تُعدّ الخلافة

ولكن ما الذي يحدث إن تبيّن أنّ زين العابدين أصبح عاجزا عن الاضطلاع بمهامّه أو أنّه توفّي أثناء فترته الرّئاسيّة ؟ شقّ كبير من المعارضة السّياسية فقد الاعتبار- رغم ما يضمّه من شخصيّات مرموقة مثل نجيب الشّابيّ أو مصطفى بن جعفر- بسبب الصّراعات الدّاخليّة أو بسبب الإصرار على المشاركة في انتخابات يعلم الجميع أنّها مزوّرة. في شقّ آخر نجد الدّكتور منصف المرزوقي الحقوقيّ والدّاعية المتمسّك بضرورة القطع كلّيّا مع نظام بن علي، هذا الرّجل الّذي ناضل طويلا في صفوف الرّابطة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان يشكو ضعف الصّلة والاتّصال داخل البلاد بعد إرغامه على أن يظلّ حبيس منفاه بفرنسا منذ سنة 2001. وبما أنّه لم يتوفّق في إقناع معارضين آخرين بالانضمام إلى صفوفه واعتبرهم "قد فوّتوا الفرصة" فما انفكّ يحرّض أركان الدّولة من شرطة وجيش وقضاة على العصيان "لاستئصال عصابة المافيا" شأنه في ذلك شأن إسلاميي حركة النّهضة، وظلّ يدعو إلى ذلك دون طائل.

واشتدّ الحراك في أروقة قصر قرطاج وبدأت أسماء المرشّحين لخلافة زين العابدين بن علي تظهر في مواقع الواب مثلما بينّا ذلك في الصّفحات السّابقة: عبد الوهاب عبد الله وزير الشّؤون الخارجيّة الّذي لا يغيب عن أيّ مكان، عبد العزيز بن ضياء المستشار الخاصّ لرئيس الجمهورية (رغم تدهور حالته الصحّيّة)، الهادي الجيلاني رئيس

منظّمة أصحاب الأعمال وحليف ليلى بن علي الوفيّ، كمال مرجان وزير الدّفاع الّذي تربطه أواصر متينة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، دون أن ننسى بطبيعة الحال الشّاب صخر الماطري الذي يرجّح الكثيرون فوزه بالخلافة.

لكنّ الحديث عن هؤلاء المرشّحين لا يمكن أن يحجب عنّا المرأة الّتي تقود في الخفاء جوقة الطّامعين: ليلى بن علي "حاكمة قرطاج". وهي في اعتقادنا خير وريثة "نسويّة" لوسيلة بن عمّار زوجة بورقيبة اللاّمعة وسعيدة ساسي ابنة أخت المجاهد الأكبر وراعيته في آخر حياته. إلاّ أنّ ليلى تفوّقت في هذا المضمار على سابقتيها الأكبر منها سنّا فلم يكن يشغلها الشّأن السّياسيّ فحسب بل حرصت بفضل شبكتها العائليّة الواسعة على إرساء قاعدة اقتصاديّة وماليّة صلبة لفائدة زمرتها بكيفيّة محكمة امتزج فيها الاستحواذ على الأملاك العموميّة بنشر الفساد وتسخير القضاء والتّهديد بالتصفية الجسدية.

في نهاية العقد الأوّل من الألفية الثّالثة وفيما كانت خلافة بن علي تُطرح بكلّ إلحاح كانت زوجته ليلى تعدّ نفسها للاستئثار بالحكم ويقينا أنّها ستكون في هذا الموضع أقرب لألينا تشاوسيسكو من إيفا بيرون لأنّها إن توفّقت بمعيّة عصابتها في بلوغ مرادها فستحوّل تونس من بلد يحكمه نظام دكتاتوريّ منبوذ إلى بلد تستبدّ به مافيا مقيتة لا تحسدها في ذلك حتّى جمهوريّات الفساد. إنّ تونس لا تستحقّ كلّ هذا الضّيم ! بل هي جديرة بما هو أفضل.

الفهرس

الاثنين 14 جانفي 1974 صحبة العديد من الرفاق المعتقلين بدهاليز وزارة الداخلية. كنت أنتظر كالبقية، موعد حصة التعذيب الموالية وحصة الاستنطاق المقبلة. وإذا بأصوات هاتفه تخترق من بعيد الجدران السميكة للزنازين المظلمة... سرعان ما تخيلنا أصوات رفاق قادمين لتحريرنا... انطلقت حناجرنا المجروحة، المبحوحة بالأناشيد الثورية ...إلا أن حلمنا لم يدم طويلا... إذ بسرعة اتضح أنها أصوات متظاهرين يهتفون بحياة بورقيبة تأييدا له على إمضاء ورقة الوحدة بين تونس وليبيا بمدينة جربة يوم السبت12 جانفي 1974.

نام ذلك الحلم الرائع سبعة وثلاثين عاما باليوم والساعة أي إلى حد يوم الجمعة 14 جانفي 2011 حيث كنت يومها صحبة ابنتي وحفيدتي أمام الوزارة هذه المرة وسط أمواج متلاطمة متلاحمة من أبناء تونس الأفذاذ ترتطم أصواتهم الهادرة بجدران الوزارة لينعكس صداها داخل أعماق أعماقي:

محررةً عذاباتي وعذابات الرفاق والمناضلين على مدى سنين الحرمان الطويلة المضنية في غياهب السجون والمعتقلات.

ماسحةً دموع الأمهات والأبناء والثكالا... ضحايا سياسات القمع والتعسف التي تطبّعت بها السلط المتلاحقة طيلة الخمسين عاما الفارطة والتي حرّمت على الفرد حق المواطنة ومنعت على الإنسان أن يكون إنسان عصره.

واضعةً حدا لما آلت إليه البلاد من فساد وإفساد على أيادي عصابات النهب والسلب بقيادة "بن علي"و"ليلى".

قاطعةً مع روح التسوّل السياسي والتصحّر الفكري وتعميم الرشوة والارتشاء بين الفئات والأجيال.

مجسّمةً استجابة القدر لهتافات الشباب الثائر لتعيد إلى الذاكرة معدن هذا الوطن الحبيب من علّيسة وحنبعل إلى عقبة إلى خير الدين فمحمد علي والحداد والشابي.

عزالدين الحزقي

مناضل سياسي وحقوقي

RMR éditions

دار محمد علي الحامي

La Découverte

ISBN# 9789774480034

6 221149 025066

السعر: ١٠ جنيهات